

بسم الله الرحمن الرحيم



التحولات السياسية لحركة حماس وأثرها على الحل النهائي للقضية
ال فلسطينية (١٩٩٥-٢٠٠٧)

**The Political Transformation of Hamas and its Impacts on
the Final Solution of Palestinian Problem (1995-2007)**

إعداد الطالب

احمد محمد حسن توبة

٠٥٢٠٦٠٠٠٠٥

إشراف الدكتور

محمد المقداد

التوقيـع

أعضاء لجنة المناقشة

.....
.....
.....
.....

د. محمد مقداد / رئيساً

د. علي الشرعة / عضواً

د. هاني أخوارشيدة / عضواً

د. أحمد سعيد نوفل / عضو خارجي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية في معهد
الحكمة في جامعة آل البيت.

في معهد بيت الحكمة في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها بتاريخ: ٣ / كانون الثاني / ٢٠٠٨

الإهداء

إلى من قرن الله ذكرهما بتوحيده فقال: " وقضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالولدين إحساناً " الإسراء: ٢٣، إلى نبع الصدق والمحبة، إلى من فداهما القلب، والداي العزيزان.....إليكما أهدي هذا العمل.

إلى قرة عيني أختي: ماهر وسائد

إلى ابن عمي وأخي حسن حسيب توبة.....

إلى أخواتي العزيزات

(إليهم جميعاً أهدي هذا العمل المتواضع)

الشكر والتقدير

أحمد الله العلي القدير الذي وفقني وأعانني على إتمام هذه الدراسة المتواضعة ويسعدني أن أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور محمد المقداد المشرف على هذه الرسالة والذي مد يد العون والمساعدة لي لكي يصبح هذا العمل يليق بالمستوى المطلوب.

وأقدم بالشكر والامتنان لأساتذتي الأفاضل الذين تفضلوا علي بعلمهم ومعرفتهم في معهد بيت الحكمة وهم الدكتور علي الشرعة والدكتور هاني أخوارشيدة وأشكر لجنة المناقشة التي تفضلت بمناقشة هذه الرسالة وهم الدكتور محمد المقداد مشرف على الرسالة والدكتور علي الشرعة والدكتور هاني أخوارشيدة والأستاذ الدكتور أحمد سعيد نوفل مشرفاً خارجياً من جامعة اليرموك/ قسم العلوم السياسية.

الفهرس

العنوان	الموضوع
ب	الإهداء
ج	الشكر
د	فهرس المحتويات
و	فهرس الجداول
ز	ملخص الدراسة
١	المقدمة
٢	هدف الدراسة
٢	أهمية الدراسة
٣	مشكلة الدراسة وتساؤلاتها
٤	فرضيات الدراسة
٤	مفاهيم الدراسة
٩	متغيرات الدراسة
١٠	فترة الدراسة
١٠	منهج الدراسة
١٢	الدراسات السابقة
١٤	الفصل الأول: المسار التاريخي والسياسي لحركة حماس
١٥	المبحث الأول: حركة حماس (النشأة والتكوين)
١٦	المطلب الأول: النشأة والتطور وعلاقتها بالإخوان المسلمين
١٨	المطلب الثاني: دوافع نشأة حركة حماس وأهداف ووسائل حركة حماس
٣٤	المبحث الثاني: الخطاب الفكري والسياسي لحركة حماس
٤٥	المبحث الثالث: تحولات الخطاب الفكري والسياسي لحركة حماس
٥٨	المبحث الرابع: أسباب ودوافع تحولات الخطاب الفكري لحركة حماس
٦٣	المبحث الخامس: فوز حركة حماس بالانتخابات التشريعية ووصولها إلى السلطة.
٦٤	المطلب الأول: مشاركة حركة حماس في الانتخابات وتشكيل الحكومة
٧٢	المطلب الثاني: أهم التحديات التي تواجه حركة حماس وحكومة حماس

العنوان	الموضوع
٧٨	الفصل الثاني: الحل النهائي المفاهيم الأساسية والمواقف المتباينة
٨٠	المبحث الأول: الحل النهائي (مكونات، أهداف، غايات)
٨٨	المبحث الثاني: موقف الحركات الفلسطينية الرئيسية من قضايا الحل النهائي للقضية الفلسطينية
٨٩	المطلب الأول: موقف منظمة التحرير الفلسطينية (فتح) من قضايا الحل
٩٢	المطلب الثاني: موقف حركة (حماس) من الحل النهائي قبل مشاركتها السياسية وبعد مشاركتها السياسية.
٩٩	المبحث الثالث: موقف إسرائيل من قضايا الحل النهائي للقضية الفلسطينية
١٠٠	المطلب الأول: موقف الرأي العام اليهودي من قضايا الحل النهائي
١٠٣	المطلب الثاني: موقف الأحزاب الإسرائيلية من قضايا الحل النهائي
١٠٩	المبحث الرابع: موقف المجتمع الدولي من قضايا الحل النهائي
١١٠	المطلب الأول: موقف هيئة الأمم المتحدة من قضايا الحل النهائي
١١٥	المطلب الثاني: موقف اللجنة الرباعية الدولية من قضايا الحل النهائي
١٢٣	المطلب الثالث: الموقف العربي أنجاة قضايا الحل النهائي
١٢٤	أ. موقف جامعة الدول العربية
١٢٦	ب. موقف دول الجوار
١٣٠	المبحث الخامس: مستقبل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في ظل المواقف والظروف الدولية.
١٣٢	المبحث السادس: تأثير التحولات السياسية لحركة حماس على الحل النهائي للقضية الفلسطينية.
١٣٤	الخاتمة
١٣٨	الاستنتاجات والتوصيات
١٣٩	قائمة الملاحق
١٣٩	الملحق الأول ميثاق حركة حماس
١٤٥	الملحق الثاني البرنامج الانتخابي لحركة حماس ٢٠٠٦
١٥٠	قائمة المصادر والمراجع
١٥٨	الملخص باللغة الإنجليزية

فهرس الجداول

الجدول الأول: التغير في خطاب حركة (حماس).....٦٠

الجدول الثاني: نتائج الانتخابات التشريعية الثانية (٢٠٠٦).....٦٩

الجدول الثالث: التغير في موقف حركة حماس من بعض قضايا الحل النهائي.....١٠٢

"ملخص الدراسة"

التحولات السياسية لحركة حماس وأثرها على الحل النهائي للقضية الفلسطينية (١٩٩٥-٢٠٠٧)

(٢٠٠٧)

الباحث: أحمد توبة

إشراف الدكتور: محمد المقداد

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التحولات السياسية التي طرأت على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) منذ نشأتها وتطورها حتى فوزها في الانتخابات التشريعية التي جرت في الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٥، والتحولات التي شهدتها هذه الحركة من الانتقال من مرحلة المقاومة، إلى مرحلة حكم والسلطة، كما جاءت هذه الدراسة للتعرف على أثر التحولات لحركة (حماس) على الحل النهائي للقضية الفلسطينية، لذلك حلت هذه الدراسة الخطاب الفكري والسياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وعناصر هذا الخطاب، والتحولات التي طرأت على هذا الخطاب، وأسباب والدوافع التي أدت إلى هذا التحول، ومشاركتها في الانتخابات ووصولها إلى السلطة، وكذلك تحليل الحل النهائي من مكونات ومواقف دولية وإقليمية اتجه هذا الحل.

وقد انطلقت هذه الدراسة من فرضية أساسية مؤداها: أن هناك علاقة ارتباطية ما بين التحولات السياسية التي طرأت على حركة حماس وبين تنامي فرص نجاح عملية الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وقد انبثق عن هذه الفرضية عدة فرضيات فرعية وهي هناك علاقة ارتباطية بين قوة المقاومة التي تمارسها حركة حماس وسعي الأطراف المتنازعة في الدخول في مفاوضات جادة للوصول إلى الحل النهائي وقد ظهر ذلك من خلال الدراسة، فكلما ازدادت العمليات التي تقوم بها حماس اتجاه إسرائيل أثر ذلك على مسار المفاوضات اتجه الطرفان نحو الميول لحل نهائي.

وهناك فرضية فرعية أخرى وهي أنه كلما زادت الضغوطات الداخلية والخارجية على حركة حماس كلما اتجهت حركة حماس في التحول نحو المشاركة السياسية، وظهر ذلك من خلال الدراسة من خلال الضغوطات التي تعرضت لها حركة حماس من القيادة في الخارج، والضغوطات الداخلية التي تعرضت لها في الداخل، وهناك فرضية أخرى هي: مشاركة حماس السياسية ووصولها إلى السلطة تساهم في نجاح عملية الحل النهائي، وقد ظهر ذلك في الدراسة

من خلال التحول في خطابات حماس وبياناتها، وبعض الثوابت التي كانت تتمسك بها حركة حماس، وهناك فرضية أخرى مفادها أنه هناك علاقة ارتباطية بين الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأربع مستوطنات في الضفة ومشاركة حماس السياسية، وظهور ذلك في الدراسة من خلال اعتماد حركة حماس أن انسحاب إسرائيل كان بسبب تفوق المقاومة، وزيادة شعبية حركة حماس بين صفوف الشعب الفلسطيني، وبالتالي فإن الوقت لحركة حماس لجني ثمار هذه الأعمال وهذه الشعبية.

وهناك علاقة ارتباطية بين التغيير في مواقف وظروف المجتمع الدولي اتجاه القضية الفلسطينية، ومستقبل حركة حماس، وخلصت الدراسة إلى أن المأزق التي واجهت حكومة حماس من قبل المجتمع الدولي، كان لها دور كبير في الضغط على الحركة وتقديم بعض التنازلات.

واعتمدت هذه الدراسة على منهج تحليل المضمون كمنهج رئيسي والمنهج المقارن ومنهج تحليل النظم كمناهج مساعدة قاضت بتحليل الخطاب السياسي لحركة حماس والكشف عن التحولات التي حصلت مع ثوابت الخطاب الفكري والسياسي لحركة حماس، وخلصت الدراسة إلى أن هناك بعض التحولات التي حصلت على بعض ثوابت الحركة مثل عدم المشاركة السياسية ومن ثم المشاركة وتحرير كامل فلسطين حجم تحرير فلسطين إلى حدود ١٩٦٧، عدم التفاوض مع إسرائيل، ومن ثم أصبحت تطالب بالهدنة وإمكانية التفاوض بشروط ووجود طرف ثالث، والمنهج المقارن تم استخدامه من أجل المقارنة بين خطاب حماس قبل المشاركة السياسية وخطاب حركة حماس بعد المشاركة السياسية وخلصت الدراسة إلى نتيجة أن هناك تغيير وتحول وهناك بعض الاختلاف حصل على الخطاب، ومنهج تحليل النظم على اعتبار أن الحياة السياسية تشكل نظام سياسي والذي هم جانب من النظام الاجتماعي، ويوجد به مدخلات من ضغوطات داخلية وخارجية وحاجة الشعوب إلى سلطة صادقة والحصول على تقدم في عملية السلام والوصول إلى حل نهائي لقضيتهم، وبالتالي ما يصدر عن حركة حماس من خطابات اتجاه هذه المدخلات تكون بمثابة المخرجات.

وبناء على ذلك فقد كان لهذه الدراسة، أنها خرجت بعدة توصيات واستنتاجات تقييم التحولات السياسية التي حصلت لحركة حماس وكيف أثرت هذه التحولات على الحل النهائي للقضية الفلسطينية، منها أن أسلوب المقاومة مهما حقق مكاسب إلا أنه الجانب التفاوضي في النهاية هو الذي يجدي نفعاً للوصول إلى حل نهائي، كذلك التوصية بعدم معاقبة الشعب الفلسطيني بشكل كامل من أجل الضغط على حركة حماس من أجل تقديم تنازلات، لأن هذه الحركة وصلت إلى السلطة عن طريق انتخابات حرة ونزيهة، وبطريقة ديمقراطية.

المقدمة

تلعب حركات المقاومة، دوراً أساسياً في الحياة السياسية المعاصرة، نظراً لما تتمتع به من قدرة كبيرة على تنظيم وتعبئة وحشد وتجديد الجماهير، وقد أصبحت هذه الحركات، من أهم مكونات وفعاليات الحياة السياسية.

وتدور هذه الدراسة حول التعرف على التحولات السياسية التي طرأت على حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، منذ عام ١٩٩٥ حتى فوزها في الانتخابات وتسلمها للسلطة، ومعرفة التحولات التي طرأت على هذه الحركة (حماس)، من الانتقال من مرحلة المقاومة إلى مرحلة الحكم والسلطة، ومعرفة أسباب هذا التحول، وكيف أثر هذا التحول مع الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وكيف أثر ذلك التحول مع مستقبل حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

ولهذه الدراسة أهمية من الناحية العلمية تسعى إلى دراسة التحولات التي حصلت على الخطاب السياسي لحركة (حماس)، ومعرفة الأسباب والمؤثرات، والضغوطات الداخلية والخارجية التي أدت إلى حدوث مثل هذه التحولات، وكيف أثر ذلك على الحل المرتقب للقضية الفلسطينية، هل سيكون التأثير من الناحية الإيجابية أو العكس.

وتعتمد هذه الدراسة على فرضية رئيسية مفادها أن هناك علاقة ارتباطية ما بين التحولات السياسية التي طرأت على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وبين تنامي عملية الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وانبثق عن هذه الفرضية خمسة فرضيات فرعية تدور حول قوة المقاومة التي تمارسها حركة حماس والسعي نحو الدخول في مفاوضات جادة للوصول إلى الحل النهائي، كذلك معرفة الضغوطات الداخلية والخارجية التي أثرت على حركة (حماس) في التحول نحو المشاركة السياسية.

وهناك فرضية فرعية أخرى حول وصول حماس إلى السلطة كيف ساهم في نجاح عملية الحل النهائي، وكيف أثر الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأربع مستوطنات في الضفة إلى تغيير نظرة حركة (حماس) نحو المشاركة السياسية ومعرفة مستقبل حركة حماس في ظل الظروف والمتغيرات الدولية، هل ستبقى حركة سياسية مستحكمة في السلطة وتبتعد عن المقاومة، أم ستعود إلى حركة المقاومة.

وقد جاءت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، استجابة طبيعية للظروف، والتي مر بها الشعب الفلسطيني، وقضيته العادلة، منذ استكمال الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ وقد أثار بدورها (حماس) قلق العدو الإسرائيلي، واستنفرت أجهزة المخابرات الإسرائيلية كل قوامها لرصد الحركة وقيادتها.

وقد أكدت حركة حماس أنها ليست ضد مبدأ السلام، فهي مع السلام وتدعو إليه، وتسعى لتحقيقه، وتتفق مع جميع دول العالم على أهمية أن يسود ربوع العالم أجمع، ولكنها مع السلام العادل الذي يعيد الحقوق للشعب الفلسطيني، ويمكنه من ممارسة حقه في الحرية والعودة والاستقلال وتقرير المصير.

وقد عارضت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) المشاركة في انتخابات سلطة الحكم الذاتي عام ١٩٩٦، على أساس أنها ليست أكثر من إفرازات اتفاقيات التعايش مع العدو الإسرائيلي، ولا تلبى طموحات وآمال الشعب الفلسطيني، وإنما هي من أجل تحقيق أهداف العدو البعيدة والآنية.

ومشاركة حركة (حماس) والإعلان عن نتائج الانتخابات وفوز حركة (حماس) ووصولها إلى السلطة، في الانتخابات التي جرت يوم الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠٠٥، تكون الحالة الفلسطينية قد دخلت نحو مرحلة جديدة من النظام السياسي الفلسطيني، وأخرى باتجاه صياغة ضرورات اللحظة التي تعيشها هذه الحالة، من سيناريوهات تقصف بها، أما بالتوجه نحو الصدام بين مؤسسات السلطة ومؤسسات الحكومة، أو التكيف مع الوضع الراهن، بما تؤثر عليه الظروف المحلية والإقليمية والدولية، من تغير في السياسات والبرامج.

١-١ هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على التحولات التي طرأت على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) منذ نشأتها وتطويرها حتى فوزها بالانتخابات التشريعية التي جرت في الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٥، والتحولات السياسية التي شهدتها تلك الحركة، من الانتقال من مرحلة المقاومة، إلى مرحلة الحكم والسلطة، والتعرف على أسباب هذا التحول، ومعرفة أثر ذلك التحول على الحل النهائي وما هو مستقبل هذه الحركة في ظل التغيرات الإقليمية والدولية.

٢-١ أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة، في الجانب العلمي والجانب العملي، فمن الناحية العملية تسعى إلى دراسة التحولات التي حصلت، على الخطاب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) وإنتاج فكرياً سياسياً جديداً، مختلفاً عن الفكر والمنهج الذي تم طرحه في بداية انطلاقها، من حيث الاهتمام فقط بخيار المقاومة المسلحة، ضد الاحتلال الإسرائيلي، دون الاهتمام من جانب هذه الحركة، بخيار المفاوضات والمشاركة السياسية الذي يتعارض مع مبررات وجود، وانطلاقة هذه الحركة، من الناحية الفكرية والسياسية، وتأثير هذا التحول الفكري المنهجي على الحل النهائي،

وعلى إقامة الدولة الفلسطينية، والثوابت التي وضعتها حركة حماس، منذ بداية انطلاقها، نحو الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

حيث ستحاول هذه الدراسة دراسة الأسباب والمؤثرات، والضغوطات الداخلية والخارجية التي أدت إلى حدوث مثل هذه التحولات في منهج حركة المقاومة الإسلامية حماس، وتأثيرها على الحل النهائي هل يكون من الناحية الإيجابية أم السلبية.

أما أهمية هذه الدراسة من الناحية العملية، فإنها تأتي من أجل معرفة مدى قدرة حركة المقاومة الإسلامية حماس، على التكيف والتحول في منهجها وخطابها، بما يحقق مصلحة الشعب الفلسطيني، خاصة بعد تحقيق الفوز الباهر، الذي حقته حركة حماس، في الانتخابات التشريعية الأخيرة، ومدى قدرة حركة حماس على المقاومة والصمود ضد الضغوطات الخارجية، السياسية والاقتصادية، التي تفرضها دول المجتمع الدولي عليها، من تحقيق مصالح الشعب التي وضعتها حماس منذ انطلاقها، ودخولها الانتخابات وتأثير هذه الضغوطات على الحل النهائي الذي تهدف إليه حركة حماس في انطلاقها، والذي ترمي إليه بعد دخولها الانتخابات التشريعية الأخيرة، والذي يديره المجتمع الدولي.

١-٣ مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

دخول حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، الانتخابات التشريعية الأخيرة، في الخامس والعشرين من يناير عام ٢٠٠٥، أحدثت نقلة كبيرة في تغير صورتها، أمام المجتمع الداخلي والمجتمع الخارجي، بعد أن كانت ترفض المشاركة السياسية، لذلك تكمن مشكلة الدراسة الرئيسية، في تتبع خطاب وممارسة حركة حماس العملية، من خلال التوفيق بين خطابها المقاوم وممارستها التي تتمثل في مشاركتها السياسية. وفي ضوء مشكلة الدراسة الرئيسية يمكننا درج التساؤل الرئيسي التالي: ما هي طبيعة التحول السياسي الذي طرأ على حركة حماس، وما هو أثر هذا التحول على مسألة الحل النهائي؟

ومن هذا التساؤل يمكننا صياغة التساؤلات الفرعية التالية:

- (أ) ما هي أهم محاور الخطاب الفكري والسياسي لحركة حماس؟
- (ب) إلى أي مدى أثرت كل من الضغوطات الداخلية والخارجية في تحول الخطاب السياسي لدى حركة حماس؟
- (ج) ما هي الأسباب والدوافع التي حملت حركة حماس إلى المشاركة السياسية؟
- (د) ما هي انعكاسات فوز حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي ووصولها إلى السلطة على الحل النهائي للقضية الفلسطينية؟

١-٤ فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضية رئيسية مفادها:

أن هناك علاقة ارتباطية ما بين التحولات السياسية التي طرأت على حركة حماس وبين تنامي عملية الحل النهائي عملية الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

وينبثق عن هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- ١- هناك علاقة ارتباطية بين قوة المقاومة التي تمارسها حركة حماس وسعي الأطراف المتنازعة إلى الدخول في مفاوضات جادة للوصول إلى الحل النهائي.
- ٢- كلما زادت الضغوطات الداخلية والخارجية على حركة حماس كلما اتجهت حركة حماس في التحول نحو المشاركة السياسية.
- ٣- هناك علاقة ارتباطية بين الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة وأربع مستوطنات في الضفة ومشاركة حماس السياسية.
- ٤- هناك علاقة ارتباطية بين التغيير في مستقبل حماس والتغيير في الظروف والمواقف الدولية.
- ٥- هناك علاقة ارتباطية بين التحول في حركة حماس وبين تغيير الموقف الدولي اتجاه قضايا الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

١-٥ مفاهيم الدراسة:

سيتم تعريف المصطلحات الهامة الواردة في هذه الدراسة، وسيكون التعريف لهذه المصطلحات تعريفاً اسمياً وتعريفاً إجرائياً.

(١) التحولات السياسية:

التعريف الاسمي: التغيير الذي طرأ على الخطاب السياسي للحركات الإسلامية، بعد أن وجدت نفسها غير فاعلة وأن ملامح وتضاريس عملها تكون خارج الأطر والمؤسسات القائمة والواقعي، وأصبحت هذه الحركات تنمو خارج الأطر القائمة، وأن أولويات وأهداف خطابها الديني والسياسي من الناحية النظرية والعملية قد اختلف عما هو تقليدي، بهدف ملائمة الواقع المرير الذي يحتوي على تحديات ومشاكل عسيرة الحل والمعالجة، مما أدى إلى بروز تحول في تلك الأولويات، انعكس على ممارسات تلك الحركات من الناحية النظرية والعملية^(١).

(١) الترابي، حسن وآخرون، الإسلاميون والمسألة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، تشرين الثاني، ٢٠٠٣، ص ٢٤١.

وعلى هذا يشكل الأصلين (الكتاب والسنة) مرجعية شاملة ورؤية متكاملة لعملية التجديد السياسي، وفق الحدود والشروط المعتمدة شرعاً، ويمكننا اعتبار مفهوم التجديد أحد المفاهيم الشرعية أسماً وسفي ومعنى ودلالة، ويمكن القول أيضاً أن الفكر الإسلامي الذي يستند إلى العقيدة الإسلامية يمتلك خاصية ذاتية للتجديد^(١).

ولا شك في أن استلام حركة حماس للسلطة في فلسطين، سيفيد كثيراً من مواقفها وثبوتها ومن مقدراتها على المناورة^(٢) لأن من كان في السلطة ليس كمن كان في المعارضة^(٣) أو خارج السلطة، فسلطة التزامات وعليها واجبات لا بد أن تلتزم بها وتقوم بها.

التعريف الإجرائي:

١. المشاركة في الانتخابات.
٢. مواقفها من العملية السلمية وقابلية العمل السياسي.
٣. الموقف من الاتفاقيات الموقعة.
٤. العمليات الجهادية التي تقوم بها ضد إسرائيل.
٥. التغيير في الخطابات السياسية.
٦. الموقف من إسرائيل وإمكانية عقد الهدنة طويلة الأجل.

(٢) الحركة

التعريف الاسمي:

هناك العديد من التعريفات الاسمية لمفهوم الحركة، حيث يذهب البحث إلى تعريفها ضمن المفهوم الاجتماعي باعتبارها القيام بعدد من الأنشطة، للدفاع عن مبدأ ما، أو الوصول إلى هدف معين كما تتضمن الحركة الاجتماعية وجود اتجاه عام، للتغيير، وهي تشكل أيضاً مجموعة من البشر، يحملون أفكار مشتركة، ويحاولون تحقيق بعض الأهداف العامة^(٤).

وفي لغة السياسة هي التيار العام، الذي يرفع طبقة أو فئة اجتماعية معينة، إلى تنظيم صفوفها، بهدف القيام بعمل موحد كالتحسين حالتها الاقتصادية أو الاجتماعية، أو السياسية أو تحسينها جميعاً، ومن أشهر الحركات العالمية في عصرنا هذا الحركة الطلابية، والحركة النسائية، والحركة أكثر شمولاً وفي الوقت نفسه أقل تماسكاً وانضباطاً من الحزب، إذ يمكن أن تكون نقابية أو جماعة أو تياراً عرفياً، أو حتى حزب سياسي، وقد تلجأ العديد من الأحزاب إلى وصف نفسها

(١) كنون، عبدالله (مفاهيم إسلامية)، دار الكتاب اللبناني، بيروت، لبنان، ١٩٦٤، ص ص ١٢-١٧.

(٢) الكيالي، عبد الوهاب (الموسوعة السياسية) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني، ١٩٩٠، ص ٢٢٢-٢٢٣.

بأنها حركة لتوصي بتحررها من القيود والعقائدية، والانضباطية الصارمة المفروض توافرها في الحزب السياسي^(١).

التعريف الإجرائي:

١. القيام بنشاطات وفعاليات مختلفة.
٢. محاولة تغيير الواقع المعاشي إلى واقع أفضل.
٣. تنظيم الصفوف بهدف القيام بعمل موحد.
٤. وجود اتجاه عام للتغيير.
٥. مجموعة من البشر يحملون أفكار مشتركة.

٣) حركة حماس

التعريف الاسمي:

حماس هو الاسم المختصر لحركة المقاومة الإسلامية، وهي حركة مقاومة شعبية وطنية تعمل على توفير، الظروف الملائمة لتحقيق تحرر الشعب الفلسطيني، وخلصه من الظلم وتحرير الأرض من الاحتلال الصهيوني الغاصب، والتصدي للمشروع الصهيوني المدعوم من قبل قوى الاستعمار الحديث نشأت نتيجة أحداث ١٩٤٨-١٩٦٧ في فلسطين.

تعد حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، من أبرز الحركات المعبرة عن الخط الأيديولوجي في الساحة الفلسطينية، فالإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها، ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وآلية تحتك في كل تصرفاتها، ومن سياستهم ترشيد خطاها^(٢).

وحركة حماس، حركة جهادية بالمعنى الواسع لمفهوم الجهاد وهي جزء من حركة النهضة الإسلامية، وتؤمن أن هذه النهضة هي المدخل الأساسي لتحرير فلسطين، من النهر إلى البحر، وهي حركة شعبية، إذ أنها تعبير عملي عن تيار شعبي واسع ومتجذرة في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني والأمة الإسلامية، ويرى في العقيدة والمنطلقات الإسلامية، أساساً ثابتاً للعمل ضد عدو يحمل منطلقات عقائدية، ومشروعاً مضاداً لكل مشاريع النهوض في الأمة، وتضم حركة حماس في صفوفها كل المؤمنين بأفكارها ومبادئها، والمستعدين لتحمل تبعات الصراع ومواجهة المشروع الصهيوني^(٣).

ويتكون شعار الحركة من صورة المسجد قبة الصخرة، تعلوه خارطة صغيرة لفلسطين، ويحيط بصورة القبة علما فلسطين، ترسم كل منهما على صورة نصف قوس، ليظهرا وكأنهما

(١) نفس المرجع السابق.

(٢) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، أب، أغسطس، المادة (٧).

(٣) أبو العمد بن خالد نمر، حركة المقاومة الإسلامية حماس، ط١، مركز الصنارة العربية، مصر، ٢٠٠٠.

يحتضنا القبة، وقد كتب على العلم الأيمن عبارة " لا إله إلا الله" فيما كتب على العلم الأيسر عبارة "محمد رسول الله" ويتعانق في أسفل القبة سيفان يتقاطعان عند قاعدة القبة، ثم يفترقان مكونين إطاراً سفلياً للقبة، وقد كتب تحت الصورة كلمة فلسطين، فيما كتبت عبارة "حركة المقاومة الإسلامية - حماس، على شريط تحت الصورة، وترمز صورة المسجد و عبارات "لا إله إلا الله" " محمد رسول الله" لإسلامية القضية، وعمقها العقائدي، فيما تشير الخارطة إلى موقف حركة الثابت من أن الصراع يدور لتخليص كل فلسطين بحدودها الانتدابية من نير الاحتلال، ورفض الحركة لحصر القضية في الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، أما السيفان فهما يرمزان للقوة والنبيل، كما كان دائماً في العقل العربي

تعريف حركة حماس إجرائياً:

١. حركة مقاومة شعبية.
٢. تستمد أفكارها ومفاهيمها من الإسلام.
٣. حركة جهادية تؤمن أن المقاومة الطريق الأساسي لتحرير فلسطين.
٤. حركة شعبية تعبر عن تيار شعبي
٥. شعارها مسجد قبة الصخرة
٦. علمها أخضر مكتوب عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله

(٤) المقاومة:

التعريف الاسمي: المقاومة مصطلح معرفي نشأ منذ ثلاثة قرون قريباً، يرتكز على مفهوم هو قيام طرف مظلوم فرد أو تجمع إنساني على مستويات متعددة منع من الوصول إلى حق سياسي من قبل قوة معيقة. عن طريق الاحتلال وهذا الحق هو تشكيل الدول الحديثة ابتداءً، واستكمال عناصرها وهذا المنع يسمح لهذا الطرف باستخدام كل الوسائل المتاحة لنيله، وهذا التعريف استقر تاريخياً ضمن تشكيل إطار الدولة في العصر الحديث، وكانت كل أشكال السماح والقيود الضابطة للحركة نابعة من هذه المرحلة التوحيدية^(١).

وتعرف المقاومة اسماً بأنها " عمليات القتال التي تقوم بها عناصر وطنية أو قومية، ضد قوى أجنبية سواء أكانت تلك العناصر تعمل في إطار تنظيم يخضع لإشراف وتوجيه سلطة قانونية، أو واقعية، أو كانت تعمل بناء على مبادرتها الخاصة، وسواء باشرت هذا النشاط فوق الإقليم الوطني، أو من قواعد خارج هذا الإقليم^(٢).

(١) الأخرس ياسين، (المقاومة-الإرهاب) نشوء ونسخ، مثال تطبيقي (فلسطين-العراق)، مقال على موقع منتدى لجنة نصرة العراق في سورية . www.nasratliraq.org

(٢) عامر، صلاح الدين، المقاومة المسلحة في القانون الدولي، دار الفكر العربي، القاهرة، ص ٤١.

وتعرف المقاومة أيضا كما جاء في معجم الكافي " بأنها منظمة من المواطنين المسلمين تقاوم السلطة الحاكمة أو العدد المتمثل، وتقوم بأعمال تخريب أو حرب عصابات في نواحي مختلفة من البلاد^(١).

أما تعريف المقاومة من الناحية الفقهية، حيث تستخدم في دراستنا، للدلالة على حركات المقاومة التي تعتمد المرجعية الإسلامية في بنيتها الفكرية (حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وتم استخدامها مؤخرا بديلاً عن مصطلح الجهاد والقتال، وبنفس المعنى الذي قصده قدامى الفقهاء، الذين استخدموا هذا اللفظ في عباراتهم عند الحديث عن جهاد الكفار، والذين عرفوا المقاومة بأنها " إن ضعف أهل ثغر عن مقاومة الكفرة وضيق عليهم من العدو، فعلى من وراءهم من المسلمين الأقرب فالأقرب أن ينفروا إليهم وان عددهم بالسلاح والكراع والمال^(٢).

التعريف الإجرائي للمقاومة:

- ١ . القتال ضد قوة أجنبية وطرد العدو
- ٢ . القتال للوصول إلى حق سياسي
- ٣ . القتال من أجل حق ديني ونشر الدين والجهاد في سبيل الله
- ٤ . الدفاع عن النفس والممتلكات

الحل النهائي:

التعريف الاسمي: مصطلح يرمز في معناه المحدد إلى الموقف العنصري، ولا إنساني الذي وقفته، الحركة النازية في ألمانيا من الشعوب والأقليات التي اعتبرتها "منحطة"، ولاسيما من اليهود الذين اعتبرتهم عقبة في طريق تقدم العنصر الآزي-الألماني، المتفوق وسيادته ولقد نسبت النازية لليهود أنهم وراءهما وله نشر الفساد في المجتمع الألماني، وإنهم خانوا الشعب الألماني في الحرب العالمية الأولى وكانوا وراء إذلاله في معاهدة فرساي، علاوة على أنهم ابتكروا الماركسية والماسونية، والقوة الحالية الدولية، كوسائل لتحقيق سيطرتهم على العالم، وعلى هذا الأساس تضمنت الخطة النازية لهزيمة ألمانيا التخلص من اليهود، إما بطردهم أو بتصفيتهم، من خلال معسكرات الاعتقال وغرف الغاز، وذلك كحل نهائي لحسم العداء بينهم وبين الشعب الألماني، الذي رأى فيهم منافٍ للسيطرة على العالم^(٣).

فالذي حصل في ألمانيا حصل العكس في فلسطين، حيث ما تقوم به إسرائيل في فلسطين من قتل وتعذيب ضد أبناء الشعب الفلسطيني، من أجل تهجيرهم والسيطرة على أرضهم وبلادهم،

(١) الباشا، محمد الكافي، ط٣، ١٩٩٢، ص٩٥٧.

(٢) الكساني، علاء الدين أبي بكر بن مسعود، بدائع الصنائع، ط٢، درا الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧، ج٧، ص٩٨.

(٣) الكيالي، الموسوعة السياسية، مرجع سابق، ص٥٧٩.

هو الحل النهائي في نظرهم، أما في نظر حركة المقاومة الإسلامية حماس، هو القضاء على اليهود والتخلص منهم وتحرير بلادهم.

فالحل النهائي هو الوضع المرتقب للقضية الفلسطينية والصراع الفلسطيني الإسرائيلي والنظام السياسي الفلسطيني، بحيث يعتبر ذلك الحل هو الطريق نحو إقامة دولة فلسطينية، وهل بعض القضايا العالقة الرئيسية وهي القدس والحدود ومشكلة اللاجئين الفلسطينيين.

التعريف الإجرائي (للحل النهائي):

١. حل القضايا الرئيسية العالقة مثل قضية القدس واللاجئين.
٢. تطبيق الاتفاقيات الموقعة.
٣. السيطرة الفلسطينية الكاملة على مناطق السلطة.
٤. الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود السابع من حزيران، ١٩٦٧.
٥. السيطرة الفلسطينية على المعابر والحدود.
٦. توفير الأمن والأمان وحرية التنقل للشعب الفلسطيني.
٧. مصير حركة حماس هل مصيرها حركة معارضة ومقاومة أم مصيرها حركة سياسية وتتخلى عن مبادئها ومنهجها.

١-٦ متغيرات الدراسة:

يبرز من هذه الدراسة متغيرين أساسيين الأول متغير مستقل، والثاني متغير تابع.

المتغير المستقل: التحولات السياسية داخل حركة المقاومة الإسلامية (حماس)

التحولات في خطاب حركة المقاومة الإسلامية حماس، من حركة مقاومة تمارس القوة والعمليات الجهادية من أجل تحرير فلسطين من النهر إلى البحر، كما ورد في ميثاقها وشعارها، إلى حركة سياسية، تقترب من الواقعية السياسية وتقرّبها من الحركات السياسية للوصول إلى السلطة، من خلال المشاركة في الانتخابات التشريعية التي كانت ترفض المشاركة فيها في الانتخابات الأولى عام ١٩٩٦، باعتبارها نتاج ضغوطات مؤسسات المجتمع الدولي وبالأخص الولايات المتحدة الأمريكية.

المتغير التابع: الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

تأثير هذا التحول الذي طرأ على حركة حماس، على الحل النهائي، لذلك الحل النهائي هو المتغير التابع، والحل النهائي هو الحل المرتقب للقضية الفلسطينية، والصراع الفلسطيني الإسرائيلي من تحرير فلسطين، وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس الشريف، وعودة اللاجئين.

٧-١ فترة الدراسة:

تم اعتماد الفترة ما بين عام ١٩٨٨-١٩٩٥م، فترة ضابطة للدراسة على اعتبار انه لم يطرأ أي تغيير أو تحول في الخطاب السياسي لحركة حماس، ولم يطرأ أي تغيير ملحوظ في سياستها، وتغير في منهجيتها نحو الحل النهائي، تلك الفترة التي تمثل انطلاقة حركة حماس، وبداية مشاركتها السياسية، وتكون الفترة التي نتناول فيها الدراسة وهي ما بين ١٩٩٥-٢٠٠٧م، قبل أحداث غزة وسيطرة حماس على قطاع غزة حيث حصلت بهذه الفترة تغييرات سياسية هامة داخل حركة حماس، كان أهمها اعتراضها على المشاركة في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٦م على أساس إنها تجري على مرجعية أوسلو، ومشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت عام ٢٥ يناير ٢٠٠٥، وحصولها على أغلبية المقاعد.

٨-١ منهج الدراسة:

بشكل عام سوف يتم استخدام منهج تحليل المضمون، كمنهج رئيسي من أجل استخدامه في تحليل الخطاب السياسي لحركة حماس، والكشف عن التحولات التي حصلت على ثوابت الخطاب السياسي والفكري لحركة المقاومة الإسلامية حماس، والمنهج المقارن ومنهج تحليل النظم كمناهج فرعية مساعدة في الدراسة.

حيث يعرف كوربندورف (Krippendorff)، تحليل المضمون هو أسلوب للبحث، يستخدم في تحليل البيانات والمواد الإعلامية، من أجل الوصول إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة ومتطابقة في حالة إعادة البحث والتحليل^(١).

ويعد تحليل المضمون إحدى الأدوات المنهجية الواسعة الاستخدام في الدراسات السياسية والإعلامية، وذلك بهدف تحليل الخطابات السياسية المختلفة واهتمامات الرأي العام واتجاهاته، كما يترجمها المضمون الاتصالي، إضافة إلى صورة الأمة عند الغير وإدراكات قطاعات المجتمع حول مختلف القضايا ويعني تحليل المضمون تحديده وتنقيته المضمون وبلورته، ليتسنى وصفه وصفاً موضوعياً وكمياً دقيقاً، وهناك من يرى انه ليس من الضروري أن يكون التحليل دائماً كمياً إذ يمكن أن يكون أيضاً كيفياً، كما أنه بيان الدلالات الكيفية للتحليل الكمي^(٢).

وسوف يتم استخدام منهج تحليل المضمون لمعرفة الشخصيات في حركة حماس، وتصوراتها وقيمها، وذلك من خلال دراسة محتويات خطابها، ومذكراتها وتصريحاتها وبيان

(١) شلبي، محمد، المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم-المناهج-الاقترابات-الادوات، الطبعة الأولى، بيت الحكمة للإعلام والنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٣.

(٢) عبد الماجد، حامد، مقدمة في منهجية دراسة وطرق بحث الظواهر السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٢٢١.

التحول الذي حصل على هذا الخطاب السياسي لحركة حماس وأثره على الحل النهائي كما تتصوره حركة حماس.

أما منهج تحليل النظم عند ديفيد لريستون الذي يفترض أن الحياة السياسية إنما تشكل نظاماً سياسياً ملموساً والذي هو جانب من النظام الاجتماعي العام، ويقوم منهج تحليل النظم على فروض أساسية أهمها المدخلات والمخرجات^(١).

والمدخلات : مثل مطالب الشعب والضغوطات الخارجية وغيرها من المؤشرات التي تؤثر على النظام . وعلى النظام أن يمتلك القدرة على الاستجابة للتوترات و الاضطرابات والضغوطات والمطالب.

والمخرجات : وهي ما يصدر عن النظام من قرارات وسياسات وتصرفات اتجاه هذه المطالب والمؤثرات فحركة حماس كاعتبارها نظام سياسي تعرضت للعديد من المدخلات . مثل حاجة الشعب لسلطة صادقة وسلطة تحقق مطالبه وأمانه أيضاً الضغوطات الخارجية أدت إلى تحول سياستها وفكرها والتحول في خطابها من حركة مقاومة ترفض المشاركة السياسية وترفض المفاوضات . إلى حركة سياسية تشارك في الانتخابات تلبى مطالب الشعب ومطالب المجتمع الدولي .

أما المنهج المقارن الذي يرجع إلى أرسطو، ويقوم على المقارنة، والمقارنة هي التمييز أو وصف الخصائص و الصفات المشتركة، أو المختلفة بين شيئين أو أكثر، أي هي تفصي نقاط التشابه والاختلاف وقد تعني المقارنة النتيجة التي تتمخض عن أي من تلك الدراسات ويعتبر وسيلة لبحث وتعليل الظواهر المختلفة وتفصي الجذور التاريخية عن طريق التحقق من القائل أو الاختلاف في النمط والأسلوب، ويعتبر هذا من قبل المقارنة و التمييز بين أحداث معينة أو ممارسات وظائف أو مؤسسات^(٢).

لذلك سوف يتم استخدام هذا المنهج (المقارن) من خلال المقارنة بين وضع حماس وفكرها ومبادئها قبل الانتخابات التشريعية الثانية وقبل دخولها في الحلبة السياسية ووصولها إلى السلطة بين حالها بعد فوزها في الانتخابات وحصولها على أغلبية المقاعد في المجلس التشريعي، ٧٤ من أصل ١٣٠ ومبادئها وخطابها أفكارها.

(١) القصبي، عبد الغفار رشاد، مناهج البحث في علم السياسية، الطبعة الأولى، مكتبة الآداب، القاهرة، ٢٠٠٤، ص ١٥٣-١٧٠.

(٢) ربيع، محمد محمود، مناهج البحث في العلوم السياسية، الطبعة الثانية، مكتبة الفلاح، الكويت، ١٩٨٧، ص ٢٥٥-٢٥٩.

الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات، التي تناولت الحديث عن حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، بشيء من التفصيل والتحليل العميق بشكل منفصل عن الحركات الأخرى، وتأتي هذه الدراسة لدراسة حركة حماس وبشكل منفصل عن الحركات الأخرى، لكن بشكل مختلف عن الدراسات السابقة، بأنها تتحدث عن حركة حماس، قبل دخولها الساحة السياسية، وبعد دخولها ومشاركتها في الانتخابات التشريعية، وذلك بمقارنة وضع حماس قبل المشاركة في الانتخابات ورفض المشاركة في الحياة السياسية، وكيفية تحول خطابها من التورية المقاومة للاحتلال والرافضة للمشاركة السياسية، إلى لواقعية السياسية ووصولها إلى الحكم والسلطة.

(١) "معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية"، للدكتور محمد خالد الأزعر، يتناول هذا الكاتب حركة حماس، ومشاركتها في الانتخابات التشريعية الثانية، حيث تناول أيضاً، ردود الفعل الفلسطينية والإسرائيلية والعربية والدولية، وتناول العملية الانتخابية الثانية والتحول في الشارع الفلسطيني وتناول وصول حماس إلى السلطة، وفوز حماس وأثره على المخططات الأمريكية والغربية التي وصفتها بالإرهاب^(١).

(٢) "حماس من الرفض إلى السلطة"، للمؤلف نعيم الأشهب، حيث تناولت هذه الدراسة حركة حماس من الرفض المشاركة في الانتخابات والسلطة إلى وصولها إلى السلطة، حيث تناولت حركة الأخوان المسلمين وولادة حركة المقاومة الإسلامية حماس منها، وميثاق حماس، والمواجهة بين السلطة الوطنية وحماس، والوضع بعد الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، والمأزق التي تواجهه حركة حماس عند وصولها للسلطة^(٢).

(٣) الخطوات التالية لحماس إيجاد الطريق إلى فلسطين، هلينا كوبان، دراسة نشرت في أيار من العام ٢٠٠٦ من قبل بوسطن ريفيو (Boston Review)، دراسة حول حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، وتم نشرها بالعربية في مجلة دراسات شرق أوسطية.

حيث تناولت هذه الدراسة ردود الفعل بعد فوز حركة حماس، وعدد من التوجهات الحادي المتوازية في الشارع الفلسطيني، وأثارت هذه الدراسة عدد من الأسئلة حول ردود الفعل المتوقعة حيال فوز حماس وبعض الأسئلة التي تخمن سياسة حماس بعد فوزها اتجاه النظام الفلسطيني

(١) الأزعر، محمد خالد، معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، مجلة شؤون عربية، ع ١٢٥، ص ٤٤-٦٠.

(٢) الأشهب، نعيم، حماس من الرفض إلى السلطة، الطبعة الأولى، دار التنوير للنشر والترجمة والتوزيع، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٦م-٢٠٠٧م

والشعب الفلسطيني، وتناولت أيضا مدى قدرة حماس على السيطرة على كافة المناطق أم لا، والعوامل التي ساعدت على فوز حماس^(١).

تختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، في أن هذه الدراسة جاءت لدراسة طبيعة التحول الذي طرأ على حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وأثر هذا التحول على مسألة الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وكيف كان تأثير حماس على مسألة الحل النهائي قبل الوصول إلى السلطة، وكيف أصبح بعد الوصول إلى السلطة.

(١) هلينا كوبان، الخطوة التالية لحماس إيجاد الطريق إلى فلسطين، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ٣٦-٣٧، ص ٦٣-٦٨.

الفصل الأول:- المسار التاريخي السياسي لحركة حماس

تمهيد:

تعد حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ابرز الحركات المعبرة عن الخط الإيديولوجي في الساحة الفلسطينية، وقد مر البناء التنظيمي لحركة (حماس) بعدة مراحل، وخلال هذه المراحل ظهر هناك العديد من أشكال الخطاب الفكري والسياسي، لحركة حماس، وكان لهذا التحول العديد من الأسباب والأهداف الدافعة لذلك.

وبناء عليه يأتي هذا الفصل لمناقشة المسار التاريخي والسياسي لحركة (حماس) ضمن خمسة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول التتبع التاريخي لنشأة الحركة وتكونها، وذلك ضمن اثنين من المطالب، حيث يستوطن في المطلب الأول النشأة والتطور لحركة (حماس) وعلاقتها بحركة الأخوان المسلمين، أما المطلب الثاني الذي يتناول دوافع حركة حماس وأهدافها، ضمن ثلاث محاور، محور التطورات السياسية للقضية الفلسطينية، ومحور الفجوة الإسلامية.

كما يتناول هذا الفصل ضمن مبحثه الثاني الخطاب الفكري والسياسي لحركة (حماس) حيث يستعرض القضايا الهامة التي يتناولها الخطاب مستخدماً الأسلوب الكمي والكيفي ضمن منهج تحليل المضمون.

أما المبحث الثالث يستعرض صيغة التحولات في الخطاب الفكري والسياسي لحركة حماس، من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٧، وما طرأ على هذا الخطاب من تحولات قبل أحداث غزة وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة.

كما ويتناول المبحث الرابع من هذا الفصل بيان أسباب ودوافع تحولات الخطاب الفكري والسياسي لحركة (حماس)، والأسباب التي أدت إلى عدول حركة (حماس) عن عدم المشاركة السياسية.

أما في المبحث الخامس، يستعرض فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية ووصولها إلى السلطة، وذلك ضمن مطلبين، يستعرض المطلب الأول مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية ووصولها إلى السلطة، وتشكيل الحكومة، وفي المطلب الثاني يستعرض أهم التحديات التي تواجه حركة حماس وحكومة حماس.

المبحث الأول : حركة حماس (النشأة والتكوين)

حماس هو الاسم المختصر لحركة المقاومة الإسلامية ، وهي حركة مقاومة شعبية وطنية تعمل على توفير الظروف الملائمة لتحقيق تحرير الشعب الفلسطيني ، وخلصه من الظلم وتحرير أرضه من الاحتلال الغاصب والتصدي للمشروع الصهيوني المدعوم من قبل قوى الاستعمار الحديث .

وحركة المقاومة الإسلامية (حماس) جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين، وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي ، وهي أكثر الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق ، والتصوير الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة ، في التصور والاعتقاد ، في السياسة والاقتصاد ، في التربية والاجتماع، في القضاء والحكم ، في الدعوة والتعليم ، في الفن والإعلام ، في الغيب والشهادة وفي باقي مجالات الحياة . (١)

وقد عملت جماعة الإخوان المسلمين ومنذ تأسيسها على جعل قضية فلسطين قضية محورية تهتم المسلمين كلهم ، وقد بعثت المجاهدين الذين أذاقوا الاحتلال ألوانا من التضحية والفداء وساموة سوء العذاب ، ولا زالت حركة المقاومة الإسلامية حماس تسير على ذات النهج.

وتعد حركة المقاومة الإسلامية حماس ، أبرز الحركات المعبرة عن الخط الايدولوجي في الساحة الفلسطينية فالإسلام منهجها ومنه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان ، والية تحتكم في كل تصرفاتها ، وقد عرفت الحركة نفسها بعدد انطلاقتها بأنها جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين .

(١) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية " حماس " المادة الثانية ، ص ١٢ ، ١٩٨٨ ، أنظر الملحق رقم (١)

المطلب الأول - حركة (حماس) وجماعة الإخوان المسلمين

تحل فلسطين موقعاً مهماً في فكر جماعة الإخوان المسلمين التي نشأت وترعرعت بداية في القطر العربي المصري، إذ تشكلت في عام ١٩٢٨، في مدينة الإسمايلية على يد حسن البناء، وليس خافياً إن حركة الإخوان المسلمين هي الحركة الأم، التي انبثقت عنها حركة حماس، كانت من أوائل الحركات السياسية في الوطن العربي التي أبدت اهتماماً كبيراً بالقضية الفلسطينية. (١)

وتعود بدايات جماعة الإخوان المسلمين في فلسطين إلى أواسط الثلاثينيات، وقد بدأ تشكيل بنائها التنظيمي في عام ١٩٤٦، عندما أنشأت لها عدة فروع في مدن وقرى مختلفة كان أولها مدينة القدس، وقد شارك المتطوعون من الإخوان المسلمين في مصر والأردن في حرب فلسطين عام ١٩٤٨، مما منح حركتهم بروزاً وأعطاهم زخماً، مكنا تنظيمها من الترسخ والانتشار في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال فترة ١٩٤٨ - ١٩٦٧. (٢)

ولم تسجل حركة الإخوان المسلمين في فترة السبعينات بروزاً سياسياً أو عسكرياً فاعلاً على الساحة الفلسطينية، إذ إن الحركة الإسلامية الفلسطينية تأثرت إلى حد ما بالضربات التي تلقتها جماعة الإخوان المسلمين في بعض البلدان العربية، كما إن بروز حركة (فتح) قد يكون شكل عامل إرهاب آخر لجماعة الإخوان المسلمين، إذ جاءت النواة المركزية الصلبة لهذه الحركة (فتح) من صلب جماعة الإخوان وكوادرها، أمثال خليل الوزير (أبو جهاد)، والذين خرجوا من الإطار الإخواني لتشكيل منظمة (فتح).

وتركز دور الحركة الإسلامية في المدة من عام ١٩٦٧ إلى عام ١٩٧٥ على بناء المساجد وتعبئة الجيل الجديد، وتأطيرة وتوجيهه، وتعميق العقيدة في نفسه في مواجهته التيار الصهيوني.

وقد بدأت مرحلة المؤسسات ببروز الجمعيات الإسلامية والكتل الطلابية في الأراضي المحتلة، وقد جاء الإعلان عن تشكيل الجامعة الإسلامية في غزة عام ١٩٧٨، بعد صراع مرير مع القوى الوطنية حول هوية الجامعة، وآليات إدارتها لتشكيل إحدى قواعد المؤسسة عند الحركة الإسلامية في فلسطين، إذ تمكنت الحركة من استقطاب العشرات من طلبة الجامعات، ومع مرور الوقت بدأت الكتلة الإسلامية تفوز في انتخابات مجالس الطلبة في الجامعات، وهكذا

(١) الحمد جواد وإياد البرغوثي "دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس، الطبعة الأولى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، ص ٣١.

(٢) الجرباوي علي "الانتفاضة والقيادات السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة"، الطبعة الأولى، دار الطليعة، بيروت، ١٩٨٩، ص ٤٣ - ص ٤٤.

بدأت الحركة الإسلامية تأخذ بعداً شعبياً وتتفاعل بشكل واضح مع الأحداث والقضايا السياسية والاجتماعية والوطنية .

ومع مطلع الثمانينات والى حين اندلاع الانتفاضة في ديسمبر ١٩٨٧ بدأت الساحة الفلسطينية تعرض انبثاقاً وتصاعداً سياسياً للحركة الإسلامية نتيجة مؤتمرات وعوامل حركية، منها نجاح الثورة الإسلامية في إيران ، إضافة إلى تمدد نفوذ الحركة الإسلامية في الخارج في صفوف أبناء الشعب الفلسطيني ، وتحولها نحو العمل الإعلامي والسياسي والخيري لصالح الشعب الفلسطيني و القضية الفلسطينية .

وقد أدى الاحتلال الإسرائيلي لما تبقى من الأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ إلى قطع العلاقات ما بين حركة الإخوان المسلمين الأم في مصر وبين ما تبقى من عناصر ومؤيدين وقادة للحركة في فلسطين ، إلا أن ما تبقى من قيادات وعناصر فاعلة من الإخوان المسلمين في فلسطين استطاعوا أن يحافظوا على فكر ومنهج الحركة .

وقد أدى انقطاع صلة من تبقى من الإخوان المسلمين في فلسطين عن الحركة في مصر (حركة الإخوان المسلمين الأم) ، إلى أن يعمل هؤلاء القادة كقيادات ميدانية منطقية على صعيد الحركة الأم ، وبشكل سيعتمد على قدراتهم الذاتية ، وارتباطاتهم بالواقع الفلسطيني أكثر مما يعتمد على ارتباطاتهم بالحركة الأم^(١) .

وفعلاً بدأ هؤلاء القادة من أمثال أحمد ياسين ، وعبد الفتاح دخان ، ومحمد شمعة من إعادة بناء الهيكل التنظيمي للإخوان المسلمين ، وقد باشروا عملهم هذا تحت ستار قانوني ، حيث أقام الشيخ أحمد ياسين وزملاءه جمعيات حصلت على تراخيص من الحكم العسكري الإسرائيلي لمزاولة نشاطات اجتماعية وثقافية ورياضية ، وقد كان من بين هذه الجمعيات بل وأهمها (المجتمع الإسلامي) والجمعية الإسلامية (في غزة .

(١) النواتي، مهيب سليمان أحمد " حماس من الداخل " الطبعة الأولى ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان،

المطلب الثاني: دوافع حركة حماس وأهدافها

أولاً : دوافع نشأة حركة حماس

نشأت حركة المقاومة الإسلامية " حماس " نتيجة تفاعل عوامل عدة عايشها الشعب الفلسطيني منذ النكبة الأولى عام ١٩٤٨ ، بشكل عام ، هزيمة عام ١٩٦٧ بشكل خاص ، وتتفرع هذه العوامل عن عاملين أساسيين هما : التطورات السياسية للقضية الفلسطينية وما آلت إليه حتى نهاية عام ١٩٨٧ ، وتطور الصحوة الإسلامية في فلسطين وما وصلت إليه في منتصف الثمانينات .

أ) التطورات السياسية للقضية الفلسطينية :-

شكلت القضية الفلسطينية أحد أهم محاور خطاب حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ولا يخلو أي خطاب من خطابات تلك الحركة من ذكر المسألة الفلسطينية باعتبارها قضية إسلامية مركزية، ولعل المتتبع للقضية الفلسطينية وتعميقات التركيب الحركة الوطنية يعلم سبب تأخر دخول حركات المقاومة الإسلامية على الساحة السياسية الفلسطينية ، والتي ساهمت الإدارة الأمريكية والبريطانية بالإضافة إلى الدولة العبرية في طمس الهوية الإسلامية للمقاومة الإسلامية التي كانت حاضرة بشكل أساسي في مقاومة الانتداب البريطاني .

بدأت علاقة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ، بالقضية الفلسطينية منذ تأسيس " المنظمة الجهادية " عام ١٩٢٥ بزعامة الشيخ عز الدين القسام ، وهي تنظيم جهادي سري، يستمد فهمة ومنهجه من الإسلام ، ويعتبر الجهاد طريقاً وحيداً لإنقاذ فلسطين ، وأعتبر أميل الغوري هذا التنظيم بأنه أخطر منظمة سرية وأعظم حركة فدائية عرفها تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية ، بل تاريخ الجهاد العربي الحديث ، وغلب أسم " جماعة القسام " أو "القساميون " على التنظيم بعد استشهاد عز الدين القسام ، وكان شعار التنظيم " هذا جهاد نصر أو استشهاد"^(١)

وتعتبر حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ، نفسها مكملة لمسيرة حركات المقاومة الإسلامية المعاصرة ، وأنها حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام وأخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام ١٩٣٦ ، وتمضي لتتصل وترتبط بحلقة أخرى تضم جهاد فلسطين و جهاد الإخوان المسلمين في حرب ١٩٤٨ ، والعمليات الجهادية للإخوان المسلمين عام ١٩٦٧ ، وما بعده ، وقد حمل

(١) ياسين، صبحي " الثورة العربية الكبرى في فلسطين " الطبعة الأولى ، ص ٢٣ .

أسم الجناح العسكري لحركة حماس الذي تأسس عام ١٩٩١ اسم " كتائب الشهيد عز الدين القسام " ، ترسيخاً منها في ربط تواصل مسيرتها الجهادية ، وأن جماعة الإخوان المسلمين الجماعة الأم هي رائدة العمل الجهادي المقاوم للاحتلال بكافة أشكاله .

فكانت هزيمة عام ١٩٦٧ ، وحتلال فلسطين بعد هذه الهزيمة ، لذلك أصبحت القضية الفلسطينية بالنسبة للشعب الفلسطيني قضية حياة أو موت ، و قضية صراع حضاري بين العرب والمسلمين من جهة والصهاينة من جهة أخرى ، الأمر الذي دفع بالشعب الفلسطيني ليمسك زمام أمور قضيته بيده ، ظهرت م . ت . ف ، و فصائل المقاومة الشعبية الأخرى .

وكانت سنوات السبعينات شهدت مؤشرات كثيرة حول إمكانية قبول م . ت . ف بحلول وسط على حساب الحقوق الثابتة لشعبنا وأمتنا وخلافاً لما نص عليه الميثاق الوطني الفلسطيني ، كذلك ما حدث في بيروت عام ١٩٨٢ ، من قبل الاجتياح الصهيوني ، فكان ذلك الحصار اكبر إهانة تتعرض لها الأمة بعد حرب ١٩٦٧ ، رغم الصمود التاريخي للمقاومة الفلسطينية فيها ، وقد نتج عن ذلك إضعاف منظمة التحرير الفلسطينية وخروجها من لبنان ، الأمر الذي عزز الاتجاهات الداعية للتوصل إلى تسوية مع العدو داخل المنظمة .

وتضمنت طروحات التسوية التنازل عن قواعد أساسيه في الصراع مع المشروع الصهيوني مثل الاعتراف بالكيان الصهيوني وحقه في الوجود فوق أرض فلسطين ، كذلك التنازل للصهاينة عن جزء من فلسطين ، بل عن الجزئي الأكبر منها ، فمثل هذه الظروف لقيت استجابة في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، كما تراجع الاهتمام العربي والدولي بالقضية الفلسطينية .

كذلك نشوب الحرب العراقية – الإيرانية ، أصبحت قضية فلسطين قضية هامشية عربياً ودولياً ، وبمؤازرة ذلك كانت سياسة الكيان الصهيوني تزداد تصلباً بتشجيع ومؤازرة من الولايات المتحدة الأمريكية التي وقعت معه معاهدة التعاون الاستراتيجي في عام ١٩٨٢ .

وفي الوقت التي كانت الدول العربية تتعلق بأوهام الأمل الذي عقدته الإدارة الأمريكية المتعاقبة ، كان التطرف الصهيوني يأخذ مداه ، كذلك كانت الولايات المتحدة قد تقدمت خطوات واسعة بعيداً عن الاتحاد السوفيتي في فرض إرادتها وهيمنتها على العالم بأسرة ، وقد انتهى الدور السوفيتي في المنطقة بصورة لم تتوقعها الحكومات العربية وغالبية الفصائل الفلسطينية ، وألحق أضراراً بموقفها السياسي من الصراع .

(ب) محور الصحوة الإسلامية :-

شهدت فلسطين تطوراً واضحاً وملحوظاً في نمو وانتشار الصحوة الإسلامية كغيرها من الأقطار العربية ،

الأمر الذي جعل الحركة الإسلامية تنو وتتطور فكرةً وتنظيماً ، في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ ، وفي أوساط التجمعات الفلسطينية في الشتات ، وأصبح التيار الإسلامي في فلسطين يدرك أنه يواجه تحدياً عظيماً مرده أمرين :-

الأول : تراجع القضية الفلسطينية إلى أدنى سلم أولويات الدول العربية .

الثاني : تراجع مشروع الثورة الفلسطينية من مواجهة المشروع الصهيوني وافرازاته إلى موقع التعايش معه وحصر الخلاف في شروط هذا التعايش .

وحسب المادة التاسعة من ميثاق حركة حماس ، فإن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وجدت نفسها في زمن غاب فيه الإسلام عن واقع الحياة ، ولذلك اختلت الموازين، واضطربت المفاهيم وتبدلت القيم وتسلط الأشرار ، وساد الظلم والظلام وتمدد الجبناء، واغتصبت الأوطان ، وشرد الناس ، وهاموا على وجوههم في كل بقعة من بقاع الأرض، وغابت دولة الحق وقامت دولة الباطل ، ولم يبق شيء في مكانة الصحيح ، وهكذا عندما يغيب الإسلام عن الساحة يتغير كل شيء وتلك هي البواعث .

أما الأهداف حسب المادة التاسعة من الميثاق ، فهي منازلة الباطل وقهره ودحره ، ليسود الحق، وتعود الأوطان ، وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلناً قيام دولة الإسلام ، ليعود الناس والأشياء كل إلى مكانة الصحيح والله المستعان "ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض لفسدت الأرض ولكن الله ذو فضلٍ على العالمين " صدق الله العظيم (البقرة ٢٥١) (١).

كذلك كان السبب الرئيسي من تأسيس الحركة الإسلامية في مصر ، كان بسبب فلسطين وذلك عندما قام عدد من البشريين الحسيمييين بعقد المؤتمر التبشيري العالمي عام ١٩٢٨ وقد أقر الشيخ حسن البنا في الجزائر عن نشاط المبشرين في فلسطين ، لذا وقف يدافع عن المقدسات الإسلامية وأهمها المسجد الأقصى المبارك ، وأجتمع مع أمين الحسيني (مفتي القدس) حيث شرح أمين الحسيني إلى الشيخ حسن البنا عن الخطر اليهودي الذي يريد ابتلاع فلسطين وهدم المسجد الأقصى المبارك ، وبناء هيكل يهودي مكانة ، ومحاوله تأسيس وطن قومي لليهود على الأرض العربية تمتد حدوده من النيل إلى الفرات .

(١) "ميثاق حركة المقاومة الإسلامية حماس" ، مرجع سابق ذكره ، المادة (٩) أنظر الملحق رقم (١)

فالصحة الإسلامية ليس لها عام معين بدأت به ، ولكن نستطيع القول أنة نشاطها زاد في السبعينات لأسباب عديدة ، ولكن بعض المحللين يرجعون إلى أن الصحة قامت بسبب غياب القومية العربية ، وأرجعها البعض إلى هزيمة ١٩٦٧ م ، إلى نبهت المسلمين إلى الخطر المحقق بهم وأرجعها البعض الآخر إلى انتصار الثورة الإيرانية برئاسة الإمام الشيعي آية الله الخميني ، ولكن يمكن القول أن الصحة الإسلامية بالإضافة إلى الأسباب السابقة ، كان التأثير القوي لها جاء بعد تعزاز فكرة الإسلاميين من فشل كافة الأنظمة والايديولوجيات في قيادة الشعوب الإسلامية ، وأن لا عزة للمسلمين بولائهم إلى الشرق الشيوعي أو الغرب الرأسمالي وأن كل ما منوة هو التبعية والتخلف ، لذلك تولدت الفئاعة بأن الإسلام هو الحل لكافة مشاكلنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

بدأت الصحة الإسلامية في فلسطين في السبعينات لأسباب مختلفة ، من أهم هذه الأسباب محاولة إنقاذ الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ من الذوبان في المجتمع الإسرائيلي ، وللحيلولة دون فقدانهم الهوية الإسلامية الفلسطينية ، لذا تشكلت في الداخل أسرة الجهاد لتقوم بأعمال جهادية ضد اليهود ، فهي أول حركة إسلامية في فلسطين المحتلة ، بقيادة الشيخ عبد الله نمر درويش في كفر قاسم والتي كانت تتبع الإخوان المسلمين^(١) . فجزور الصحة الإسلامية في فلسطين كانت منذ عام ١٩٦٧ ، أي منذ اختلاط عرب إسرائيل بعرب الضفة والقطاع ، وفي الضفة الغربية وقطاع غزة بدأت الصحة الإسلامية فيها عن طريق الجامعات الفلسطينية فيها ، لأنه لم يكن جامعات إسلامية للدراسات في إسرائيل فكان عرب إسرائيل ١٩٤٨ ، بعد عام ١٩٦٧ بدئوا بالالتحاق بالجامعات الفلسطينية في الضفة والقطاع ، مثل الجامعة الفلسطينية في غزة .

تشكلت الكتل الإسلامية في الجامعات الفلسطينية وكان من أهم أهدافها إنقاذ الشباب من الانحراف الأخلاقي والسياسي الذي يخطط له الاحتلال الإسرائيلي ، خاصة أجهزة المخابرات الإسرائيلية التي بذلت جهوده لإسقاط الشباب الفلسطيني في مستنفعات السقوط الأخلاقي والأمني ، وتحويل عدد من الشباب إلى عملاء لأجهزة المخابرات الإسرائيلية ، وإسقاطهم أخلاقيا ، وترويج الخمر والحشيش والدعارة بين الشباب والشابات ، حتى يقعوا

(١) جبارة ، تيسير " دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة " الطبعة الأولى ، دار

الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان ، ص ١١ .

فريسة لهذه المخططات الصهيونية القاتلة ، وقد نجحت وللأسف هذه المخططات في إيقاع الكثير من أبناء شعبنا في هذه المستنقعات ألا أخلاقية .

فبدأت الصحوة الإسلامية بين طلاب الجامعات الفلسطينية بالتدرّج ، فنشأت لأول مرة الكتل الطلابية الإسلامية ، وبدئوا تدريجياً في مصر التأييد والمقاعد والحصول مع الاغليبيات من الانتخابات المجالس الطلابية في هذه الجامعات ، وربما يعود السبب إلى أن الطلبة كانوا يؤيدون منظمة التحرير بعد فشل عبد الناصر في الحرب مع إسرائيل ، ولكن بعد خروج المنظمة الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢ وفشلها عسكرياً أمام إسرائيل ، أخذ التأييد للحركة الإسلامية يحل محل المنظمة. وفي مقابلة مع ضابط إسرائيلي علق على الصحوة الإسلامية قائلاً " إن هتاف الله أكبر بدأ ينافس منظمة التحرير الفلسطينية التي هتف بها الفلسطينيون وأضاف الضابط الإسرائيلي ، أنه عندما كان يدخل البيوت مع ضبورة في الضفة الغربية وقطاع غزة كان يشاهد صوراً لياسر عرفات أو آيات قرآنية على الجدران ، وتساءل الضابط ماذا سيحصل إذا انتهى عرفات؟؟؟ وأجب قائلاً لا أعتقد أحد سيخلفه ، ولكن خوفي أن يحل محله المسلمون المتشددون وهؤلاء لم يأتوا إلى مؤتمر السلام في جنيف. (١) وتدل هذه المقابلة على أن الصحوة الإسلامية كانت منتشرة بشكل سريع وواسع بين صفوف أبناء الشعب الفلسطيني ، وان للحركة الإسلامية ، دعوة الإخوان المسلمون وخطبائهم دوراً بارزاً في بث الروح الإسلامية ، وإيقاظ الوعي الإسلامي بين أبناء الشعب الفلسطيني ، حتى الجانب الإسرائيلي كان يلتمس ويتخوف من هذا الانتشار السريع والواسع للحركة الإسلامية من صفوف أبناء الشعب الفلسطيني . لذلك الصحوة الإسلامية مرت في ثلاث مراحل، المرحلة الأولى مرحلة بناء المساجد والالتزام بالإسلام ، المرحلة الثانية مرحلة بناء المؤسسات الإسلامية والجامعات ولجان الزكاة ، أما المرحلة الثالثة هي مرحلة المواجهة والصدام مع قوات الاحتلال، حيث انتقلت الحركة الإسلامية في مرحلة انتشار الأجيال وتربيته على الإسلام إلى دفعة في مواجهة الاحتلال الغاصب والقيام بعمليات جهادية بطولية. فقد جاءت حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ، استجابة طبيعية للظروف التي مر بها الشعب الفلسطيني وقضيته العادلة ، منذ استكمال الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام ١٩٦٧ ، وقد أسهم الوعي العام والوعي المتميز لدى التيار الإسلامي الفلسطيني في بلورة مشروع حركة المقاومة الإسلامية الذي بدأت ملامحه تتكون في عقد الثمانينات ، حين تم تكوين أجنحة لأجهزة المقاومة ، ثم تهيئة القاعدة الجماهيرية للتيار الإسلامي بالاستعداد العملي لمسيرة الصدام الجماهيري مع الاحتلال الصهيوني منذ عام ١٩٨٦ .

(١) جبارة ، تيسير " دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة " مرجع سابق، ص ١٦

ثانياً : أهداف نشأة حركة المقاومة الإسلامية "حماس "

أن فهم فلسفة الأهداف لدى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) يستدعي التنبيه إلى أن هذه الحركة (حماس) فضلاً عن كونها حركة تحرر وطني، فهي حركة إسلامية تتبع أهدافها من الفكر الإسلامي، وتستهدي بالتجربة التاريخية الإسلامية، وتجربة كفاح الشعب الفلسطيني، وتتعاطى مع شؤون الحياة من جميع جوانبها، لكنها تظل منجذبة بشكل أو بآخر إلى الثوابت.

حركة حماس حركة مقاومة إسلامية فلسطينية تسعى لإزالة الاحتلال الإسرائيلي من أرض فلسطين ، التي هي في نظر الحركة ((أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة ، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عن جزء منها)) (١) وحماس إلى جانب كونها حركة مقاومة ، فهي حركة إسلامية ((منهجاً تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان ، والية تحتكم في كل تصرفاتها ومنة تستلهم ترشيد خطاها)) (٢) .

لذلك فان حركة حماس حركة عقديّة تحتكم إلى مجموعة من المبادئ والثوابت الإسلامية التي تشكل وفقاً لها أهداف الحركة وبرامجها ، وتأسيساً على هذا تعتبر الايدولوجياً أهم روافد الأهداف للحركة ، وإن هدف حماس الاستراتيجي هو تحرير فلسطين انطلاقاً من رؤيتها الفكرية النابعة من عقيدتها الإسلامية ، وبالتالي تتوحد هنا النزعة الوطنية والدفاع عن الوطن واستعادة ما أحتل من الأرض بالنزعة الدينية التي تنظر إلى فلسطين الأرض كثابت وطني وواجب ديني يحتم القيام بواجب التحرير اتجاهها .

وتشير أدبيات حماس إلى أن أول بيان أوضح أهدافها كان البيان رقم (٥) الصادر في كانون الثاني ١٩٨٨ ونص على ما يلي :-

الأهداف الآتية (الوقتية) :-

١- إطلاق صراح المعتقلين

٢- رفض الاستيطان وسياسة الإبعاد والاعتقال الإداري والممارسات الهمجية ضد السكان

المدنيين وضد المعتقلين وسياسة المنع من السفر والمضايقات .

(١) رفض نشر الرذيلة والفساد والإسقاط في شباك المخابرات

(٢) مقاومة منع جمع الشمل والضرائب الباهظة

* الأهداف المرحلية (الكلية)

(١) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية ، المادة (١١) أنظر الملحق رقم (١).

(٢) الميثاق ، المادة (١)، انظر الملحق رقم (١).

١- رفض الحلول الاستسلامية .

٢- رفض مشروع الحكم الذاتي وفكرة المؤتمر الدولي .

٣- العمل الدائم لطرد الاحتلال وتحرير الوطن والمقدسات (١)

ويلاحظ على هذه الأهداف اختلاط الهدف بالوسيلة ، والهدف بالموقف ، كما يلاحظ عدم انتظام صيغة التعبير الدقيقة بين كل هدف وآخر ، وذلك برغم أنها شملت نصاً ومنحياً معظم الأهداف التي تبلورت لدى حركة المقاومة الإسلامية "حماس" لاحقاً .

يذكر أن حركة المقاومة الإسلامية "حماس" ، تعرضت لعدد من العوامل والمحطات أثرت في بلورة وتطوير أهداف حماس ، فمن عمليات الاعتقال (٩٨-٩٩-٩٠-٩١-٩٢) ضد عناصرها ، إلى عمليات الإبعاد الإسرائيلي التي بدأت منذ نسيان ١٩٨٨ ، إذ أبعده أول قيادي (حماس) مروراً بعملية الإبعاد الشهيرة (٤١٣ من أنصار حماس) والجهاد الإسلامي في ١٧ كانون أول ديسمبر ، إلى اتفاق أوسلو ١٣/أيلول (سبتمبر ١٩٩٣) (٢) مما جعلها تواجه أزمة غياب القيادات ، كذلك مذبحه الحرم الإبراهيمي في ٢٥ شباط (فبراير) ١٩٩٤ ، وما صاحب ذلك من تصعيد عملي في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي ، كذلك الحملة التي شنتها سلطة الحكم الذاتي بالتنسيق مع إسرائيل وأطراف أخرى على الحركة في أواخر فبراير عام ١٩٩٦ ، وما تبع ذلك من ضغوط حادة مورست على الحركة على المستوى الفلسطيني والعربي والدولي .

بعد سبعة شهور من صدور البيان رقم (٥) أو تحديداً في آب (أغسطس) عام ١٩٨٨ ، صدر ميثاق حركة (حماس) الذي حدد أهداف الحركة في المادة التاسعة والتي نصت على آب أهداف حركة (حماس) تكمن في ((منازل الباطل وقهره ودحره ليسود الحق وتعود الأوطان وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلناً قيام دولة الإسلام ليعود الناس والأشياء كل إلى مكانة الصحيح)) (٣).

ويلاحظ على هذه الأهداف السابقة ، الظروف التي صيغت فيها هذه الأهداف ، كما أنها صيغت في بدايات ظهور الحركة ، وقد بدأت هذه العمومية مع الأيام ومع تطور الحركة تنقلص شيئاً فشيئاً ، لذلك يمكن وضع أهداف الحركة حسب متابعة حركتها السياسية ، وتصريحات رموزها في هذا الموضوع ، لتشمل الهدف العام ، والهدف الاستراتيجي ، و الأهداف المرحلية و الأهداف الظرفية .

(١) الحمد، جواد. "دراسات في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، الطبعة الأولى دار

البشير للنشر والتوزيع ، عمان ، ١٩٩٧ ، ص ٥٩ .

(٢) المرجع السابق، ص ٥٧ .

(٣) الميثاق ، المادة (٩) ، انظر الملحق رقم (١) .

١. الهدف العام : إقامة الدولة الإسلامية :-

إن الهدف العام (إقامة الدولة الإسلامية) هدف تجتمع حوله الحركات الإسلامية ، بكل أشكالها المختلفة ، وحركة (حماس) جزء من هذا النسيج ، لأن هذا الهدف ليس مقتصرًا على حركة (حماس) ، بوصفها حركة إسلامية ، فيمكن اعتباره ضمن الأهداف العامة .
فحركة حماس إلى جانب أنها حركة تحرر وطني ، فهي حركة إسلامية ، تسعى إلى بناء نظام إسلامي ينسجم مع ركائزها الايدولوجية ونظرتها للكون والإنسان والحياة ، حيث نص ميثاق الحركة في المادة التاسعة على أن الحركة تسعى لإقامة دولة إسلامية في فلسطين ، وقد تكرر هذا الهدف في بيانات الحركة وتصريحات قادتها .

فحركة (حماس) ترى أن ثمة علاقة بين إنجاز هدف التحرير وقيام الدولة ، فقيام الدولة الإسلامية في فهم (حماس) ، يعد ثمرة التحرير ، وهذا يشير إلى أن ثمة علاقة جدلية وتداخل بين هدف التحرير وهدف بناء الدولة ، كأن حماس أدركت أن الوصول إلى الدولة ينطلق من دخول باب التحرير ، فالتحرير والدولة خطان متلازمان يفضي الأول إلى الثاني ، فالكفاح المسلح هو طريق التحرير الذي يوصل لقيام الدولة .

وقد تطور طرح حركة (حماس) لهدف الدولة بشكل بارز ، ويلاحظ ذلك في خطاباتها ، إذ صارت مقولة ((الدولة الفلسطينية المستقلة)) ، شائعة في أدبيات الحركة السياسية ، وهو مؤشر تطور في الرؤية السياسية والتهديد الاستراتيجي .

٢. الهدف الاستراتيجي : تحرير كامل فلسطين :-

تسعى حركة (حماس) إلى تحرير كامل الأراضي الفلسطينية ، أما عن منهج التحرير فيشير ميثاق (حماس) ، إن قضية تحرير فلسطين تتعلق بدوائر ثلاث : الدائرة الفلسطينية، الدائرة العربية ، الدائرة الإسلامية ، وكل دائرة من هذه الدوائر الثلاث لها دورها في الصراع مع الصهيونية وعليها واجبات ، وأنة لمن الخطأ الفادح والجهل الفاضح إهمال أي دائرة من هذه الدوائر .^(١) فحركة (حماس) ترى أن جبهة القتال مع العدو يدافع عنها أهلها ، فإن لم يكفوا فالذين يلونهم من المسلمين ، وهكذا حتى يصبح واجب تحرير فلسطين ، فرض عين على كل المسلمين ، وهذا كل ما أكدته المادة الثانية والثلاثين من ميثاق حركة (حماس) حيث تعتبر حركة المقاومة الإسلامية نفسها رأس حربة أو خطوة على الطريق وهي تضم جهودها إلى جهود العاملين على الساحة الفلسطينية .^(٢)

(١) الميثاق ، المادة (١٤) ، أنظر الملحق رقم (١).

(٢) الميثاق ، المادة (٣٢) ، أنظر الملحق رقم (١).

٣. الأهداف المرحلية

إن تحقيق الهدف الاستراتيجي (تحرير كامل فلسطين) ، يتطلب تجزأته إلى أهداف عديدة وضمن مراحل متعددة تملئها طبيعة الظروف الخاصة بالحركة ، وللمحيط المحلي أو الدولي الذي تعمل فيه وهذا ما قصد به الأهداف المرحلية ، وبتحقيق هذه الأهداف تكون حركة (حماس) قد أسست جملة من الحقائق والمعطيات السياسية التي من خلالها يمكن تحقيق الهدف الاستراتيجي في أرض الواقع ، وهذه الأهداف المرحلية تشمل تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة ، و تأكيد مشروعية الكفاح المسلح ، واستمرار الانتفاضة، والحفاظ على الوحدة الوطنية ، وتفعيل العمق العربي الإسلامي .

(أ) تحرير الضفة الغربية وقطاع غزة :-

حركة حماس تعارض اتفاق أوسلو ، على أساس أن هذا الاتفاق لا يحقق الاستقلال والسيادة الحقيقيين والشاملين للشعب الفلسطيني ، إضافة إلى انه يتنازل عن جزء من الأراضي الفلسطينية ، الأمر الذي تعتبره الحركة تنازلاً عن جزء من العقيدة والدين . ولهذا ترى حماس حتى بعد أوسلو تضع على قائمة أهدافها تحرير الضفة الغربية المحتلة واستكمال تحرير قطاع غزة ، وتعتبر الحركة أن هذا الهدف خطوة على طريق الهدف الاستراتيجي ، (تحرير كامل فلسطين) ، وتواجه حماس صعوبات في تحقيق هذا الهدف ، فهي ترى أن اتفاق أوسلو في مناطق الحكم الذاتي .

(ب) أسلحة المجتمع الإسلامي :-

يوصفها حركة إسلامية تسعى حماس إلى أسلحة المجتمع الفلسطيني كهدف وسيط من أهداف الحركة التي نشأت في مجتمع تدين الغالبية العظمى منه بالدين الإسلامي عقيدة وثقافة وحضارة ، فالإسلام يعتبر قاسماً مشتركاً للقطاع الأوسع من الشعب الفلسطيني .

(ج) تأكيد مشروعية الكفاح المسلح :-

أن الإبقاء على مشروعية المقاومة المسلحة ضد إسرائيل هدف رئيس من أهداف (حماس) حيث يعني الإبقاء على شرعيتها ، والحفاظ على وجودها وذاتها كتشكيل مقاومة بهدف تحرير فلسطين وانطلقت حماس من سعيها للتحرير من منطلقات أيديولوجية ووطنية وقومية وسياسية واقعية . ولكن حركة (حماس) واجهت عدة صعوبات وعدد من المعوقات من تحقيق هذا الهدف منها قرار السلطة الفلسطينية نزع أسلحة المعارضة ، مما جعل هناك حرب أهلية ، كذلك إسرائيل تطلب من السلطة الفلسطينية قمع المعارضة والإسلامية والقضاء عليهم ، كذلك التغلغل الإسرائيلي الواسع للقوات الإسرائيلية للمستوطنات (٤٠٠ مستوطن يهودي يسكنون في قطاع غزة) في مناطق الحكم الذاتي الفلسطيني .

د) استمرار الانتفاضة :-

منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية (٩ / ١٢ / ١٩٨٧) و حركة (حماس) تدعوا إلى استمرارها وتفعيلها كهدف من أهدافها ، وقد نظرت الحركة إلى الانتفاضة على أنها حلقة من حلقات الجهاد المتواصل ضد الكيان الصهيوني وأنها مظهر من مظاهر الرفض للاحتلال والهيمنة والظلم . (١)

ولكن حركة حماس (وغيرها من الفصائل الفلسطينية) ، فشلت في تحقيق هدف ديمومة الانتفاضة واستمراريتها وذلك لعدد من العوامل أهمها :-

١- التباين بين الأهداف والاستراتيجيات بين الأطراف المشاركة في الانتفاضة ، فحركة م . ت . ف ترى أن الانتفاضة وسيلة لتحقيق التسوية وورقة لتحسين وضع المفاوضات، أما حماس ترى أن الانتفاضة حلقة من حلقات مشروع التحرير ودمر الاحتلال .

٢- بعد حرب الخليج الثانية التي وقفت فيها م . ت . ف ، مع العراق تلفت الانتفاضة ضربة سياسية ومالية مؤلمة ، كانت عاملاً هاماً في توقفها .

٣- كذلك عدم وجود هدف واضح ومحدد للانتفاضة ومستقبلها ، وعدم وجود برنامج محدد لدى حركة (حماس) لتوظيف الانتفاضة سياسياً عاملاً من عوامل فشل الانتفاضة وتوقفها .

٤- إنفاق أو سلو ، كان أحد العوامل الحاسمة في إيقاف إنفاق أو سلو .

هـ) الحفاظ على الوحدة الوطنية :-

جعلت حركة (حماس) منذ نشوئها المحافظة على وحدة الشعب الفلسطيني ، وتحريم الاقتتال الداخلي ، أحد اهتماماتها الأساسية ، وعملت الحركة بنشاط على المستوى الداخلي للمحافظة على الوحدة الوطنية ، ومواجهه سياسة إسرائيل فرق تسد ، كذلك بعد إنفاق أو سلو أصبح هدف الوحدة الوطنية هدفاً ملحاً وأشبه بخطاب تؤكد حماس بكافة الأساليب وهذا ما اخفت إليه محادثات مكة وفي النهاية تحقيق حكومة الوحدة الوطنية .

(١) نزال، محمد ((الانتفاضة الانجاز السياسي والمستقبل)) مجلة قضايا دولية ، عدد ١٥٤ ، ديسمبر ١٩٩٢ ، ص ٦٨ .

(و) تفكيك المستوطنات وإطلاق سراح المعتقلين وعدم الاعتداء على المدنيين :-
 وضعت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ضد البيانات الأولى هذه الأهداف في
 برنامجها السياسي ، وعبرت عن رفضها للاستيطان في مدن الضفة الغربية وقطاع غزة ،
 واعتبرت المستوطنين المسلمين جنوداً مستهدفين في عملياتها المختلفة ، كما طالبت
 بالاستمرار بالإفراج عن المعتقلين في السجون الإسرائيلية ، كذلك بعد قيام السلطة
 الفلسطينية في السجون الفلسطينية .

(ز) تفعيل العمق العربي والإسلامي :-

ترى (حماس) إن الشعب الفلسطيني رأس الحرب المتقدمة في مشروع تحرير
 فلسطين^(١) ، وتعتقد إن القضية الفلسطينية هي المركزية للأمم العربية والإسلامية ، إذا أكدت في
 بياناتها وأدبياتها مركزية القضية الفلسطينية في تحقيق التحرر السياسي والاجتماعي والثقافي
 للمنطقة العربية والإسلامية ، واعتبار الأقصى والقدس هدفاً مركزياً يمتد حوله المسلمين .^(٢)
 فمسؤولية القدس هي ليست فلسطينية فقط ولا عربية بل هي مسؤولية إسلامية ، لأنها
 تمثل رمز العالمين العربي والإسلامي ، فبدأت حركة حماس تحرص على ربط الداخل
 الفلسطيني بالخارج الفلسطيني ، والعربي والإسلامي ، وتهتم بالصعيد الدولي ، فورد في بياناتها
 بنداً خاصاً تحت عنوان ((على الصعيد الخارجي)) تخاطب فيه الخارج الفلسطيني والعربي
 والإسلامي والدولي بقصد التواصل ومد الجسور وتفعيل ما تعتبره حركة (حماس) مخزونها
 الاستراتيجي الذي يعد الثانية والثالثة من منهجها في التحرر .

لكن حركة حماس تواجه تحدي كبير ، يمكن في قدرتها على تعبئة عمقها الإسلامي
 خارج فلسطين ، يتمثل في الحركات والقوى الإسلامية الأخرى ، وإقناعها بالمشاركة في
 مواجهة إسرائيل ، كذلك يبدو إن حركة (حماس) تواجه صعوبات في تحقيق هذا الهدف، في
 ظل التفكك الذي يسود العلاقات العربية - العربية ، خصوصاً بعد حرب الخليج الثانية .

إن حركة (حماس) نظراً لأنها لا تحظى باعتراف رسمي في الدول العربية تواجه
 مشكلات كبيرة في تفعيل العمق العربي ، وثمة مساحات واسعة في المنطقة العربية بخصوص
 القضية الفلسطينية ، لم توظفها الحركة بعد وعلى رأسها الشتات الفلسطيني والمخيمات
 الفلسطينية، ويمكن أن تنجح حركة حماس في هدف " في تفعيل العمق العربي والإسلامي "
 بقدر نجاحها بأن تكون بديلاً مقنعاً يقوم بدور م . ث . ف ، السياسي .

(١) الميثاق، المادة(٣٢)، انظر الملحق رقم (١).

(٢) الحمد . جواد : " دراسات في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس " مرجع سابق، ص ٧٣.

٤. الأهداف الظرفية :-

تعد الأهداف الظرفية هي المتعلقة بظرف سياسي زمني وتقسّم الى قسمين الأول :
تحبير القوى العسكرية الإسرائيلية ، ثانياً : تحقيق المشروع السياسي وفيما يلي عرض لطبيعة
 هذه الأهداف حسب التقسيم المشار إليه:

(أ) تحييد القوى العسكرية الإسرائيلية:-

كان هدف تحييد القوى العسكرية الإسرائيلية عاملاً في بداية الانتفاضة (الأولى) ،
 حيث في مقابلة شخصية مع موسى أبو مرزوق أحد القياديين البارزين في حركة حماس ، في
 ٢٢ / ٢ / ١٩٩٢ ، في عمان ، يقول أبو مرزوق " أن فلسفة حركة (حماس) تتمثل في إن
 الشعب الفلسطيني شعب مضطهد ، ويقع تحت الاحتلال ولا يملك وسائل مقاومة العدو الكافية
 في حين أن هذا العدد يملك كل وسائل القوة وأسبابها ، لذلك كانت فلسفتنا إن يقاوم الشعب بكل
 ما يستطيع ، وكانت وجهه نظر الحركة إن تعزل قوة الاحتلال وآلياته العسكرية في ساحة
 المواجهة لإيجاد نوع من التكافؤ والمعقولة والتوازن النسبي الذي يضمن الاستمرارية في
 المقاومة والحفاظ على الذات ، فرأينا أن استخدام وسائل لحجارة ونصب الحواجز وما شابة أن
 يحدد قوة العدو العسكرية الفخمة (الطيران ، المدفعية ، الدبابات ، المدرعات) فبدأ العدد
 باستخدام السلاح المطاطي والهداوات ، وبدأت الدبابات تقذف الحجارة بدلاً من القنابل وبالتالي
 تحولت قوة العدو العسكرية إلى ما يشبه (شرطة مكافحة الشغب) ولا شك إن هذه الوسائل
 التي تبناها الشعب ومنه حركتنا ، أملت بالعدو في اقتصاده وشككته في مشروعة ومشروعية
 وجوده وقدرته على الحفاظ على الأرض ، وعرقلت خطته في ابتلاع مزيد من الأراضي
 الفلسطينية^(١).

ويمكن حركة (حماس) أن تنجح في تحقيق هذا الهدف ، بمشاركة الحركات والجهات الأخرى
 المشاركة في الانتفاضة ، أن تحقق ذلك ، حيث لعب الإصرار على تحقيق هذا الهدف دوراً قوياً
 في استمرار الانتفاضة إلى ما قبل قيام سلطة الحكم الذاتي .

(ب) تحقيق المشروعية السياسية :-

يعد تحقيق المشروعية لأي حركة سياسية هدفاً رئيسياً في بداية نشؤها ، ويزداد هذا
 الهدف أهمية في الحالة الفلسطينية ، أي في ظل شعب يرزح تحت الاحتلال ، الأمر الذي يجعل
 ثمة علاقة بين مشروعية أي تنظيم ومدى مقاومته للاحتلال ، وبمشاركة حماس الفاعلة في
 الانتفاضة ، وتعرضها للعديد من المعوقات (من اعتقالات ، وإبعاد ، وشهداء) والدور الذي

(١) الحمد . جواد : " دراسات في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس " مرجع سابق، ص
 ٧٦.

لعبته الحركة (حماس) في تقديم العون والمساعدة للشعب الفلسطيني عبر مؤسسات الحركة التكافلية ، وابتاعها برنامج المقاومة المسلحة ، والقيام بالعديد من العمليات الكبيرة ، تكون حركة (حماس) قد حققت المشروعات السياسية ، تفصيل وطني من الفصائل الفلسطينية الهامة^(١). وكان تحقيق هذا الهدف ونجاحه أصبحت حركة (حماس) ، رقماً أساسياً وعنصر فعال في المعادلة السياسية ، في الداخل والخارج ، لذلك أصبح من الصعب تجاهلها في أي بناء للخارطة السياسية وفي أي تصورات للتعامل مع الحل النهائي للقضية الفلسطينية .

المطلب الثالث: وسائل حركة حماس

لقد انتهجت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ، عدد من الوسائل المتنوعة بقصد الوصول إلى تحقيق أهدافها الإستراتيجية والمرحلية والظرافية ، واهم هذه الوسائل التي أنتجتها حركة (حماس) تتمثل فيما يلي :-

(١) التعبئة والتوجيه في المساجد :-

تعتبر المساجد نقطة الانطلاق الأول للحركة (حماس) ، بوصفها حركة إسلامية ، فقد اعتنت بمكان العبادة الأول وهو المسجد ، فقد اعتمدت تربية الأجيال تربية إسلامية تعتمد أداء الفرائض الدينية ودراسة القرآن دراسة واعية وسيلة من وسائلها في المقاومة ، فهي (المساجد) تعتبر أحد أهم وسائل الحركة في تحقيق أهدافها والترويج لمبادئها ، فهي ميدان للوعظ والإرشاد والتعبئة السياسية والفكرية والجهادية .

ففي هذه المؤسسة يتربى الإنسان على إن مقاومة الاحتلال دين وعقيدة ، فهي بالتالي وسيلة تربية واستقطاب لقاعدة واسعة من المؤيدين والأنصار ، الذين تجمعهم البيئة المستجدية في كثير من الثوابت والقوائم المشتركة ، الذي جعل أمر التحاقهم بتنظيم إسلامي يقاوم الاحتلال أمر مناصرة هذا التنظيم أمر ليس مستحيلاً ، ويمكن تحقيقه . ومع اندلاع الانتفاضة الأولى تطورت مؤسسة المسجد ، فقد أصبحت ساحة للتعبئة الجهادية والحث على مقاومة الاحتلال عبر الدروس والخطب والاحتفال بالمناسبات الدينية والصلاة على جنائز الشهداء ، كذلك فقد أصبحت خطباء المساجد والشخصيات الإسلامية من ابرز رموز الكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي ، وأصبحوا من أكثر المرشحين للاعتقال والإبعاد والقتل .

(١) Ali Jarbari Riding the storm Hama bid to lead the Palestinian people, occasional .

Papers series, no.4. USA. June 1994-p11-13.

(٢) العمل السياسي والإعلامي :-

أن العمل السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) ، هو استكمال وتطوير للأساليب التي استخدمتها جماعة الإخوان المسلمين ، من قبل ، إذا استمرت حركة (حماس) ، في عقد الندوات والمهرجانات السياسية وإقامة المعارض الإسلامية وخصوصاً في حرم الجامعات الإسلامية ، فقد كان من أهم وسائله في العمل السياسي هو البيانات ، فقد ساهمت (البيانات) في التوعية والتثقيف والتوجه وتنمية روح المقامة والتصميم على مواجهه الاحتلال .

وكان للبيانات أهمية كبيرة في نشوء الحركة (حماس) ، حيث أن الحركة لم يعلن عنها إلا من خلال بياناتها من جهة ، و من خلال البيانات يمكن الاطلاع على معلومات دقيقة عن جوانب مختلفة في العمل الفلسطيني السياسي للتنظيمات المختلفة مثل معرفة دقة التنظيم وجمعة من خلال أسلوب توزيع البيانات وحجم التوزيع .

فقد اتخذت بيانات حماس شكل المدح والنشيد ، لكن منذ البيان الرابع للحركة (في كانون الثاني ١٩٨٨) بدأت تظهر الحركة ملامح برنامج التعبئة والتنظيم للانتفاضة ، فقد كانت حركة (حماس) تصدر بياناتها مستقلة ثم أصبحت تشترك بإصدار بعض البيانات مع غيرها من الفصائل الفلسطينية ، إذ صور أول بيان مشترك بين (حماس) وفتح في ١٩/٩ / ١٩٩٠^(١).

لقد تعرضت هذه الوسيلة لهجمة شرسة من الاحتلال الإسرائيلي ، هي من خلال إصدار بيانات مزورة موقعة حركة (حماس) بهدف الواقعية غالباً بينها وبين مختلف الفصائل ، كما كان بعضها بهدف تخريب أحد برامج (حماس) في تصعيد الانتفاضة ، ولاثارة البلبلة والارتباك في صفوف نشطاء (حماس) من خلال الدعوة للإضراب أو الحداد خلافاً للمتفق عليه .

كذلك كان من وسائل العمل السياسي الانتخابات النقابية والمهنية ، فقد استطاعت أن تفوز بنسبة تتراوح بين ٣٥ - ٥٠ % في المتوسط في مختلف المواقع ، فقد لعب الدور البارز للإسلاميين في اندلاع الانتفاضة وانعكاس لبروز الإسلام السياسي وتعاضم دوره في

(١) الجرباوي، علي(مدخل الإخوان المسلمين إلى الشرعية السياسية) مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد (١٣)، شتاء ١٩٩٣، ص ٨٠.

الوطن العربي وممارسة (حماس) للعمل العسكري وقيامها بجملته من العمليات العسكرية ضد الاحتلال الإسرائيلي دور بارز في بروز القوى الإسلامية خاصة حركة (حماس) .
كذلك التحالف والعلاقات السياسية الخارجية ، فقد كان من إفرازات مؤتمر مدريد إن الحركة (حماس) لم تقتصر في التحالف على الصعيد الانتخابي ، بل أصبحت وسيلة من وسائل العمل السياسي الخارجي ، فقد كان هدف حركة حماس في بداية الانتفاضة تجيز كيانها داخل المجتمع الفلسطيني ، وبعد أن أصبحت جزء من الواقع الفلسطيني ، يصعب تجاوزه أو القفز عنه ، قررت حماس الانتقال إلى المحيط الخارجي ومد علاقاتها السياسية نحو الخارج لتعرف نفسها ، فبدأت التحرك السياسي والإعلامي في مختلف الدول المحيطة بغية تثبيت وجودها في المحيط العربي الإسلامي ، والمساهمة في تفعيل هذا المحيط في اتجاه القضية الفلسطينية ، (١)

(٣) شبكة المؤسسات :-

لقد ساهمت المؤسسات التي أنشأتها أو دعمتها حركة (حماس) وأنصارها ومؤازريها، في تأسيس خطوات هامة في صناعة بديل مؤسسي وطني ، كذلك هذه المؤسسات خلقت ريعاً مالياً وثريراً (لحماس) رفع كفاءته حركة (حماس) ، في إدارة المؤسسات ، وساعد كثيراً في استمرار الحركة في برنامجها المقاوم ، فقد ساهمت المؤسسات في تنمية المجتمع الفلسطيني ، وقدمت له الكثير من الوسائل التي رفعت استعداده للمقاومة وتحمله للأعباء الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عنها . (٢)

(٤) المقاومة الحديثة :-

بقيت الوسائل التقليدية للانتفاضة تؤدي دورها لدى حركة (حماس) ، من رمى الحجارة ، وحرق الإطارات كذلك ساهمت الحركة في الحرب الاقتصادية منذ الاحتلال الإسرائيلي من خلال الدعوة إلى مقاطعة المنتجات الإسرائيلية ، التي لها بديل وطني ، والاعتماد على الاقتصاد الوطني ، فقد حققت حماس نجاحاً واضحاً في بدايات الانتفاضة، إلا أن استمرار إسرائيل في الحصار والتجويع للشعب الفلسطيني أسهم بشكل فاعل في تراجع فاعلية هذه الأدوات .

(١) الحمد جواد : " دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس " مرجع سابق ، ص ٨٧ .

(٢) الجرباوي، علي " موقف الحركات الإسلامية الفلسطينية من الاتفاق الفلسطيني الإسرائيلي " مجلة المستقبل العربي الأولى، العدد (١٢)، ١٩٩٤ ، ص ٦٥ .

فقد كان من أهم الوسائل الدينية (المظاهرات والمسيرات ، والعصيان المدني ، الاحتجاجات ، رفض التعاون ، دور هام برامج وسائل المقاومة لدى حركة (حماس) ، فكان الإضراب وسيلة للتعبير عن موقف اجتماعي ، أصبح باستطاعة (حماس) منذ أواخر العام الأول إن تدعوا إلى إضراب شامل في الضفة الغربية وقطاع غزة .

(٥) العمل العسكري :-

فقد جاء تطور العمل العسكري بعد المشاركة الفاعلة لحركة (حماس) في المواجهات الجماهيرية وقيادتها (لحرب السكاكين) وبشكله النوعي الذي تولته كتائب عز الدين القسام الجناح العسكري لحركة (حماس) في كانون الثاني ١٩٩٢ ، ثمرة من ثمرات الانتفاضة ، فقد كان لمضاعفة الاسرائيليين لعمل الوحدات الخاصة التي هدفت إلى تصفية النواة الصلبة من نسيان الانتفاضة ، وملاحقة المطاردين الأثر الهام في الإسراع ببدء العمل العسكري ، فقد كانت أسهم الحركة تزداد بين الشارع الفلسطيني ، مع كل عملية تنفذها كتائب القسام المختلفة.

(٦) الفن :-

ومعظم حركات التغيير والإصلاح وظفت الفنون لخدمة أهدافها وتسويق ايدولوجيتها ومبادئها ، وقد وظفت حركة (حماس) الفن في هذا الإطار ، فقد حملت أشرطة الفيديو والكاسيت ، والمهرجانات الفنية خطاباً تعبويّاً تحريفاً كرس جملة من المبادئ والقيم الإسلامية التي ساهمت في رفع حدة العداء للاحتلال الإسرائيلي.

وكان للفن مكانته الهامة في وسائل (حماس) نظراً لتوفر هذه الوسيلة وسهولة تنفيذها ، فقد اتخذت شكلاً ثورياً ضد الاحتلال منذ زمن بعيد ، وقضايا التحرير الإسلامية بحاجة إلى الفن الإسلامي الذي يسمو بالروح ولا يغلب جانب في الإنسان على جانب آخر بل يسمو في جميع الجوانب في توازن وانسجام^(١).

(١) الميثاق ، المادة (٩)، أنظر الملحق رقم (١).

المبحث الثاني : الخطاب الفكري والسياسي لحركة (حماس)

لا بد لنا قبل الحديث عن البنية الفكرية والخطاب الفكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) من إلقاء الضوء على البنية الفكرية لجماعة الإخوان المسلمين ، الحركة الأمر التي خرجت من رحمها حركة (حماس) ، كما جاء في المادة الثانية من ميثاقها الذي أعلنته بتاريخ ١٨ آب ١٩٨٨ ، " حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين في فلسطين، و حركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي ، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث ، وتمتاز بالفهم العميق ، والتصوير الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، في التصور والاعتقاد ، في السياسة والاقتصاد ، في التربية والاجتماع ، في القضاء والحكم ، في الدعوة والتعليم ، في الفن والإعلام ، في الغيب والشهادة وفي باقي مجالات الحياة"^(١)

وبالتالي يمكن إن نميز ممارسة الإسلام في ثلاث مستويات أساسية هي: الإسلام الشعبي والإسلام الرسمي والإسلام السياسي ففي حين يرتبط الإسلام الشعبي بالتدين التقليدي من خلال ممارسة العبادة التي تكتسب صفة العادة المتوافقة مع تقاليد المجتمع وخصوصياته الثقافية والحضارية والاجتماعية أما الإسلام الرسمي؛ يرتبط بالمؤسسة الفقهية الرسمية ، التي غالباً ما تكون مكملية وجزءاً من أجهزة الدولة ، وتعطي كل من السلطة الدينية والسلطة السياسية الشرعية لبعضها ، بينما يرتبط الإسلام السياسي حركياً بشعار " الدولة الإسلامية " ، وتعتبر جماعة الإخوان المسلمين في مستوى الإسلام السياسي باعتبار إن الإسلام دين ودولة ، وتركز خطاب جماعة الإخوان المسلمين على نظرية تطبيق الشريعة بعكس الحركات الإسلامية التي تنادي بنظرية الحاكمية لله^(٢).

واستقر رأي الفقهاء منذ زمن بعيد . أن حركة التغيير الإسلامي لها ثلاث مراتب في الأعمال الشرعية هي الدعوة والاحتساب والجهاد ، وقد انعكس هذا الفهم والتأصيل الفقهي على رؤية الحركات والجماعات الإسلامية المعاصرة ، وتعاطت جماعات وحركات إسلامية مختلفة مفهوم الاحتساب ، ووضعت رأس أولوياتها في العمل والتغيير ومن ابرز هذه الحركات جماعة الإخوان المسلمين ، التي تبنت منهجاً إسلامياً سلمياً متدرجاً في التعامل مع الأنظمة السياسية ،

(١) الميثاق ، المادة (٢)، أنظر الملحق رقم (١).

(٢) باروت ، محمد جمال " يثرب الجديدة ، الحركات الإسلامية" الطبعة الأولى ، رياض الديسي للكتب والنشر ، بيروت ، ١٩٩٤ .

حيث مارست العمل السياسي وشاركت في الحياة السياسية من خلال الدخول إلى البرلمان في أكثر من مكان ، ودخلت في تشكيلة بعض الحكومات في العالم العربي والإسلامي.

وتعتبر حركة المقاومة الإسلامية (حماس) نفسها مكملية لمسيرة حركات المقاومة الإسلامية وأنها حلقة من حلقات الجهاد ، في مواجهه الغزو الصهيوني ، تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام ، واخوانة المجاهدين من الإخوان المسلمين عام ١٩٣٦ ، وقد حمل أسم الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) ، اسم " كتائب الشهيد عز الدين القسام " .

وميثاق حركة (حماس) يعتبر بمنزلة الإطار العام النظري والمرجعية الفكرية والسياسية التي تحدد فيه مبادئ ومنطلقات ومواقف حركة (حماس) من الآخرين ، وقد ورد في المادة الأولى من ميثاق حركة (حماس) بان منطلقات حركة (حماس) الفكرية هي " الإسلام منهجها ، ومنه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان ، وإلية تحتكم في كل تصرفاتها ومنه تستلهم ترشيدها خطاها " (١)

وموقف حركة (حماس) من فلسطين من الناحية الفكرية والسياسية ، بأن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة ، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها ، ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية ، ولا يملك ذلك أو رئيس ، أو كل الملوك والرؤساء ، ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية ، لان فلسطين أرض وقف إسلامي ، على الأجيال الإسلامية إلى يوم القيامة" (٢).

أما موقفها المبدئي والذي تبنته منذ اللحظة التي انطلقت فيها من العملية السياسية المتضمنة الحلول السلمية والمبادرات والمؤتمرات الدولية فتعبر عنه بالرفض وعدم القبول من خلال نص المادة الثانية عشرة من ميثاقها ((تتعرض المبادرات وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية ، فالتفريط في أي جزء من فلسطين ، تفريط في جزء من الدين ، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من

(١) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) المادة (١)، أنظر الملحق رقم (١).
(٢) الميثاق ، المادة (١١)، أنظر الملحق رقم (١)،

دينها ، على ذلك تربي أفرادها ولدفع ر آية الله فوق وطنهم يجاهدون " (١) ((والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون " " يوسف ٢١ "

فترى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ، حسب ما جاء المادة الثانية عشرة من ميثاقها أن لا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد ، أما المبادرات والأطروحات والمؤتمرات الدولية ، فمضيعة للوقت ، وعبث من العبث ، والشعب الفلسطيني أكرم من أن يعبث بمستقبله ، وحقه ومصيره ، وموقف الحركة من التحرير هو تحرير فلسطين وليس أي جزء منها ، بل ترفض المساومة والدخول في مفاوضات وأطروحات التسوية والتي تعني - حسب موقفها - ، التنازل عن قواعد ومبادئ أساسية في الصراع العربي - الصهيوني ويعني بالضرورة الاعتراف بالكيان الصهيوني وحقه في الوجود فوق أرض فلسطين ، وكذلك التنازل عن الجزء الأكبر من فلسطين .

والحراك السياسي الذي تمارسه حركة المقاومة الإسلامية (حماس) اليوم ، هو في عمومة مظنة اجتهاد وخاصة في حيثياته وتفصيله وعلية فما دام أغلب مواقفه اجتهادية ، فلا غدو أن تختلف فيه وجهات النظر وتتعدد الرؤى ، سواء داخل هذه التكتلات الحزبية نفسها أو من أولئك المراقبين لهذا الحراك من خارجها .

بالتالي ما دام الأمر تتسع له أصول الشريعة ، وتحكمه قواعد السياسة الدولية ، فلا أرى داعياً لذلك التثريب الذي يطرحه كثير من الكتاب وذلك النقد اللاذع والتهكمي في كثير من الأحيان لاجتهادات الدعاة إلى الله في مجال يسعهم فيه الاجتهاد ، فالمجتهد إن أصاب فله أجران وإن أخطأ فله أجر كما في الحديث النبوي .

فما سبق في المبحث الثاني من تحليل لخطاب حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ، وموقفها من مختلف القضايا منذ اللحظة الأولى لانطلاقها يبين حرص الحركة الأكبر على ثوابت الاستمرار بخيار المقاومة حتى التحرير الكامل لكل فلسطين من البحر إلى النهر ، وعدم التنازل عن أي شبر من أرض فلسطين ، وعدم قبولها للتسوية السلمية مع العدو الصهيوني ، والاعتراف بحق إسرائيل في الوجود .

كذلك عدم ثقتها بقرارات المجتمع الدولي والتزام الطرف الآخر بقبول ما يفرض من المجتمع الدولي ، وحرص إسرائيل الدائم على فرض الحلول الأحادية ، لتجنب إلزامية المجتمع

(١) الميثاق ، المادة (١٢) ، أنظر الملحق رقم (١).

الدولي للاتفاقات والمعاهدات التي توقعها مع السلطة الفلسطينية أو من يمثلها ويقول موسى أبو مرزوق نائب رئيس المكتب السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) " لقد أثبت حال برنامج التسوية الخلل في جوهره وفي فلسفته فلا الشرعية الدولية ملزمة للعدو ، ولا الولايات المتحدة تصلح وسيطاً نزيهاً ، ولا العدو مستعد لعملية التسوية " (١) و ليس من السهل على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أو على أي جهة سياسية أخرى تجاهل موضوع التعددية السياسية في الساحة الفلسطينية ، أو إغفال التعامل معها ، فهذه الساحة ازدحمت دائماً بألوان كثيرة من الطيف السياسي والفكري ، ولم يكن في استطاعة أي طرف فيها إقصاء الأطراف الأخرى ، هذا إن اقتنع أحد الأطراف بنظرية الإقصاء وحاول تطبيقها ، لذلك سوف نقوم بالتطرق إلى موقف حماس من بعض القضايا الهامة ، في الفك والممارسة :-

أولاً : "حماس" والتعددية السياسية :-

تشير التأكيدات المتواصلة في خطابات حماس لتبني التعددية السياسية والاعتراف بالآخر السياسي ، وقد اقترب الإسلاميون الفلسطينيون بسرعة كما يلاحظ كثير من الباحثين ، بالتسليم بوجود الآخر والتعامل معه ، خاصة أثناء الانتفاضة ، وأكثر تحديداً بعد بدء مفاوضات السلام في مدريد ، حيث التنسيق للقيام بأعمال مشتركة ضد تلك المفاوضات ، كذلك لم يكن أمام حماس سوى الاعتراف بواقع التعددية السياسية والاقترابية واعتماده ، سواء كان الاعتراف مدفوعاً بإيمان حقيقي بالتعددية ، أو مدفوعاً بالمصلحة التنظيمية الخاصة أم المصلحة العامة التي مناهها الدعوة إلى الوحدة الوطنية لإنهاء الانقسام ومواجهة الاحتلال ومواجهة الاحتلال بصفوف متحدة ، والتي تسيطر على الخطاب السياسي لجميع القوى . (٢)

وقد أورد ميثاق حماس أهم الإشارات والمعالجات حول التعددية السياسية ، حيث ورد ذلك في الباب الرابع حيث الحديث عن موقف حماس من الآخرين والحركات الإسلامية ، حيث تنظر حماس إليها نظرة احترام وتقدير لكونها تدرج في باب الاجتهاد ، وتبادل حماس الاحترام والتقدير للحركات الوطنية على الساحة الفلسطينية ، وتقدر العوامل المحيطة بها ، ومنهم أيضاً منظمة التحرير التي هي من اقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق فوطننا واحد وحقنا ومصيرنا واحد واعدنا مشترك " (٣)

(١) أبو مرزوق ، موسى ، مجلة المستقبل العربي " القضية الفلسطينية : آفاق المستقبل " العدد ٣١١ ، كانون الثاني ٢٠٠٥ ، ص ١٠٣ .

(٢) البر غوثي ، إباد " الديمقراطية والتعددية في فكر وسلوك الإسلاميين في فلسطين " مجلة شؤون الشرق الأوسط ، واشنطن ، العدد الأول ، السنة الثانية ربيع ، ١٩٩٤ ، ص ١٠٥ - ١١٤ .

(٣) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) انظر الملحق رقم ٢٧ .

ثانياً : حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والانتخابات :-

للانتخابات موقع أثير في فكر (حماس) السياسي واهتمامها وممارستها ، بل حتى في تكوينها التاريخي ، وكثيراً ما يشير قادة (حماس) ورموزها إلى الدور التأسيسي للكتل الطلابية الإسلامية منذ السبعينات والثمانينات حتى تاريخ اندلاع الانتفاضة ، حيث كانت تلك الكتل المعبر الأساس عن الوجود السياسي للحركة الإسلامية الفلسطينية ، وذلك من خلال المعارك الانتخابية التي كانت تخوضها ضد لوائح منظمة التحرير الفلسطينية ، فقد ازدادت أهمية هذه الانتخابات في فلسطين بعد إنشاء (حماس) التي اكتشفت لاحقاً أن نتائج الانتخابات الكثيرة في ظل الانتفاضة تعطي (حماس) زخماً شعبياً كبيراً ورافداً من الشرعية السياسية والنفاليه التي كانت الحركة (حماس) في أمس الحاجة إليها .

ثالثاً : العمل الأهلي والاجتماعي :-

هناك ارتباط وثيق بين فكر (حماس) الاجتماعي وبين رؤاها وممارستها السياسية ، وهذا الارتباط نابع من أن الحركة لم تنشأ ولم تتطور في السياق التقليدي لنشوء الأحزاب السياسية ، فقد أحضت الحركة الأمر التي نشأت حماس عنها ، أعواماً طويلة وهي مستغرقة بالقضية الاجتماعية كأولوية اجتماعية ، لذلك فإن اهتمام (حماس) المتميز بالقضية الاجتماعية ومكوناتها، يعودان أساساً إلى الجذور الأولى لفكر الإخوان المسلمين الاجتماعي والديني ، الذي يكرس أولوية التغيير الاجتماعي كمرحلة ضرورية لإحداث التغيير السياسي .

رابعاً : العمل العسكري :-

احتل العمل العسكري موقفاً مركزياً في فكر (حماس) وممارستها وإستراتيجيتها ، وخصوصاً في مرحلة لاحقة من عمرها ، وتحديداً عند تأسيس جناحها العسكري ، كتائب الشهيد عز الدين القسام ، سنة ١٩٩٢ ، وشكل هذا العمل مركزاً مهماً بالنسبة للحركة (حماس) ، من مصادر الشعبية الجماهيرية من ناحية ، ومصدراً أساسياً بالنسبة للشرعية السياسية من ناحية أخرى ، كما شكل نقطة التماس الأكثر حساسية وخلافية مع السلطة الفلسطينية في قطاع غزة وأريحا في أواسط عام ١٩٩٤ .

وأن هدف العمل العسكري بالنسبة إلى حركة (حماس) هو تحرير فلسطين وأي عمل سياسي هو مكمل للعمل العسكري ، وبصورة غير مباشرة على النحو التالي " العمل السياسي في منظورنا هو أحد وسائل الجهاد ضد العدو الصهيوني ، ويهدف في مفهومنا (مفهوم حركة

حماس) ، إلى تقوية جهاد و صمود شعبنا في مواجهة الاحتلال الصهيوني وحشد الطاقات لنعد قضيتنا " (١)

وبمتابعة خطاب حماس السياسي المرتبط بالمجال العسكري ، وخصوصاً عبر بياناتها أو عبر جناحها العسكري ، أو تصريحات رموزها ، يمكن رصد مجموعة من السياسات والاتجاهات العامة الآتية :-

أولاً : حصر العمل المسلح داخل الأراضي المحتلة وإعلان الالتزام بعدم القيام بأي عمل عسكري ضد أهداف إسرائيلية في الخارج ، خوفاً من تصنيف الحركة (حماس) بالإرهاب .

ثانياً : التزام توجيه العمليات المسلحة ضد أهداف عسكري مشروعة ، وعدم استهداف المدنيين ولم تخرق ذلك إلا في عامين السابع والثامن من عمرها بعد مجزرة الخليل وإتباع أسلوب المعاملة بالمثل .

ثالثاً : قيام (حماس) بربط الضربات الموجهة التي وجهتها إلى أهداف إسرائيلية ، وأثارت بها اهتماماً عالمياً وتنديداً عالمياً أيضاً ، بشتى المجازر الصهيونية ضد الشعب الفلسطيني.

رابعاً : على الرغم من المركزية للعمل العسكري المسلح وأهميته عند حماس ، فإنه خاضع للأوضاع المحيطة.

خامساً : دافعت الحركة بعنف عن حقها في المقاومة المسلحة ، وحاولت أن تجابه حملات إعلامية إسرائيلية وأمريكية واسعة هدفت إلى لصق صفة الإرهاب بالحركة ، لكنها لم تستطع .

خامساً : حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والعمل السياسي :-

بالرغم من أن حركة (حماس) تعتبر أن الجهاد طريقاً وحيداً لتحرير فلسطين ، (٢) إلا أنها تتبنى العمل السياسي أسلوباً مكملاً للعمل الجهادي وليس بديلاً عنه ، هذا وارد حسب منشورات وبيانات وتصريحات حركة (حماس) ورموزها .

(١) مقابلة مع الدكتور موسى أبو مرزوق " مجلة فلسطين المسلمة " ١٩٩٤، العدد الرابع، ص ٤٨ .
(٢) الميثاق ، المادة (١٣) ، (١٥) ، أنظر الملحق رقم (١).

وفي كراس داخلي لدى حركة (حماس) توضح أنها لا ترفض التفاوض مع العدو الإسرائيلي من حيث المبدأ وهو عمل سياسي ، ولكنها تعتقد إن الشروط الموضوعية للتفاوض حتى يحقق أهدافه غير متوفرة ، ولم تتوفر للمفاوض الفلسطيني أصلاً إذ ينبغي أن يكون التفاوض من موقع القوة أولاً ، وعلى أساس عدم التفريط ، أو التنازل عن جزء من فلسطين أو حق من حقوق الشعب الفلسطيني ثانياً (١).

وذلك ورد في نفس المصدر إن العمل السياسي والعمل العسكري عند حركة (حماس) أسلوبان لتحقيق هدف واحد هو تحرير فلسطين كاملة وحدودها من البحر إلى النهر ، ولا ترى مانعاً من تحرير جزء من فلسطين بأحد الأسلوبين أو بهما معاً ، دون التوقف عند حدود هذا الجزء وترفض في الوقت نفسه الدخول في معاهدة يلزم فيها التفريط بأي جزء من فلسطين مهما كانت الظروف .

لقد تبنت حركة (حماس) العمل السياسي قبل تبنيها للعمل العسكري ، ثم جاء تبنيها للعمل العسكري المنظم متأخراً من خلال كتاب القسام عام ١٩٩٢ ، لذلك منذ نشوء حركة (حماس) يمكن القول أنها لم تتبنى العمل العسكري ، حيث أنها لم تبدأ بالعمل العسكري وأن كان جزءاً من مشروعها ، بل اكتفت بالعمل السياسي في مواجهة الاحتلال الصهيوني .

سادساً : حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والصراع مع الصهيونية :-

في السنتين الأوليتين من نشوء حركة (حماس) ١٩٨٨ - ١٩٨٩ ، كان هناك مدة زائدة من خطاب (حماس) ، وقد أنتبه هذا الخطاب في الأعوام التي تلت الانتفاضة الأولى وإطلاق العموميات ، لأمر فحواه أنه ليس من الحكمة توسيع دائرة الخصوم ، وأن الأجدر بالحركة العمل على إقلال هؤلاء الخصوم وتحييد أكبر عدد ممكن منهم .

وكان التوهم لدى حركة (حماس) ، أن اليهود وراء كل حدث مهم في تاريخ العالم ، فهم وراء الثورة الفرنسية والثورة الشيوعية ومعظم ما سمعنا ونسمع من ثورات هنا وهناك ، وان اليهود استطاعوا أن يقيموا بالأموال والمنظمات السرية التي تنتشر في مختلف بقاع العالم ،

(١) الحمد جواد " دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس " مرجع سابق ، ص ١٩١

لهدم المجتمعات وتحقيق المصالح مثل الماسونية ، ويصل الخطاب إلى قمة تردد مقولاته باتهام اليهود بإنشاء عصابة الأمم المتحدة ليحكموا العالم من خلال تلك المنظمة^(١) .

ومع مرور الزمن تجاوزت حماس هذه الفكرة فكراً وممارسة ، ذلك الموقف الحاد الذي يرسم تلك الصورة للنفوذ اليهودي في العالم ، ولم يعد يظهر في أدبياتها وخطاباتها السياسية ، فضلاً عن ممارستها في مجالات علاقاتها الدولية وتعاملها مع الأمم المتحدة سواء كان في القضايا الإنسانية مثل اعتقال الشيخ أحمد ياسين ، أو في القضايا السياسية مثل قضية المبعدين إلى الجنوب اللبناني وقرار مجلس الأمن بشأن عودتهم .

وفي الأعوام التالية من عمر (حماس) اتضحت الرؤية السياسية للعدو ، والأطراف الداعمة له ، بشكل أكثر وضوحاً ، حيث أصبح الحديث عن أن الحركة تعتبر الجذور التي تبنى عليه سياساتها هو اعتبار الكيان الصهيوني والحركة الصهيونية العدو الأول للشعب الفلسطيني وللأمة العربية والإسلامية ، واعتمدت سياسة تقول أنه ليس للحركة معركة مع أي طرف دولي ولا تتبنى الحركة ضرب أو مهاجمة مصالح وممتلكات الدول المختلفة وتغير موقفها من المؤسسات الدولية ، حيث أختتمت تحترم (حماس) القرارات الصادرة عن الهيئات والمنظمات الدولية ما لم تصدر أو تناقص حقوق الشعب الفلسطيني المشروعة في وطنه وفي أرضه ومعه في الجهاد حتى التحرير وتقرير المصير^(٢) .

وبالتالي أصبح خطاب (حماس) يفرق بين العدو الرئيسي (إسرائيل) ، وبين القوى المتحالفة معه والداعمة له كالولايات المتحدة الأمريكية ، ومجلس الأمن التي تهيمن تلك القوى عليه ، كذلك تطورات الرؤية إلى الفريق بين اليهودية والصهيونية ، وتوجيه العداء نحو الحركة الصهيونية بوصفها معتدية لا بوصفها صاحبة اعتقاد .

وتتميز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بسيطرة عناصر خطاب (حماس) ، على طريقة اتخاذ القرار حيث تتحول مفردات خطابها الذي يفترض أن تكون أدوات تعبير عن الموقف السياسي إلى ما يشبه المبادئ الثابتة التي يصعب تغييرها مع تغير الظروف السياسية

(١) الميثاق ، المادة الثانية والعشرون، أنظر الملحق رقم(١).

(٢) الحروب خالد " حماس الفكر والممارسة السياسية " الطبعة الأولى ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، بيروت ١٩٩٦ ، ص ص ٥٣ - ٧٣ .

، وهذه ظاهرة مرتبطة إلى حد كبير بطريقة تبسيطيه للتفكير تعود إلى اعتبار الثبات المبدئي على المواقف والخطاب ميزة للحركة الإسلامية رغم انه يفقدها مرونة الحركة السياسية ، التي تفرضها التطورات في الظروف والخبرات والحالة السياسية .

وهي بذلك تقدم هو فيها المبدئية على هويتها العملية ودورها الحقيقي الذي ينبغي أن لا تختلف عنه ، وهذا مطلوب لحركات صغيرة تحاول إثبات وجودها والحفاظ على تميز هويتها ، ولكنة منار جداً لحركة تمارس فعلاً دوراً مؤثراً في الحياة السياسية وفي مصير شعبها وأمتها .

وهنا سنناقش بعض عناصر الخطاب هذه ومدى تأثيرها على قرار حماس :-

أولاً : تأثير عناصر الخطاب الديني لحركة (حماس) على قرارها السياسي :-

وهذه ظاهرة فريدة تتميز بها عناصر حركة (حماس) ، وهي التوسع في توظيف الموروث الديني والشرعي ، لتدعيم مواقفها السياسية وهي في جانب منها ميزة لأن هذا الموروث قريب من قلوب الناس ، وأكثر تأثير فيهم ، وهو أكثر أصالة من الشعارات الوطنية المستحدثة التي أوجدتها فصائل منظمة التحرير الفلسطينية ، والتي رغم المحتوى الوطني فيها إلا أنها غير أصيلة في الشخصية الفلسطينية ، والثقافة الأخيرة مثل مفاهيم الشهادة ، ومكانة الشهيد في الآخرة ، والجهاد ، والشعب الفلسطيني المسلم^(١) .

وهذه عناصر تستخدمها (حماس) إلى جانب تراث واسع من التجارب والرموز الجهادية الإسلامية ، كذلك إدخال البعد الشرعي المستمد مباشرة من العقيدة بشكل موسع في عملية تربوية واسعة أساسها وجوب الجهاد في سبيل الله ، وفضائله في الإسلام ، إلا أن خطاب حماس تجاوز هذه الخلفية الشرعية والتاريخية إلى توظيف مواقف اليهود من الرسول صلى الله عليه وسلم ، في تقوية عناصر العداء لليهود لدى المسلمين .

وهذه العناصر تقف حاجزاً قوياً بين استعداد حماس لفكرة التفاوض مع إسرائيل ، مع أنني أرى إن النصوص القرآنية الواردة في بني إسرائيل تعد عرضاً لتجربة إسلامية سابقة لرسالة النبي صلى الله عليه وسلم وتحذير لهذه الأمة من الوقوع في عناصر الانحراف فيها أساسه قوله تعالى "ولا تكونوا كالذين أوتوا الكتاب من قبل فطال عليهم الأمد فقست قلوبهم وكثيراً منهم فاسقون " صدق الله العظيم^(٢) .

(١) الحايك ، عبد السلام ((حركة حماس وعد بالتحرك أم استمرار للأزمة)) الطبعة الأولى ، أفاق للطباعة والنشر والتوزيع ، ٢٠٠٣ ، ص ص ١٤٨ - ١٥٥ .

(٢) سورة النجم ، الآية ٣٨ .

لذلك هذه الآيات والقصص جاءت لتحذر الأمة من الوقوع في مثل هذه الأفعال التي وقع فيها من سبقوها ومنهم بنو إسرائيل ، كما أن الإسلام أسس مكانة خاصة لديانته اليهودية والنصرانية في التصور الإسلامي ، أعلى من مكانة الديانات الأخرى وقبل عهودهم ودمتهم وأيام الأكل في طعامهم والزواج من نسائهم .

وعلى هذا الأساس ينبغي أن تتخلى حماس عن هذا النوع من الخطاب ، واستبداله على عرض القضية الفلسطينية والجرائم التي ترتكبها إسرائيل وجيش إسرائيل بالشعب الفلسطيني والأمة العربية ، هذا الخطاب الواقعي هو الأكثر جدوى وتأثيراً واستنهاضاً للشعب والأمة من خطاب أساسه الشرعي غير صحيح.

ثانياً : تأثير عناصر الخطاب السياسي لحماس على مواقفها :-

وهي عناصر الخطاب الذي استعملته حركة (حماس) ، لتنفيذ مواقف منظمة التحرير الفلسطينية ، من العملية السياسية ، والردود عليها من الأطراف الأخرى مثل :-

* عدم جدوى المفاوضات :-

وهو خطاب دعمه فشل المفاوضات مع إسرائيل ، رغم مرور سنوات طويلة من التفاوض والذي قاد إلى الانتفاضة الحالية (انتفاضة الأقصى) ، ومسألة جدوى أو عدم جدوى المفاوضات هي مسألة عملية ولا يمكن اعتبارها مسألة مبدئية ، والخلط بين التوصيفين غير مقبول ، وبإمكاننا القول أن المفاوضات التي كانت تجري بين منظمة التحرير وإسرائيل غير مجدية ، ونحن محقون نسبياً في ذلك هذا حسب ما ورد في بيانات حماس ومنشوراتها وتصريحات رموزها^(١) .

إن إدارة العملية السياسية هو الوسيلة الوحيدة لضمان عدم تحقيق إسرائيل لأهدافها كاملة وعدم الانتصار علينا وتوسيع خيارات هذا الشعب وتحقيق مصالحه.

* عدم رغبة حماس في الظهور كبديل للقيادة الفلسطينية :-

حسب خطاب (حماس) غداة الاتهام المتواصل للحركة من قبل قيادة م . ث . ف بأنها تسعى لأن تكون بديلاً منها ، فأصبح النفي المتواصل لهذه التهمة جزءاً أساسياً من خطاب حماس ، وجزءاً من طريقة نظرتها إلى موضوع قيادة الشعب الفلسطيني ، وهذه مسألة حساسة في ظل وجود المنظمة والسلطة ، لأنها تتعلق بوحدة الشعب الفلسطيني .

(١) الحايك . عبد السلام : ((حركة حماس وعد بالتحرك أم استمرار للأزمة))، مرجع سابق، ص ١٥٢ .

* القول بأن حماس تسير على نفس الطريق الذي تسير عليه (فتح) وستصل إلى النهاية نفسها :-

وهذا خطاب نشأ على هامش محاولة إظهار الاختلاف الجوهرى بين (حماس) وغيرها من الفصائل وبالذات حركة (فتح) ، ويهدف إلى تحديد الأسس التي يتم عليها الاستقطاب السياسي في الساحة الفلسطينية ، وهذه مهمة تم إنجازها والتفكير الواعي يدعو إلى تحديد النقاط التي ينبغي لحركة (حماس) أن تشابه أو تختلف عن حركة (فتح) فيها كجزء من عملية الاستفادة من التجربة الفلسطينية ، والتي ينبغي أن تكون أداة لترشيد وتطوير دور حماس .

المبحث الثالث: تحولات الخطاب الفكري و السياسي لحركة (حماس) ١٩٩٥-٢٠٠٧.

إن هذا يهدف إلى دراسة ما يحدث من تحولاتٍ و تغيراتٍ في الطرف الإسلامي الذي يدخل ساحة العمل السياسي ، حيث يمكن دراسة ذلك من خلال النموذج السياسي التي تهدف الحركة إلى إقراره في الحياة السياسية ، و يرتبط بذلك تطور المواقف الفكرية التي بات يتبناها الطرف الإسلامي ، كذلك من خلال ترتيب أولويات الخطاب ، أيضاً شكل التنظيم المعبر عن الحركة السياسية ، و علاقته بالتيار التنظيمي السابق ، و الأوضاع المؤسسية الخادمة للعمل السياسي ، كذلك بناء و تكوين النواة أو الفرد المنتمي لهذه الحركة ، و تطور الوعي أو اختلاقه داخل الجماعة الواحدة ؛ نتيجة الاحتكاك بالعمل العام عموماً و العمل السياسي خصوصاً .^(١)

لذلك إذا أردنا أن نفهم إمكانية التحول و التطور في حركة حماس فلا بد من الرجوع إلى فكر و ممارسة الحركة الإصلاحية الإسلامية و التي تعتبر جزءاً لا يتجزأ من مفهوم الظاهرة الإسلامية ، حيث شكلت الظاهرة الإسلامية حدثاً تاريخياً كبيراً أثر بعمق على مجمل العلاقات الوطنية والإقليمية و الدولية، وقد ظهرت الصحوة الإسلامية من رحم الحركة الإصلاحية التي تبلورت في العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر وامتدت حتى ثلاثينيات القرن العشرين.

وقد تزامن فشل الحركة الإصلاحية ومشروعها الوطني والقومي مع بروز التيارات الليبرالية واليسارية والقومية وهيمنتها على مجمل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في العالم الإسلامي، وشكلت هزيمة حزيران عام ١٩٦٧، تحولاً تاريخياً ورمزاً لانحسار الايدولوجيا العربية اللازمة، حيث شهدت فترة السبعينات من القرن المنصرم تحولاً جذرياً في سلوك الظاهرة الإسلامية.

فبعد أن كانت الحركة الإصلاحية من رفاة الطهطاوي وخيري الدين التوفيهي، مع محمد رشيد رضا ذات طابع نخبوي لم يمتد أثرها إلى الجماهير، تميزت الصحوة الإسلامية الثانية بالطابع الحركي والجماهيري التي اشتهرت به جماعات الاحتساب ، ممثلة بكبرى الحركات الإسلامية وهي جماعة الإخوان المسلمين ، والتي أسسها الشيخ حسن البنا في مصر عام ١٩٨٢ ، وامتد تأثيرها إلى مجمل العالم العربي والإسلامي.

(١) الترابي ، حسن وآخرون " الإسلاميون والمسألة السياسية" الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٣ ، ص ص ٢٣٥ - ٢٥١ .

وكانت فلسطين إحدى أوائل الدول التي انتشرت حركة الإخوان المسلمين فيها، إلا أنها ابتعدت لفترة طويلة عن الواجهة لأسباب عديدة، وكانت حركة فتح، أحد ثمارها في مرحلة التأسيس، وقد عاد جماعة الإخوان المسلمين بقوة عام ١٩٨٧ مع بداية الانتفاضة الأولى، عن طريق حركة المقاومة الإسلامية (حماس) التي ساهمت في خلط الخريطة السياسية داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي كان يسيطر عليها حركة وطنية ذات طابع قومي أو يساري قبل حركة فتح والجمبهة الشعبية والجمبهة الديمقراطية وغيرها من القوى الأقل حضوراً في الشارع الفلسطيني.

لقد اختل دور وخطاب حركة المقاومة الإسلامية (حماس) منذ مساهمتها في قيادة الانتفاضة الأولى عام ١٩٨٧، حيث ساهمت في قيادتها بفعالية وعملت في تصعيدها، حيث تعتبر الانتفاضة عمل سياسي يعبر عن مناهضة الاحتلال الإسرائيلي، لذلك أصبحت الحركة طرفاً أساسياً لا يمكن تجاهله أو تجاوزه، فكان لمساهمة حماس الفعالة في الانتفاضة وانخراط كوادرها في الفعاليات الميدانية للانتفاضة سبباً في اكتساب الشرعية السياسية في الساحة الفلسطينية، وصارت بذلك جزءاً مهماً في خارطة السياسة الفلسطينية، وبالتالي صار لها تأثير قوي على القرار الفلسطيني.^(١)

لذلك فقد أثبتت حركة (حماس)، وخلال أعوام الانتفاضة القدرة على إجراء التحولات التكتيكية في ضوء المتغيرات والمستجدات في الساحة الفلسطينية، وجاء عملها السياسي متوافقاً مع منطلقاتها العقديّة مما جعلها تتمتع بالمصداقية أمام الرأي العام الفلسطيني. وبالتالي سأستعرض في الدراسة التحولات التي حصلت في خطاب حماس السياسي ومنها:-

أولاً: حركة المقاومة الإسلامية (حماس) والحلول السلمية المطروحة:

تعتقد الحركة أن فلسطين أرض وقف إسلامية لا يصلح التفريط بتنا أو بجزءٍ منها أو التنازل عنها أو عن أي جزء منها ولا يملك ذلك شعب أو زعيم ولما كانت فلسطين محتلة من قبل اليهود فإن تحريرها كامل يعتبر هدفاً غير قابل للمساومة، وأن هذه العقيدة تشكل قيد على نشاط حركة (حماس) السياسي، لذلك نص ميثاقها صراحة على أن "المبادرات وغزة، وما يسمى بالحلول السلمية، والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية تتعارض مع عقيدتها، لأنه يلزم فيها التفريط بجزء من فلسطين."^(٢)

(١) البرغوثي، إيباد "الأسلحة والسياسة في الأراضي الفلسطينية المحتلة"، الطبعة الأولى، مركز الزهراء للدراسات والأبحاث، القدس، فلسطين، ١٩٩٠، ص ص ٨٢-٨٣.
(٢) الميثاق، المادة (١٣)، أنظر الملحق رقم (١).

وفي تقييمها لمبادرة السلام الفلسطينية التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة المنعقدة في الجزائر في ١٣ / ١١ / ١٩٨٨، ذكرت حركة (حماس) أن المبادرة فتحت الباب على مصراعيه للأنظمة العربية لتقديم المزيد من التنازلات لإسرائيل، ولمزيد من الضغوط الأمريكية على العرب ومنظمة التحرير الفلسطينية، واعتبرت أن مبادرة ١٩٨٨ شكلت تنازلاً خطيراً عن الميثاق الوطني الفلسطيني.

وبعد توقيع اتفاق إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في العاصمة النرويجية لأوسلو في شهر آب في عام ١٩٩٣، جرى التوقيع التاريخي عليه في حديقة البيت الأبيض الأمريكي في واشنطن في ١٣ / ٩ / ١٩٩٣، سارت حركة (حماس) على وتيرتها السابقة نفسها، من رفض التفريط أو التنازل عن حقوق الشعب الفلسطيني ورفض إضفاء الشرعية على الاحتلال^(١).

وقد أتسمت لهجة حركة (حماس) في معارضتها السياسية لكل التسويات التي جرت بتصعيد المقاومة، ورافق ذلك تصاعد في العمليات العسكرية التي نفذها جناحها العسكري (كتائب القسام المسلحة) وكان أشدها ألمغزة، لاحتلال الإسرائيلي ما يسمى بعمليات الثأر لمذبحة الخليل.

كما سارعت حركة حماس إلى توقيع اتفاق ميداني مع صقور حركة (فتح)- الجناح العسكري المسلح لحركة (فتح)- نص على تحريم استخدام السلاح قطعياً لحل المنازعات والاحتكام إلى لجان الوجهاء والشخصيات الوطنية في قطاع غزة، خوفاً من اقتتال فلسطيني داخلي.

لكن ما تنتهجه حركة (حماس) اليوم من إنشاء قوة تنفيذية بعد توليها السلطة، وزمام الحكم وما يحدث اليوم من اقتتال داخلي وحرب الشوارع، والانفلات الأمني كله معارض لهذا الاتفاق، ومخالف للقانون الوطني، وخارج عن الصف الوطني.

وتكمن أهمية هذا الاتفاق في توقيعه و تزامنه مع عمليات (حماس) العسكرية منذ الاحتلال في كون الموقعين عليه هم القادة الميدانيون في (حماس) و (فتح)^(٢) لكن الحركة واجهت وضعاً جديداً صعباً مرةً أخرى تمثل في فتح الاحتلال الإسرائيلي عليها جبهةً جديدةً بالضغط عليها من خارج فلسطين، من خلال اتهام الأردن بأنها مأوى لـ (حماس) و مطالبةً

(١) أبو عيد، عبد الله وآخرون " دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية حماس"، ١٩٩٧، مرجع سابق، صفحة ١٩٧.

(٢) الحروب، خالد " الإسلاميون في فلسطين"، الطبعة الأولى، دار البشير للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٤، صفحة ٣٦.

بريطانيا بمنع نشاطها ، و قد أدى هذا الوضع إلى اعتقالاتٍ واسعةٍ في الأراضي المحتلة ، وإلى تضيق إعلامي و سياسي في الدول العربية المحيطة بإسرائيل وإلى محاولة تشويه صورة الحركة بالإرهاب في الساحة العالمية، و لمواجهة هذا الوضع و ما ترتب عليه اتجهت الحركة (حماس) إلى طرح رؤية سياسية مبلورة لظرف القضية الفلسطينية و توجهاتها السياسية المرحلية في بيان مكتبها السياسي الصادر في ٢١/٤/١٩٩٤ (١) .

ثانياً: الثوابت والمتغيرات في عمل (حماس) السياسي:

العمل السياسي هو أسلوب أو نشاط تقوم به الحركة (حماس) لتحقيق أهدافها الإستراتيجية والمرحلية ، وأهدافها مستمدة من فلسفتها و عقيدتها التي تؤمن بتنا ، فحركة (حماس) حركة إسلامية فلسطينية ، الإسلام منهجها ، ومنه تستمد أفكارها ومفاهيمها واليه تحتكم في تصرفاتها ومنه تستلهم ترشيدها (٢) .

ولما كان العمل السياسي يسعى لتحقيق أهدافها (حركة حماس) ، وهو مبني في أصل شرعيته على مصلحة الحركة (حماس) ، في ظل الظروف التي تمر بها خلال فترات زمنية معينة ، فإنه من الصعب أن يكون في العمل السياسي شيء ثابت لا يمكن تغييره ، ولا يمكن أن يكون الثابت عملاً سياسياً ، لأن دليل العمل السياسي المصلحة كما ذكرنا سابقاً ، ومن طبيعة المصلحة التغير والتأثر بالمتغيرات المحيطة .

فالعمل السياسي هو نفسه من المتغيرات ، ومن هنا فإن ثوابت حركة (حماس) تكمن في أهدافها وليس في وسائلها ، وقد جاء عملها السياسي متنوعاً لا يسير على وتيرة واحدة ، فقد بدأت حركة (حماس) عملها السياسي بالانتفاضة واستخدمت فيها ابتداءً الوسائل السلمية ، ويكمن موقفها في الأحداث بالبيانات والاضطرابات والمقاومة المدنية وعارضت وطرحت برامج سياسية ، واتصلت مع الدول في الساحة العالمية والعربية ، وليس بين الأساليب التي قامت بتنا من جامع إلا كونه عملاً سياسياً .

ولكن أعمالها جميعاً تتجه نحو تحقيق أهداف الحركة (حماس) ، ولا تتعارض معها، ويشكل شعار إسلامية الطرح السياسي، يعني أن يكون عملها السياسي إسلامياً بالشعار و المضمون، قيد أساسي في ضبط عملها السياسي، لذلك فقد اتخذت المساجد أماكن رئيسية لتربية أفراسها وكوادرها وللالتقاء مع جماهيرها، وقد جاء خطابها إسلامياً ممزوجاً بالفقه السياسي. لذلك فإن عمل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) السياسي لا يتسم بالثبات في ذاته وآلياته، وإنما يتقيد بالشروط الثابتة حتى تتحقق أهداف وجودها.

(١) أبو عيد، المرجع السابق، ص ١٩٨ .

(٢) الميثاق، المادة (١٥) .

ومن خلال النظر في ميثاق حركة (حماس) وبياناتها المختلفة ، نجد أن أهدافها تنقسم إلى قسمين : ثابتة ، ومرحلية ؛ أما الثابتة فتتمثل في تحرير كامل فلسطين، وإقامة الدولة الإسلامية عليها،^(١) وقد نص ميثاقها على أنه لا يملك أحد التنازل عن أي جزء من فلسطين لأنها أرض وقف إسلامي على كل الأجيال ، كما نص الميثاق على أن حركة (حماس) تسعى لإقامة دولة إسلامية على أرض فلسطين .^(٢)

وقد جاءت بيانات حركة (حماس) وتصريحات زعماء(حماس)المتتابعة مؤكدة ثبات موضوع التحرير، وإقامة الدولة ورفض (حماس) الطروحات والاتفاقيات التي تسلم للكيان المحتل بالوجود الدائم^(٣)

لكن هل يمكن أن تحافظ (حماس) على ثبات هذا الهدف وتقبل مرحلياً أن تتفاوض على جزء من فلسطين كالضفة والقطاع مثلاً؟ في هذا المجال جاء على لسان أحد قيادي حرك(حماس): "نحن مع أي حل مرحلي، ولكن دون الاعتراف بالعدو الإسرائيلي أو بوجوده أو كيانه، بمعنى أننا لا نعارض أي انسحاب إسرائيلي من أي جزء من فلسطين شريطة عدم الاعتراف بإسرائيل ".^(٤) لكن بنفس الباب جاء على لسان أحد قيادي (حماس) في عام ٢٠٠٦ حيث قال: أن إسرائيل هي أمر واقع لا مفر منه و لا يمكن تجاهله.

وهذا يدل على أن الحركة ترى أن الحل المرحلي الذي يحافظ على الهدف الأساسي ولا تمنع قيام دولة فلسطينية على أي جزء ينسحب منه الاحتلال الإسرائيلي، بعد أن كانت تهدف إلى تحرير كامل فلسطين من البحر إلى النهر.

لذلك قال الشيخ أحمد ياسين أنه لا يجد مانع في توقيع اتفاق هدنة مع إسرائيل لمدة عشر سنين أو عشرين سنة بشرط أن تنسحب إسرائيل من الضفة الغربية و قطاع غزة ، أي إلى حدود ١٩٦٧ ، بدون شرط و يترك للشعب الفلسطيني حريته الكاملة في تقرير مصيره و مستقبله .

فالأهداف المرحلية حسب هذه الطروحات ما هي سوى تحرير كامل فلسطين ، و قيام الدولة الإسلامية ، و معنى هذا أن حركة (حماس) تقرر المرحلية في تحقيق الهدف الثابت ، و تبعاً لذلك فإنه يمكن إيقاف العمل العسكري مدة زمنية معينة ، و لا يمكن تصور ذلك إلا من

(١) الميثاق، المادة(٧)، انظر الملحق رقم(١).

(٢) الميثاق، المادة(٩)، انظر الملحق رقم(١).

(٣) الميثاق، المادة(١٣)، انظر الملحق رقم(١).

(٤) أبو عبيد، عبدالله و آخرون "دراسة في الفكر السياسي " مرجع سابق، ص ٢٠٢.

خلال الدخول في مفاوضات مع إسرائيل ، كما يمكن أن تنشأ علاقات سلمية من نوع معين خلا المدة الزمنية التي يتم الاتفاق عليها .

و في حال (حماس) فإن دخولها في صلح دائم مع إسرائيل مع إقرارهم على جزء من فلسطين يتعارض مع هدف التحرير ، و المناقضة باطله شرعاً ، لكن دخولها في معاهدة مؤقتة لقاء انسحاب إسرائيل من أجزاء مثل الضفة و غزة ، لا يتناقض مع الهدف الأساسي ، و إن كان الوصول إليه على مراحل ، كما أنه لا يتعارض مع قواعد الشرع الذي التزمت به حماس كعقيدة لحركتها ، و هذا ما تطبقه حماس اليوم من محاولة طرحها الدخول في هدنة مع إسرائيل لقاء الانسحاب الإسرائيلي من الضفة الغربية و قطاع غزة .

ثالثاً : حركة حماس و التسوية السياسية :

إن حركة حماس بجانب كونها حركة تحرر وطني فهي حركة إسلامية تنظر إلى أرض فلسطين كأرض وقف إسلامي ، على أجيال المسلمين ، لا يصح التفريط بتأ أو بجزء منها ، أو التنازل عنها ، أو عن جزء منها (١) ، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين (٢) .

و بالاستناد إلى هذا المبدأ فإنها تعارض أي مشاريع سياسية لحل القضية الفلسطينية تتضمن تنازلاً عن جزء من أرض فلسطين لإسرائيل ؛ فإسرائيل برأي حركة (حماس) قد قامت بالاعتداء على فلسطين و تشريد أهلها ، و احتلال أرضهم ، و أن مثل هذه المشاريع اعتراف بوجود و شرعية إسرائيل .

و ترى (حماس) أن مشروع التسوية المطروح لا يلبي طموحات و آمال الشعب الفلسطيني و لا يعيد له حقوقه المشروعة ، و لذلك اعتبرت مشروع ((أوصلو)) مؤامرة كبرى تستهدف شعبنا و قضيتنا و أمتنا ، و تستهدف حاضرنا و مستقبلنا، و هو خدمة مليية للمشروع الإسرائيلي، و أهدافه في التطبيع و اختراق المنطقة العربية و التوسع (٣) .

و ترى (حماس) أن أي مشروع للتسوية في صيغة مدريد المطروحة لا يلبي شيئاً من السيادة الفلسطينية و الاستقلال و تقرير المصير و العودة بعد التحرير ، بل يقتصر على الحكم الذاتي للسكان فقط .

(١) الميثاق، المادة (١١)، انظر الملحق رقم (١) .

(٢) الميثاق، المادة (١٢)، (١٣)، انظر الملحق رقم (١) .

(٣) غوشه إبراهيم و محمد نزال " مجلة فلسطين المسالمة " ١٩٩١ ، ١٩٩٢ ، العدد الرابع، ص ٨٩ .

كذلك الظروف التي يعيشها المجتمع الفلسطيني و العرب منذ حرب الخليج الثانية قد كرس اختلال الموازين القوى لصالح إسرائيل ، الأمر الذي يجعل أي تسوية سلمية في غير صالح الطرف الفلسطيني ، لأنها تأتي في ظل حالة من التفكك و التمزق الذي يعيشه العالم العربي ، الأمر الذي دفع الدول الكبرى و إسرائيل لتوظيف هذا الحال ، و فرض تسوية سلمية هي بمثابة تسوية الطرف القوي (إسرائيل) على الطرف الضعيف (فلسطين) ، و من هنا يقول محمد نزال و هو قيادي من حركة حماس " أننا ضد الاتفاقيات التي و وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية ، لأننا نعتقد أن ما حدث هو النتيجة الطبيعية لموازين القوى التي ليست لصالحنا و إنما لصالح إسرائيل " .^(١)

و يلاحظ من خلال الدراسة و المتابعة أن موقف (حماس) من التسوية السلمية قد مر بتطورات و انتقالات متعددة ، فبعدما كانت الحركة (حماس) تعارض الحل السلمية معارضة تنسم بالرفض المبدئي العام ، و هو ما يلاحظ في ميثاق الحركة الصادر في ١٩٨٨/٨/١٨ ، فقد أوضحت في أدبياتها أنها لا ترفض المفاوضات كوسيلة من وسائل العمل السياسي ، بل أنها تنظر إلى المفاوضات و المشاريع المطروحة باعتبارها تتضمن تنازلات و استحقاقات تتناقض مع رؤية الحركة (حماس) على المدى المرحلي أم الاستراتيجي .

و من هنا تأتي مشاركتها في تقديم تصورات لإشكالات مسيرة التسوية ، بإطار فيه جزء كبير من التفصيل و التحليل ، و هو ما لم يكن قائماً (أي السابق) حين كانت الحركة ترفض تلك المشاريع و الطروحات .

كذلك تخلل موقف (حماس) من التسوية تطورات أخرى تتمثل في قبول الحل المرحلي دون تفریط و هو ما يشير إليه محمد نزال بقوله " نحن مع أي حل مرحلي و لكن دون الاعتراف بإسرائيل ، أو بوجودها أو بكيانها ، بمعنى أننا لا نعارض أي انسحاب إسرائيلي من أي جزء من فلسطين شريطة عدم الاعتراف بإسرائيل ، كما لا تعارض (حماس) قيام دولة فلسطينية على أي جزء تنسحب منه إسرائيل " .^(٢)

كما أبدت الحركة (حماس) كذلك قبولاً بمبدأ الهدنة ؛ إذ دعت مثلاً للتوصل إلى هدنة مع إسرائيل على حدود ٤ حزيران ١٩٦٧ ، و هو حل سياسي يستدعي التفاوض و الحوار المباشر أو غير المباشر ، لذلك لم تكن تصريحات رموز و قيادات (حماس) في وقتنا الحاضر من استعداد الحركة للتوصل إلى اتفاق هدنة مع إسرائيل هي المرة الأولى ، فقد أبدت الحركة)

(١) أبو عبد ، عبد الله و آخرون " دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) " ، مرجع سابق ذكره ، ص ٢٢٧ .

(٢) أنظر محمد نزال " مجلة قضايا دولية " ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣ ، عدد ٢٠٣ ، و " مجلة فلسطين المسلمة " نيسان ١٩٩٣ .

حماس) ذلك سابقاً على لسان الشيخ أحمد ياسين في مقابلة صحفية أجرتها معه جريدة النهار في المقدسية في ١٩٨٨/٤/٣٠ .

لقد أصبح للانتخابات أهمية في فكر الإسلاميين في فلسطين ، حيث امتد دورها التاريخي و ازدادت أهمية ، حتى أصبحت جانباً مهماً من جوانب الممارسة السياسية داخل فلسطين بعد إنشاء حركة (حماس) ؛ حيث اكتشفت أن نتائج الانتخابات في ظل الانتفاضة الفلسطينية الأولى تعطيها رخماً شعبياً كبيراً ، و رافداً من روافد الشرعية السياسية و النضالية التي كانت الحركة في أمس الحاجة إليها أثناء معركتها من أجل إثبات الوجود.

لذلك انقسم موقف حماس من الانتخابات إلى موقفين :

١- حماس والانتخابات الطلابية والنقابية والبلدية:

تشمل هذه الانتخابات مواقع الكليات و المعاهد و الجامعات، و تشمل أيضاً جمعيات المهن النقابية الخاصة بالأطباء و المهندسين و المحامين و المعلمين و موظفي وكالة الغوث الدولية و غيرهم، و كذلك الغرف التجارية و الصناعية في المدن الفلسطينية.

و قد شاركت حركة (حماس) في معظم الانتخابات التي نظمت في تلك المواقع، و ذلك تحت لافتة الكتلة الإسلامية. وهناك حالات قليلة لم تترشح الحركة (حماس) فيها، ١٩٩٣، تدعّم مرشحين قريبين منها مثل انتخابات الصحفيين أو نقابات العمال، و يعود السبب إلى ضعف وجودها في تلك المواقع.

والملفت للأمر أن حركة السياسية: كانت تخوض هذه الانتخابات وحيدة، في مقابل تحالف وطني ممثل بقوى منظمة التحرير الفلسطينية و فصائلها.

كذلك أيدت (حماس) إجراء الانتخابات البلدية على أساس أنها انتخابات غير سياسية، و أن البلديات مؤسسات تهدف إلى التخفيف عن الشعب ، و بنفس الوقت عارضت حركة (حماس) إحلال مبدأ التعيين محل مبدأ الانتخاب و ذلك فيما يتعلق برؤساء المجالس البلدية أو بأعضاء هذه المجالس .

٢- حماس و الانتخابات السياسية:

كانت فكرة إجراء انتخابات عامة في فلسطين لإبراز قيادة تقوم بدور تمثيل الفلسطينيين، و تفاوض إسرائيل إذا لزم، أمر قد طرح بقوة و وضوح في الجزء الخاص بالحكم الذاتي الفلسطيني (١٩٨١) من اتفاق كامب ديفيد ، و هو الاقتراح الذي رفضته منظمة التحرير الفلسطينية آنذاك ، و رفضه فلسطينيو الداخل أيضاً .

لذلك فقد أدركت حركة (حماس) منذ وقت مبكر أن فكرة إجراء انتخابات في الأراضي الفلسطينية تمسها مساً مباشراً ، وأن لهل علاقة عضوية بالمسألة الشرعية التمثيلية التي قالت منظمة التحرير (فتح) أنها تمتلكها و تنفرد بها.

وقد برزت فكرة الانتخابات السياسية العامة في خطاب (حماس) السياسي و الإعلام، أول مرة و بكثافة بعد أن طرحت الفكرة بنداً من البنود الرئيسية في مشروع شامير (١٩٨٨) ، الذي اعتمد أساساً على فكرة الحكم الذاتي ، كما جاء في اتفاق كامب ديفيد ، و جاء ذلك البروز في أثر الاهتمام الذي أبدته وسائل الإعلام الإسرائيلية و الدولية لمعرفة رأي حركة (حماس) بشأن اقتراح إجراء الانتخابات (١).

في بداية الأمر أبدت (حماس) استحسانها لفكرة أن يمثل الفلسطينيون عن طريق الانتخابات ، و كان أبرز معالم موقفها هو ترحيب (حماس) بالانتخابات كفكرة ، إذ لا يوجد أي طريقة أخرى لانتخاب من يمثل الشعب إلا عن طريق الانتخابات ، لكن هذا الموقف لم يصمد طويلاً ، حيث أخذت حركة (حماس) تتحدث عن شروط و تفصيلات أخرى لإجراء الانتخابات ، من هذه الشروط تحديد وضع الجيش الإسرائيلي قبل و أثناء و بعد الانتخابات ، و وضع المعتقلين و المسجونين أمنياً ، و الجهة التي ترعى هذه الانتخابات.

لكن سرعان ما تبدل موقف (حماس) المتروكي إلى التشدد ، و خصوصاً بعد عقد مؤتمر مدريد في أواخر سنة (١٩٩١) ، و انطلاق جولات مفاوضات واشنطن ، فقد بينت الحركة (حماس) أن فكرة الانتخابات أصبحت مرتبطة تماماً بحل جوهرية لا يختلف كثيراً عن الحكم الذاتي المقترح في كامب ديفيد.

و تبدلت مجريات معالجة الفكرة ، فبعد أن كان التركيز في فترة ما قبل مدريد قائماً على إجراء تلك الانتخابات في ظل الاحتلال أو في ظل إشراف دولي ، أصبحت نقاشات (حماس) و انتقاداتها للفكرة تدور حول طبيعة الانتخابات ، و حول كونها انتخابات إدارية تنفيذية لا انتخابات تشريعية تمثيلية .

و أبدت حركة (حماس) رفضها المشاركة في النوع الأول من الانتخابات (الإدارية)، لأنه سيكون محصوراً بسقف الحكم المحلي، وستكون مهمة الفائزين فيها تنفيذ برنامج محدد سلفاً وإدارته، في حين أعربت عن قبولها بالمشاركة في حال كانت الانتخابات تشريعية وغير مرتبطة بالحكم الذاتي، وتهدف إلى إيجاد تمثيل منتخب للشعب الفلسطيني.

(١) الحروب، خالد " حماس الفكر و الممارسة السياسية "، مرجع سابق ذكره، صفحة ٢٤٤.

لكن ظهرت، إشارات متفرقة توحى بإمكان تعديل هذا الموقف ، ففي تشرين الأول / أكتوبر ١٩٩٣، أرسل أحمد ياسين إلى الحركة رسالة من سجن كفر يوبا نشرتها بعض وسائل الإعلام أظهر فيها من جديد مرونة إزاء الموضوع برمته ، و أعاد تجديد قناعات (حماس) و رغبتها في إجراء انتخابات يمكن أن تشارك فيها الحركة ، حيث ورد على لسان أحمد ياسين " و لكنني أرى أن الدخول فيها (الانتخابات) خير من عدمه ، إذا كان المجلس يملك صلاحية للتشريع ، لأننا نعارض ما يجري في الشارع ، فلماذا لا نعارضه في قلب المؤسسة التشريعية التي ستجعل من حقها في المستقبل تمثيل الشعب الفلسطيني ، و سن القوانين و الأنظمة التي توافق هواها و انحرافها " .

وكانت رسالة أحمد ياسين بمثابة خلط للأوراق وقلب للموازين حول موقف حماس من الانتخابات، حتى أن بعض الأطراف في منظمة التحرير الفلسطينية و إسرائيل ، كذلك في الشارع الفلسطيني ، أصبحوا على يقين شبه أكيد من أن (حماس) تفكر جدياً في المشاركة في الانتخابات التي سيتم الاتفاق على إجرائها من ضمن ما يتفق عليه بين الطرفين الفلسطيني و الإسرائيلي .

فقد رغبت (حماس) في التعامل مع أنواع الانتخابات كافة بشكل ايجابي ، لكن رغبتها في الحصول على الشرعية التمثيلية عبر الانتخابات المقترحة في اتفاق أوسلو اصطدمت بالشروط السياسية لتلك الانتخابات و التي تناقضت كلياً مع موقف الحركة (حماس) الأساسي من مشروع مدريد - أسلو .

٣- حماس و انتخابات الحكم الذاتي (١٩٩٦):

لقد كان قرار المشاركة في انتخابات الحكم الذاتي ، التي أجريت في كانون الثاني / يناير ١٩٩٦ ، أعقد و أصعب قرار سياسي تواجهه حركة (حماس) ، حيث كان توجهها الرسمي على الدوام هو عدم المشاركة في أي انتخابات مرتبطة بمشروع مدريد- أوسلو (١). حيث كان لحركة حماس تيارين يحملان وجهات مختلفة حول المشاركة في انتخابات عام ١٩٩٦ .

التيار الأول: هو التيار المتشدد ، الذي يرفض أي مشاركة سياسية، جانب السلطة في أي قضية ، و منها الانتخابات حيث كان الرفض المطلق للانتخابات جملةً و تفصيلاً بدون أي نقاش تحت حجج أهمها أنها تأتي ضمن اتفاقات أوسلو ، و أنها لن تكون نزيهة ، و هي محكومة

(١) الحروب، خالد، مرجع سابق، ص ٢٤٨.

باتفاقيات دولية فرضت على السلطة الفلسطينية ، و أنها ستحرم الشتات الفلسطيني ، الذي يمثل ثلثي الشعب الفلسطيني من المشاركة ، و أن المجلس المنتخب لن تكون له أية صلاحيات (١) .
و كان هذا التيار تقوده قيادة (حماس) في الخارج ، و أقلية في الداخل ، لكنه كان الصوت الأقوى و الأبرز ، حيث أنه ينسجم مع التربية التقليدية لحركة الإخوان المسلمين في غزة ، ومع التعبئة الداخلية لحركة (حماس) في أي مؤسسة رسمية ، و بالتالي مقاطعة هذه المؤسسات .

أما التيار الثاني : وهو ضرورة المشاركة في الانتخابات من منطلق أن هذه قد تكون فرصة نادرة ليس من السهل أن تتكرر ، و هي دخول الحركة للمؤسسة الرسمية للسلطة الفلسطينية، عبر انتخابات شعبية و ليس عبر اتفاقات أو عبر قرارات فوقية ، خاصة و أن الحركة (حماس) كانت قد أصدرت موافقة مبدئية قبل ذلك بفترة حول المشاركة في البلديات ، حيث كان موقف حركة (حماس) أنها مع مبدأ الانتخابات لانتخاب مجالس البلديات.

و إن حركة (حماس) رفعت شعار الانتخابات حتى عندما طرح انضمام (حماس) إلى منظمة التحرير الفلسطينية. كان شرط (حماس) الوحيد لهذا الانضمام هو أن تكون هناك انتخابات تمثيلية نسبية، بحيث تمثل الحركة و بقية الفصائل الفلسطينية في داخل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، بشكل يوازي حجمها الحقيقي في الشارع الفلسطيني.
لذلك كانت وجهة نظر (حماس) الرسمية هي عدم المشاركة، و قد أصدرت حركة (حماس) قبل إجراء الانتخابات بياناً فصلت فيه مرة أخرى أن موقفها ذلك يعود إلى خمسة أسباب: (٢)

- ١ . كون المجلس (التشريعي) إفرازاً من إفرازات أو سلو و محكوم بسقفاها.
- ٢ . أن هذه الانتخابات ألفت حقوق أربعة ملايين فلسطيني في الشتات، و ذلك باستثنائهم من المشاركة.
- ٣ . أن أسلوب الانتخابات الذي يشارك فلسطينيو القدس به عبر البريد يعد إقراراً بأنهم أجنبون يقيمون على أرض أجنبية، الأمر الذي يكرس ضم القدس بالكامل إلى قبضة الاحتلال.
- ٤ . أن المطلوب من هذا المجلس هو إضفاء شرع ٢٠٠٦، أو سلو، و إفراز مجلس ضعيف يوقع الخطوات المقبلة لمراحل الحل النهائي.
- ٥ . لا يتواءم أو سلو مع المبادئ التي قامت ٢٠٠٦، حركة (حماس) .

(١) الفالوجي ، عماد عبد الحميد " درب الأشواك حماس ، الانتفاضة ، السلطة " ، الطبعة الأولى ، دار الشروق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٢ ، ص ٤١٤ .
(٢) الحروب. خالد: " حماس الفكر و الممارسة السياسية " ، مرجع سابق ذكره، صفحة ٢٤٩ .

و في تاريخ ١٩٩٦/١/٢٤ أصدرت حركة (حماس) بياناً عام ٢٠٠٦، بعنوان "حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بشأن نتائج انتخابات الحكم الذاتي " الذي أكدت فيه على ستة نقاط و أمور منها أنه " إذا أراد المجلس التشريعي المنتخب أن يثبت أنه غير مقيد باتفاقيات أوسلو فإننا ندعوه إلى رفض اتفاقيات أوسلو و العمل على إسقاطها ، و عند ذلك فسيجد كل العون و التشجيع من حركة (حماس) و كل جماهير الشعب الفلسطيني التي ترفض رفضاً قاطعاً أن يستمر الاحتلال في الهيمنة على أرضنا و مقدساتنا و ثرواتنا ، و يسيطر على القدس ، و يهمل قضية اللاجئين . (١)

ثم جاءت الانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦ ، و التي شاركت فيها (حماس) ، و حصلت على أغلبية مقاعد المجلس التشريعي ، و بالتالي تكون (حماس) قد تحولت من الرفض إلى السلطة ، و الدخول و المشاركة في السياسة . و سأقوم في البحث الخامس من هذا الفصل بشرح و تفصيل ذلك .

لكن ما يلاحظ على رفض (حماس) للمشاركة في الانتخابات، لم يكن رفضاً نابعاً من موقف ديني بل من موقف سياسي.

(١) بيان (حماس) بعنوان " حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بشأن نتائج انتخابات الحكم الذاتي "، ٩٩٦/١/٢٤ جريدة الأيام الفلسطينية.

والجدول التالي يبين التحولات السياسية التي حصلت على الخطاب الفكري والسياسي لحركة حماس حيث يبين خطابات حركة حماس قبل المشاركة السياسية والتي كانت تستند إلى الميثاق وخطابات حركة حماس بعد المشاركة:

المبدأ	موقف حركة حماس في السابق (قبل المشاركة السياسية)	موقف حركة حماس الآن (بعد المشاركة السياسية)
مبدأ الأرض	حسب ميثاق حركة حماس أن فلسطين أرض وقف إسلامي لا يجوز التنازل عن أي جزء من فلسطين وتحرير كامل فلسطين من البحر إلى النهر، وإقامة دولة فلسطينية على كامل فلسطين.	حركة حماس تطالب بالانسحاب الإسرائيلي إلى حدود السابع من حزيران ١٩٦٧، أو الانسحاب من أي جزء من فلسطين ولا تمنع من قيام دولة فلسطينية على أي جزء تتسحب منه إسرائيل.
مبدأ التفاوض والاعتراف بإسرائيل	حركة حماس ترفض التفاوض مع إسرائيل أو الاعتراف بها على اعتبار أنها عدو اغتصب أرض فلسطين	حركة حماس تبدي قابلية للتفاوض ولا تمنع من عقد هدنة مع إسرائيل لمدة عشر أو عشرين سنة وبعض القيادات قالت أن إسرائيل أصبحت أمر واقع لا مغرصة
الحلول السلمية	حركة حماس ترفض الحلول السلمية والاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير مع إسرائيل	خطابات حماس تدل على قبول الحل المرهلي ولا تعارض أي انسحاب إسرائيلي من أي جزء من فلسطين ولا تعارض قيام دولة فلسطينية على أي جزء ينسحب منه إسرائيل كذلك قبولها مبدأ الهدنة
المشاركة السياسية والانتخابات	حركة حماس كانت ترفض المشاركة في الانتخابات التشريعية التي جرت عام ١٩٩٦ على أساس أنها مرتبطة بمشروع مدريد وأسلو، ولا تتواءم مع المبادئ التي قامت عليها الحركة	مشاركة حركة حماس في الانتخابات التشريعية التي جرت عام ٢٠٠٥ وحصلت على أغلبية المقاعد
مبدأ المقاومة	كانت حركة حماس تعتمد على أسلوب المقاومة كأساس في كل خطاباتها وكان لها النصيب الأكبر من العمليات الجهادية أثناء الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧) وانتفاضة الأقصى ٢٠٠٠	ما يلاحظ أن هناك نسبة تدني كبيرة بل التوقف التام عن القيام بالعمليات الجارية ضد إسرائيل منذ وصولها إلى السلطة وأخذت تتبع الأسلوب السلمي وأسلوب الحوار في خطاباتها.

المبحث الرابع: أسباب و دوافع تحولات الخطاب الفكري و السياسي لحركة حماس

إن المتابع لموقف حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من قضية المشاركة السياسية يلاحظ تحولاً واضحاً ؛ حيث أنه في الوقت الذي كانت المشاركة السياسية المتمثلة في تكوين الأحزاب و الدخول في الانتخابات أمراً محرماً قطعياً و محظوراً ، طورت الحركة (حماس) مواقفها بناءً على التطورات السياسية في البلدان العربية و المجتمع الدولي و شاركت في الانتخابات.

إن تنامي عدد أتباع الحركة الإسلامية دفعها إلى الاستفادة من هذه الشعبية المتصاعدة رغبةً في التغيير و المشاركة السياسية المستندة إلى قواعد اللعبة السياسية بشكل قانوني ، هذا ما أكده جميع المرشدين العامين لحركة الإخوان ، فقد صرح الأستاذ عمر التلمساني المرشد الثالث "نحن نملك قاعدة شعبية كبيرة ، إن لم نستفد منها فسوف يستفيد منها غيرنا ، و لم يبقَ لنا إلا التفكير في قناة شرعية نستطيع الوصول عن طريقها إلى البرلمان " ، و أكد الأستاذ محمد حامد أبو النصر هذا الموقف (١).

و جاء تكوين الحركة الإسلامية في قطاع غزة و الضفة الغربية امتداداً للحركة في مصر ، و بالتالي تأثرت بفكرها و مواقفها السياسية ، و من هنا لمل أتيحت لها الفرصة لم تتردد ، إذ بعد الاحتلال الإسرائيلي عام ١٩٦٧ ، بدأت الحركة في إعادة ترتيب صفوفها و العودة إلى العمل ، و عندما اطمأنت إلى قدرتها التنظيمية قررت الدخول في انتخابات جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني مع مطلع الثمانينات ، و قامت بالتحالف مع حركة فتح في هذه الانتخابات . و عندما نشطت الحياة النقابية و المؤسساتية و خصوصاً اتحادات طلاب الجامعات في الضفة و القطاع دخلت الحركة الإسلامية جميع هذه الانتخابات تقريباً .

ورفضت حركة (حماس) المشاركة في الانتخابات التشريعية عام ١٩٩٦ ، على أساس أنها تقوم)، الانتخابات على مرجعية أو سلو، و بقي هذا الموقف على ما هو عليه حتى بعد اندلاع انتفاضة الأقصى المباركة عام ٢٠٠٠ ، فتصاعدت المقاومة الفلسطينية عامة و الإسلامية خاصة ، و قد دفعت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) ثمناً باهظاً في هذه الانتفاضة .

(١) نوفل أحمد سعيد و آخرون " الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥ ظروفها و آلياتها و نتائجها " ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ، الأردن ، ٢٠٠٥ ، صفحة ٤٤ .

وفي الوقت ذاته أفقدت الانتفاضة إسرائيل صوابها و الكثير من مقدراتها ، بل ذهب البعض في إسرائيل إلى التصريح بأن هذه الانتفاضة قد ألقّت الكثير من الأسئلة حول وجود إسرائيل و مستقبلها .

هذا المناخ الذي دفع شارون إلى التفكير في الانسحاب من بعض المستوطنات في غزة والضفة رغم أنه كان يصرح بأن هذه المستوطنات لعل نفس أهمية تل أبيب ، ثم صعد شارون موقفه فقرر الانسحاب من قطاع غزة بالإضافة إلى أربع مستوطنات من الضفة الغربية .

رأت حركة (حماس) أن خروج إسرائيل من قطاع غزة و أربع مستوطنات في الضفة من طرف واحد و دون اتفاقيات هو انتصار للمقاومة ، مما ألغى عملياً جميع الاتفاقيات التي وقعت سابقاً كي تنظم العلاقة بين السلطة الوطنية و إسرائيل ، و بالتالي فإن العذر الذي منع حركة (حماس) من المشاركة السياسية قد زال فعلياً .

كذلك فقد استطاعت حركة (حماس) أن تضاعف من شعبيتها في هذه المرحلة (مرحلة الانتفاضة)، ثم أرادت أن تجني ثمار التضحيات الكبيرة التي قدمتها في أثناء الانتفاضة فرفعت شعار "شركاء في الدم شركاء في القرار " .

كذلك رغبتها في تخفيف الآلام التي عاناها الشعب الفلسطيني على أثر سلبات السلطة الفلسطينية كالفساد و غياب سيادة القانون و السرقات المنظمة و غير ذلك ، كما أن الحركة (حماس) تريد أن توقف مسلسل الانهيار و التراجع الذي تتعرض له السلطة ، بالإضافة إلى إثبات نفسها بوصفها قوة سياسية قادرة على العطاء في مختلف المجالات الحياتية .

لذلك عندما قررت السلطة فتح باب التسجيل للسجل الانتخابي و أعلنت عن موعد الانتخابات، أخذت الحركات الإسلامية الأمر على محمل الجد و قررت أن تدخل في العملية السياسية؛ لذلك دعت عناصرها وأنصارها و المتعاطفين معها إلى المبادرة و التسجيل، وقامت بإصدار بيانات و نشرات تدعو المواطنين إلى المسارعة في التسجيل .

و في مقابلة أجريت مع الدكتور عاطف عدوان المحسوب على حركة (حماس) ، من قبل مركز دراسات الشرق الأوسط ، بشأن الانتخابات التشريعية الثانية ، قال عدوان " أن حركة (حماس) تهدف إلى عكس قوتها الشعبية و العسكرية في البنية السياسية الفلسطينية ، و ذلك على ما يبدو لتكون (حماس) طرفاً فاعلاً في القرار السياسي الفلسطيني " (١). كما لعبت العمليات المقاومة لحركة (حماس) داخل إسرائيل و العدوان الإسرائيلي دور كبير في زيادة شعبية حركة (حماس) .

(١) نوفل أحمد سعيد و آخرون " الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥ ، مرجع سابق ذكره ، صفحة ١٩ .

و في مقالة نشرت على الانترنت بعنوان " حماس بين التصادم مع خطاب الرئيس عباس و التكيف البرنامجي على أساس القواسم المشتركة " يقول الدكتور غازي حمد (القيادي في حركة (حماس) و رئيس تحرير صحيفة الرسالة) : " إن (حماس) لديها خطوط سياسية واضحة كونها ليست ضد الحل السياسي ، و هي مع دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧ ، بالإضافة إلى أنها ليست ضد أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية الملف السياسي " ، معتبراً هذه العوامل الثلاثة تشكل قواسم مشتركة للجميع كونه متفق عليها ، سواءً كانت السلطة فتح أو الجبهة الشعبية أو غيرها .

وحول التغيير الذي وقع في برنامج (حماس) السياسي و الاجتماعي بعد وصولها إلى المجلس التشريعي عن قبل وصولها ، رأى الدكتور حمد بأن (حماس) تعيش تغيرات سياسية في حين أنها تشير باتجاه التوافق الوطني والواقعية السياسية، وأيضاً باتجاه اختراق الساحة الدولية نحو صفحة جديدة في العلاقات الدولية.

وبالنسبة للحل السياسي أشار د. حمد بان (حماس) كانت تؤمن بأن المقاومة هي الخيار الأوحده ، لكنها الآن تؤمن بالمزاوجة بين العمل السياسي و العمل المقاوم ، وهذا بحد ذاته تغير في مواقف وسياسات (حماس) ذلك أنها أصبحت أكثر انفتاحاً في موضوع العلاقات الوطنية وفي موضوع الشراكة السياسية.

وقال د. حمد: إن (حماس) كانت ترفض في السابق المشاركة في السلطة والحكومة، ولكنها الآن أصبحت هي الحكومة والسلطة، وهي الآن ستعيد النظر وستتعامل مع الاتفاقيات بواقعية تميز ما هو لصالح الشعب الفلسطيني، وما هو ضد مصلحة هذا الشعب^(١).

لقد رفعت حركة (حماس) شعار في الحملة الانتخابية شعار التغيير والإصلاح، وأكدت على شرعية المقاومة بمختلف الوسائل السياسية والعسكرية بالإضافة إلى إدانة كل أشكال الاحتلال في فلسطين.

لذلك لم يكن دخول (حماس) إلى الساحة السياسية تخلياً عن المقاومة، بل محاولة لإعطاء المقاومة شرعية سياسية، وهذا ما جاء في برنامجها الانتخابي، ولكن المشكلة الرئيسية التي واجهت حكومة (حماس) هو كيفية مواجهة توظيف البعض لعمليات المقاومة في سبيل إسقاط حكومة (حماس)، فهي لا تستطيع الطلب بوقف عمليات المقاومة، لان ذلك يُعد خروجاً عن نهج المقاومة، ومن جهة ثانية لا تستطيع أن تصعد عسكرياً في الوقت التي تحارب فيه

(١) موقع على الانترنت " www.google.com " حول خطاب حماس السياسي.

داخلياً وإقليمياً ودولياً وإسرائيلياً، لكن سلوك (حماس) الجديد أتى متوافق مع البرنامج الانتخابي من خلال موقفها المؤيد لعمليات المقاومة.^(١)

إن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) قد استفادت من سوء الأداء المالي والإداري للتيار الثاني الذي كان يسيطر على السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، ومن تفشي الفساد والمحسوبية إضافة إلى عدم تحقيق تقدم في المسار السياسي بالاعتماد على منهج الحلول المنقوصة والجزئية، ورفعها شعار الإصلاح والتغيير، فقد استطاعت حصر مقاعد المجلس التشريعي بصورة واسعة، أهلها من تشكيل الحكومة.

كذلك نجاح العمليات التي كانت تقوم بها حركة المقاومة الإسلامية (حماس) داخل الأراضي الإسرائيلية، وكثرة عددها زادت من شعبية حركة (حماس) داخل صفوف الشعب الفلسطيني، وزاد من شعبية أعضاء حركة (حماس) مما دفعها إلى الاستفادة من هذه الشعبية المتصاعدة رغبة في التغيير والمشاركة السياسية المستندة إلى قواعد اللعبة السياسية، وبشكل قانوني وهذا ما كانت تفتقده حركة الإخوان المسلمين في مصر، والذي انتهجه حركة (حماس) كونها خرجت من رحم هذه الحركة.

ويأتي هذا النجاح الكبير لحركة (حماس) كنتيجة مباشرة لفشل سياسات السلطة الفلسطينية، في تحقيق التنمية والحرية والأمن للشعب الفلسطيني، فضلاً عن انتشار الفساد والمحسوبية في صفوف السلطة الفلسطينية، كما أن فشل إستراتيجية السلطة في التعامل مع الكيان الإسرائيلي، والولايات المتحدة الأمريكية في العملية التفاوضية التي أدت إلى فقدان الشعب الفلسطيني لجملة من حقوقه التاريخية والسياسية منذ اتفاق أوسلو ١٩٩٣.

كذلك فإن تعنت و تصلب إسرائيل في الالتزام بالاتفاقيات الموقعة مع السلطة الفلسطينية، و عدم جدية اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي، روسيا، و الأمم المتحدة) في الالتزام بمبدأ السلام العادل و إقامة دولة فلسطينية، و الالتزام بقضايا الحل النهائي، و الانحياز الكامل للرؤية الإسرائيلية، أدى ذلك إلى إفشال سياسات السلطة، و إظهارها بمظهر العاجز و المفرط بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني. و حسب رؤية حماس فإن المقاومة هي طريق الأسلم لتحقيق المكاسب.

و يمكن أن نخلص إلى الأسباب و الدوافع التي أدت إلى تحولات الخطاب الفكري و

السياسي لحركة حماس منذ عام ١٩٩٦ حتى مشاركتنا بالانتخابات التشريعية الثانية عام ٢٠٠٦

(١) سعد، وائل احمد "الحصار دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني ومحاولات إسقاط حكومة حماس"، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦، ص ١٠١.

١. الشعبية المتصاعدة التي تحظى بها حركة (حماس) بين صفوف الشعب الفلسطيني، دفعها إلى الاستفادة من هذه الشعبية و حان الوقت لجني ثمار هذه الشعبية.
٢. التأثير بفكر حركة الإخوان المسلمين في مصر، و التي تعتبر الحركة الأم لحركة حماس .
٣. خروج إسرائيل من قطاع غزة، و أربع مستوطنات في الضفة الغربية، اثر انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، و رأت حماس أن ذلك انتصار للمقاومة.
٤. رغبة حركة (حماس) في تخفيف الآلام التي عاناها الشعب الفلسطيني، اثر السلبات التي عاينتها السلطة الفلسطينية من فساد و محسوبية.
٥. حسب برنامج (حماس) الانتخابي، فان دخول حركة (حماس) إلى الساحة السياسية، لم يكن تخلياً عن المقاومة، بل محاولة لإعطاء المقاومة شرعية سياسية، حسب ما جاء في برنامجها.
٦. الفشل الذي كانت تعانيه السلطة الفلسطينية، حسب اعتقاد حركة حماس من فساد مالي و الفشل في تحقيق مكاتب للشعب الفلسطيني، عن طريق التفاوض مع إسرائيل، وتعنت إسرائيل، دفع حركة (حماس) إلى الاستفادة من ذلك و رفع شعار الإصلاح و التغيير.

المبحث الخامس:

فوز حماس بالانتخابات التشريعية ووصولها إلى السلطة:-

كان قرار حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بالمشاركة في النظام السياسي الفلسطيني وسلطة الحكم الذاتي، لافتاً ومثيراً للتساؤل، وبرزت الاستثنائية لقرار (حماس) منذ صدوره في شتاء ٢٠٠٥، ترددت أسئلة كثيرة، حول مغزاه ودلالاته وأسبابه وأهدافه ومراميه القريبة والبعيدة المضمرة والمعلنة، وتداعياته على حال القضية الفلسطينية وآمالها^(١).

وعليه بدأت حركة (حماس) وكأنها ألفت بخطواتها بالتزامن والتوازي يضعه أحجار في أكثر من بركة طال الظن برتبته وخمولها، فلسطينياً وإسرائيلياً وعربياً وإقليمياً ودولياً، ومن هذه الأمور التي أحدثتها هذه الخطوة في هذه الدوائر على مدار عام بأكمله كدنا نفهم أن هذه الحركة قد اكتسبت سمات القوة السياسية المؤثرة في النطاق الفلسطيني المحلي، هذا الفهم بات يقيناً منذ إعلان نتائج انتخابات مجلس سلطة الحكم الذاتي الفلسطيني الشهير بالمجلس التشريعي، التي أجريت بمشاركة (حماس) في ٢٥ يناير ٢٠٠٦.

وتعد الانتخابات الفلسطينية التشريعية التي جرت يوم الأربعاء ٢٥ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، الثانية منذ العام ١٩٩٦، حيث كان من المفترض إجراء هذه الانتخابات في مطلع عام ٢٠٠٠، ولكنها تعطلت بسبب اندلاع الانتفاضة الثانية (الأقصى)، وظروف الاحتلال، إضافة إلى تخوف حركة (فتح) بزعامة عرفات من نفوذ (حماس) المتنامي، على مستقبل قوتها في المجلس التشريعي.

وفي إعلان القاهرة بتاريخ ١٧ / آذار / مارس ٢٠٠٥ تم الاتفاق بين كافة الفصائل الفلسطينية وبحضور رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس، على إجراء الانتخابات التشريعية، في تموز / يوليو من العام نفسه، لكن الانتخابات تأجلت إلى كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦، ويعزو العديد من المحللين أسباب التأجيل إلى رغبة حركة (فتح) في انتظار نتائج الانتخابات البلدي، أملاً في تحقيق نتائج جيدة تشكل حافزاً ص للحركة، ومن ثم تجاوز فترة التهدئة المتفق عليها، والضغط على الفصائل الفلسطينية لتمديدتها بهدف إجراء الانتخابات.

(١) الأزعر. محمد خالد (معني فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية)، مجلة شؤون عربية، عدد ١٢٥، ٢٠٠٦، القاهرة، ص ٤٤.

المطلب الأول: مشاركة حركة (حماس) في الانتخابات:-

لقد رفضت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) المشاركة في الانتخابات التشريعية التي كانت تحت مسمى الحكم الذاتي، على أساس أن هذه الانتخابات تجري على مرجعية اتفاق أسلو ١٩٩٣، الذي رفضته حركة (حماس) على أساس انه لا يتواءم مع المبادئ التي قامت عليها الحركة الإسلامية، ورفض الحركة لجميع إفرزات هذا الاتفاق، لكن حصلت هناك مفارقة متمثلة في تحول حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من الرفض إلى المشاركة في هذه الانتخابات (الثانية).

جرت في يوم الأربعاء ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦، الانتخابات الفلسطينية وحقق فيها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، فوزاً كاسحاً على منافستها حركة (فتح) وحصلت حركة (حماس) على ٧٦ مقعداً من أصل ١٢٢ هم مجموع أعضاء البرلمان، ونالت حركة (فتح) ٤٦ مقعداً (١).

وقد جرت هذه الانتخابات في ظل رفض إسرائيل، والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، مشاركة حركة حماس فيها، وتهديداتها بقطع المعونات المالية عن الشعب الفلسطيني، في حال فوز (حماس) واشتراكها أو تشكيلها للحكومة الفلسطينية القادمة. ورغم انتهاء مدة التهدئة مع نهاية كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٥، التي تم الاتفاق عليها بين كافة الفصائل الفلسطينية في سياق إعلان القاهرة، فإن حركة (حماس) قد التزمت بها عملياً بهدف المساعدة في تهيئة الأجواء المناسبة للانتخابات.

ولا شك بان فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس) يحتاج إلى وقفة تأمل من قبل المهتمين بالشأن الفلسطيني، حيث وضع فوز (حماس) الكاسح تساؤلاً كبيراً حول مستقبل الحركة الإسلامية في العالم العربي والإسلامي، وحول طبيعة تحالفاتها المحلية والإقليمية والدولية.

لقد رفضت حركة (حماس) المشاركة في الانتخابات السياسية السابقة بناء على تبريرات وأرضيات عقائدية ايولوجية وسياسية، ولكن يبدو أن حركة (حماس) بدأت تدرك جيداً أن جناحها العسكري قدم العشرات من العمليات الفدائية، وأن هذه الجهد العسكري لا بد أن يتوازي ويتزامن مع رافقه سياسية قوية حتى تستطيع حركة (حماس) قطف ثمار سياسية (٢)

(١) الجزيرة نت. (فوز حماس ومستقبل القضية الفلسطينية)، من موقع الجزيرة الإلكتروني www.Aljazeera.net/news/archire?ArchireId=59792.

(٢) يوسف، أيمن طلال "النظام السياسي الفلسطيني ١٩٩٦ - ٢٠٠٦ من الأحادية إلى الاستقطاب الثنائي"، مجلة المستقبل العربي، عدد ٣٣٤، مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥، ص ٤٩.

ومن الواضح أن حركة (حماس) استطاعت خلق معادلة من التوازن ، توازن فيها بين السياسي والمقاوم بشكل يكفل للحركة مخاطبة الجماهير بلغتين: لغة المقاومة ولغة صندوق الاقتراع، وكلتا اللغتين بحاجة أي حاضنة جماهيرية واسعة، بشرط خوض (حماس) أشكال جديدة من النضال والمقاومة والكفاح، فحتى تستطيع أن توازن وتوازي بين السياسية والسلطة من جهة ومن جهة المقاومة من جهة أخرى^(١).

لذلك فإن الحركات الإسلامية السياسية، ومنها حركة حماس التي تمتاز بالوسطية والاعتدال داخل الطيف الإسلامي العام، أخذت تقرأ خارطة السياسة الإقليمية والدولية في درجة تسمح لها بتحويل نشاطها الاجتماعي الوعظي، والاقتصادي الخيري، إلى استثمار سياسي، يؤهلها لاعتلاء مناصب سياسية تكون فيها قادرة على اتخاذ قرارات سياسية حصرية تخص للأمة والدولة والمجتمع.

وتعد مشاركة (حماس) في هذه الانتخابات التشريعية الثانية، خطوة ايجابية ومسئولة اتجاه ديمقراطية النظام السياسي الفلسطيني، ومؤسسة الحياة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، مع هذا تحتاج حركة (حماس) أن تخلق توازناً واضحاً بين بعدين: العقائدي، الأيدلوجي من جهة والسياسي البراغماتي من جهة أخرى، حتى تستطيع أن تبقى وان تصمد داخل اللعبة السياسية^(٢).

وضع إعلان حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في شهر أكتوبر ٢٠٠٥، نيتها خوض الانتخابات التشريعية الفلسطينية الثانية، التي تقرر أن تجري في الخامس والعشرين من يناير ٢٠٠٦، أعلنت الحكومة الإسرائيلية بقيادة شارون رفضها هذه الانتخابات، وأكدت أنها لن تسمح بإجراء انتخابات فلسطينية تشارك فيها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وبعد ذلك بدأت تل أبيب حملة دبلوماسية باتجاه الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي، لضمان مساندة موقفها للضغط على السلطة الفلسطينية لمنع حركة (حماس) من خوض الانتخابات، أو يتفهم أي موقف إسرائيلي متشدد تجاه الفلسطينيين^(٣).

لقد مثلت نتائج الانتخابات صدمة للحكومة الإسرائيلية، التي غاب عنها رئيسها شارون بسبب المرض، وبدأت موجة جديدة من الانتقادات لأجهزة الأمنية الإسرائيلية، بسبب فشلها في التنبؤ بفوز (حماس)، وحصولها على الأغلبية المطلق في المجلس (٧٤ مقعد من ١٢٢ مقعد) التي تكفي لان تشكل الحكومة بمفردها.

(١) المصري، الهاني "الجمع ما بين السلطة والمقاومة"، جريدة الأيام، فلسطين ١١ / ٢ / ٢٠٠٦ صفحة ٢٢.

(٢) حافظ، صلاح الدين "تيارات دينية أمام تحديات الحكم"، جريدة الأيام، فلسطين، ٢ / ٢ / ٢٠٠٦، ص ١٨

(٣) جاد، عماد "التداعيات المتوقعة للانتخابات الفلسطينية والإسرائيلية على القضية الفلسطينية"،

مجلة شؤون عربية، مصر، عدد ١٢٦، ٢٠٠٦، ص ١٣.

ومع إعلان هذه بدأت الحكومة الإسرائيلية في توظيفها عبر إعادة التأكيد على أن إسرائيل لن تتعامل مع حكومة تشكلها حركة (حماس)، وعملت على دفع القوى الكبرى إلى تبني هذا الموقف، والتمهيد لقبول أي قرار إسرائيلي من منطلق عدم وجود شريك فلسطيني للسلام. لقد كان موقف حركة (حماس) في البداية متباين بين الداخل والخارج، فكان موقفها في الخارج رفض المشاركة السياسية في الانتخابات بحجة ما يلي:

١. أن الانتخابات لن تكون نزيهة ولا حرة ولا ديمقراطية، لأنها تتم ضمن الاحتلال الإسرائيلي.

٢. أنها توجي إلى إضفاء شرعية شعبية خادعة ومزورة، على اتفاق أسلو غير الشرعي.

ثانياً: فوز حركة حماس وتشكيل الحكومة.

شكلت الانتخابات التشريعية نقطة تحول في تاريخ الانتخابات العربية، حيث فوجئ المراقبون بفوز حركة (حماس) ب (٧٦) مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي ال (١٣٢)، فضلاً عن أربع مقاعد لمستقلين فازوا بدعمها، مما يعطيها القدرة على تشكيل حكومة منفردة.

جدول رقم (٢) نتائج الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦ (١)

اسم القائمة	عدد الأصوات	النسبة المئوية	عدد المقاعد
قائمة التغيير والإصلاح (حماس)	٤٤٠٤٠٩	٤٤,٤ %	٧٤
قائمة حركة الفتح	٤١٠٥٥٤	٤١,٤ %	٤٥
قائمة الشهيد أبو علي مصطفى	٤٢١٠١	٤,٢ %	٣
قائمة البديل (ائتلاف الجبهة الديمقراطية وحزب الشعب وفداً ومستقلين)	٢٨٩٧٣	٢,٩ %	٢
قائمة فلسطين المستقلة	٢٦٩٠٩	٢,٧ %	٢
قائمة الطريق الثالث	٢٣٨٦٢	٢,٤ %	٢
المستقلون المدعومون من حماس	٤٣١٢٠	٤,٣ %	٤
المجموع			١٣٢

(١) مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، انظر:

<http://www.pnic.gov.ps/arabic/gover/elections/result.htm>

لم يتوقع احد مثل هذه النتيجة فأخر استطلاع للرأي كان يرجح حصول حركة (فتح) على أغلبية المقاعد، ففي ٢٠ - ٢١ كانون الثاني / يناير ٢٠٠٦ كانت النتيجة حسب استطلاع مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية في جامعة النجاح ٣٩% لحركة (فتح)، و ٢٣,٤% لحركة (حماس) أي تقدم حركة (فتح) على (حماس) بشكل كبير^(١).

وهذا ما كانت تتوقعه حركة (فتح) نفسها، فبعد اقل من ساعة على إقفال صناديق الاقتراع، أعلن محمد أشتيه المسئول في الحملة الانتخابية لحركة (فتح) أن الحركة فازت بارتياح، وقال أشتيه: "نحن واثقون أن حركة (فتح) فازت في الانتخابات بنسبة تسمح لها بتشكيل الحكومة"، وقال نبيل شعث مدير الحملة الانتخابية لحركة (فتح): "أن الحركة حصلت على ٤٢% من الأصوات، بينما حصلت حركة (حماس) على ٣٥%"^(٢).

ولكن النتائج الفعلية جاءت على عكس التوقعات، فلم تحصل حركة (فتح) إلا على ٤٥ مقعداً، وفي الوقت نفسه حصلت حركة (حماس) على ٧٦ مقعداً، مما يؤهلها بتشكيل الحكومة، يعني أن حركة (حماس) فازت بفارق كبير جداً لم يكن متوقع من الجميع.

لقد انطلقت حركة (حماس) بشكل قوي مستندة إلى هذه النتائج الحاسمة، فأطلقت شعار مشروع التغيير والإصلاح وهو الشعار الذي رفعته أثناء الحملة الانتخابية، وفي هذا النطاق لا بد من ذكر المحددات الرئيسية لبرنامج حركة (حماس) الانتخابي، فقد ارتكز نطاق العمل الحكومي لحركة (حماس) على محددات هذا البرنامج، نذكر منها^(٣):

١. أكدت حركة (حماس) في برنامجها الانتخابي على تأييدها لدولة فلسطينية على كامل أراضي الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ولكن دون التنازل عن أراضي فلسطيني التاريخية (وهذا شبيه بالمبادرة التي طرحها العديد من القيادات لحركة (حماس) بإقامة هدنة طويلة الأمد دون الاعتراف بدولة إسرائيل على أرض فلسطين)

٢. التمسك بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى الأراضي التي اخرجوا منها، وهو ما تعارضه إسرائيل وترى فيه خطراً على وجودها.

٣. التأكيد على شرعية المقاومة، بمختلف الوسائل السياسية والعسكرية، بالإضافة إلى إدانة كل أشكال الاحتلال في فلسطين والعراق.

(١) مركز استطلاعات الرأي والدراسات المسحية، جامعة النجاح الوطنية، انظر

<http://www.najah.edu/ARABIC/center/poll/poll16.htm>

(٢) سعد، وائل أحمد" الحصار دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني"، مرجع سابق، صفحة ٢٣.

(٣) برنامج حركة حماس الانتخابي، انظر الملحق رقم (٢).

٤. بناء نظام اقتصادي فلسطيني مستقل عن الاقتصاد الإسرائيلي وربطه بالعالم العربي والإسلامي.

٥. القضاء على كل أشكال الفساد ومكافحة التسبب في الأداء الحكومي وإهدار المال العام.

٦. التحق من ملفات الفساد المالي والإداري، ومعاقبة المفسدين وتبني سياسة من أين لك هذا؟؟.

لم يكن هذا البرنامج مجرد وسيلة انتخابية، بل كان خطة عمل حكومية، لكن أولوياتها المستقبلية في المجال الاقتصادي والأمني والسياسي، فقد أوضح إسماعيل هنية بعد أيام قليلة من ظهور النتائج أن حركة (حماس) تعتزم تنظيم أوسع ورشة وطنية عبر استضافة خبراء في كافة المجالات والتخصصات بهدف تقديم خطة وطنية شاملة لإنقاذ الوضع والاقتصاد الفلسطيني، كما دعا اللجنة الرباعية إلى تفهم الواقع الفلسطيني وعدم قطع المساعدات، وقال هنية بإمكان الرباعية الدولية أن تتأكد وتعرف الوجهة التي ستذهب إليها هذه الأحوال، وذلك عبر يتم التوافق عليها^(١).

أما فيما يتعلق بنظرة (حماس) للأجهزة الأمنية، فقال هنية: "إن حماس قادمة لتعزيز الوحدة وحماية المؤسسة الأمنية، وتفعيلها وفق وظائف تخدم البعد الوطني الخالص"، وطمأن أفراد الأجهزة الأمنية، قائلاً: "كل منهم آمن على رزقه، وعلى راتبه، وعلى وظيفته، وعلى أسرته، من أعلى رتبته عسكرية إلى أدناها"، كما أكد على حق الشعب الفلسطيني في الدفاع عن نفسه في ظل الاحتلال^(٢).

لقد حرصت حركة (حماس) بعد فوزها على إشراك مختلف القوى الفلسطينية، بما فيها حركة (فتح) في حكومة وحدة وطنية، فقد قال هنية عد إعلان النتائج بأيام قليلة: "أن (حماس) ستجري مشاورات مع كافة الكتل البرلمانية التي فازت بالانتخابات خاصة الإخوة في حركة (فتح)، وكذلك مع عدد من الشخصيات ذات الاختصاص والصلة"، وأضاف: "أن (حماس) آمنت بالشراكة السياسية، وفتح الباب واسعاً أمام الطاقات والكفاءات لتعمل على إنقاذ الوضع"، وسرعان ما دخلت (حماس) في حوار مع مختلف القوى الفلسطينية، في محاولة لإيجاد القواسم المشتركة من أجل تشكيل حكومة وحدة وطنية^(٣).

لقد جسدت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) من جديد مبدأ الوحدة، فدعت جميع الفصائل الفلسطينية إلى مشاركتها في هذه الحكومة، فرفض الجميع لاعتبارات خاصة بهم، وشكلت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) حكومة الشعب الفلسطيني، مع ترك الباب مفتوحاً أمام المخلصين من

(١) جريدة الأيام، فلسطين، ٣١/كانون الثاني/يناير/٢٠٠٦.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) جريدة الأيام، مصدر سابق، ١، فبراير، ٢٠٠٦.

أبناء شعبنا الذين يريدون الانضمام إلى هذه الحكومة، وعملت من خلال مواقفها المتعددة على حماية المشروع الفلسطيني، وترسيخ الثوابت الفلسطينية، وإضفاء الشرعية على المقاومة الفلسطينية، وإعادة القضية الفلسطينية إلى موقفها ومكانتها^(١).

لقد كان هناك نقاط التقاء كثيرة بين البرنامج الذي تقدمت به حركة (حماس) وما طالبت به بعض الفصائل الفلسطينية، ولكن كان من الصعب التوفيق بين نقاط الخلاف المتعلقة بالذات بالمواقف السياسية، حيث قال جميل مجدلاوي عضو القيادة السياسية للجبهة الشعبية: "أن مساحة الاتفاق واسعة من خلال الاتفاق على الجوانب الداخلية، والحريات الديمقراطية والاجتماعية والجوانب الاقتصادية التي سيتضمنها برنامج الحكومة"^(٢).

وكانت نتيجة هذه الانتخابات حصول حركة (حماس) على غالبية المقاعد في المجلس التشريعي الفلسطيني، فقد حصلت على ٧٦ مقعداً من مقاعد المجلس التشريعي، وهذا المدخل له إفرزاته وتحدياته بالنسبة للحركة، وذلك من خلال عدة جوانب:

١. لأول مرة في التاريخ المعاصر تفوز حركة إسلامية، وبطريقة ديمقراطية تؤهلها إلى استلام مقاليد الحكم في العالم العربي، وكذلك الطبيعية الفكرية والأيدلوجية لحركة (حماس) المبينة على أساس المقاومة، ومن هنا رسم هذا الفوز صورة ذات منطقتين متناقضتين بالنسبة لحركة (حماس)، الوجه الأول: أن على (حماس) أن تنجح: لأن خسارتها تعني لمشروع إسلامي عالمي.
٢. إن نجاح (حماس) تأتي من قدرتها على المقاومة للمحتل بوصفها طليعة للحركات الإسلامية، وصاحبة نموذج، قد لا تتأثر هي وحدها بفشله أو إخفاقه، مع الحفاظ في نفس الوقت على كينونتها بصفتها حركة مقاومة ورافضة لتساوم مع مدخلات ومخرجات العملية السلمية، فيما يخص القضية الفلسطينية^(٣).

فبعد فوزها بالانتخابات قامت حركة (حماس) بتحريك إعلامي اتسم بكثير من الوعي، وتمثل ذلك في عدد من اللقاءات الإعلامية أجراها عدد من قادة (حماس) في عدد من المحطات التلفزيونية والإذاعية ووكالات الأنباء العالمية، حيث عكست تلك اللقاءات تفهم الحركة بخطورة الرأي العام العالمي.

(١) بيان صدر في مدينة طولكرم لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، شباط ٢٠٠٧.

(٢) جريدة الحياة الجديدة، ١٤ آذار/مارس/٢٠٠٦.

(٣) نعيير، راند" القضية الفلسطينية بقيادة حماس التغيرات وآفاق المستقبل"، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ٣، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، صفحة ٧٥.

إضافة إلى نشر عدد من المقالات لقادتها (قادة حماس) في عدد من الصحف العالمية التي يتم اختيارها بعناية، وهي صحيفة "واشنطن بوست" الأمريكية أكبر الصحف الأمريكية انتشاراً وتأثيراً، حيث كتب بها القيادي في حركة (حماس) الدكتور موسى أبو مرزوق مقالاً بعنوان "ماذا تريد حماس"، كما أختار خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة (حماس) صحيفة "الجارديان" البريطانية من أجل نشر مقال بعنوان "لن نبيع شعبنا ومبادئنا من أجل المساعدات الخارجية"، وهو ما نشرته صحيفة لوس انجلوس تايمز الأمريكية في اليوم التالي بعنوان "لن نعترف أبداً بدولة صهيونية"، بينما كتب محمد أبو طير النائب في المجلس التشريعي عن (حماس) في مدينة القدس في مجلة "نيوزويلا" تعقيباً بعنوان كونوا عادلين معنا".^(١)

واكتسبت هذه المقالات أهميتها في أنها كانت خطوة هامة لمخاطبة شعوب العالم في أكثر وسائل الإعلام نفوذاً، كما أنها شكلت إطار للملامح الأساسية للخطاب الإعلامي للحركة، وتعاطيتها مع المجتمع الدولي، والذي تمثل في عدة نقاط رئيسية:

١. أن حركة (حماس) فازت في انتخابات حرة نزيهة وشفافة يجب أن تحترم.
٢. أنها ستركز في الفترة القادمة على الأوضاع الداخلية وحل مشاكل الشعب الفلسطيني.
٣. أنها ترغب في سلام عادل، وتكره القتل وترفض العنف، وأن سبب المشكلات الحقيقية في المنطقة هو الاحتلال الإسرائيلي.
٤. أن الانحياز الغربي هو ما ساعد على استمرار هذه المشكلات، وأنه من الأفضل لهذه الدول أن تتعاون مع حماس بدلاً من التهديد بقطع المعونات.
٥. إن إقامة الدولة الفلسطينية سينيهي عملياً كل المشاكل الموجودة على الأرض، وذلك مع توضيح إصرار الحركة على عدم الاعتراف بإسرائيل في ظل عدم جدوى التفاوض معها.

لكن قيادات الحركة (حماس) لم تستطع السير في إتباع هذا النهج الإعلامي، برغم أهميته في توضيح الأهداف الفلسطينية، ومواجهة الدعاية الإسرائيلية، وذلك بسبب الحصار وتعدد الإشكالات في الداخل الفلسطيني.

على الرغم من كل الجهود والمسااعي التي قامت بها حركة (حماس) من أجل التوصل إلى قوائم مشتركة، إلا أنها لن تنجح في تشكيل حكومة وحدة وطنية، فقد رفضت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الدخول في الحكومة، وقد رأى رباح مهنا عضو المكتب السياسي للجبهة أن ما قدمته (حماس) من تنازلات في تفاصيل برنامج الحكومة "لا يلبي شروط الحد الأدنى لإشراكها

(١) موقع على الانترنت، انظر www.yahoo.com حول خطاب حماس السياسي وحماس والانتخابات.

(أي الجبهة) في الحكومة لذا قررت الجبهة عدم المشاركة"، وعزا سبب الرفض إلى عدم وجود نص صريح وواضح ينص على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني^(١).

وبعد فشل كل الجهود لتشكيل حكومة الوحدة الوطنية، قام رئيس الوزراء المكلف إسماعيل هنية بتقديم تشكيلة الحكومة إلى الرئيس محمود عباس، الذي استمهله يومين لدراسة هذه التشكيلة مع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل إعلان موافقته عليها^(٢).

وجاء رد الرئيس عباس بالموافقة في ٢٥/ آذار/ مارس/ ٢٠٠٦، مع التأكيد على عدم الرضا عن برنامج الحكومة، فقد جاء رد رسالة عباس قوله: "لقد أكدنا لكم أن الانتخابات التي نعتز بنجاح شعبنا في إجرائها، والتي نصر على ضرورة احترام العالم لنتائجها، ونرفض أي محاولة لمعاقبة شعبنا على خياره الديمقراطي فيها، لا نعني انقطاعاً أو انقلاباً على الركائز والمسؤوليات والالتزامات القانونية والسياسية للسلطة الوطنية الفلسطينية وبرامج مرجعيتها، المتمثلة في منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني في الوطن والشتات^(٣).

نالت الحكومة الثقة بغالبية ٧١ صوتاً مقابل ٣٦ ضدها وامتناع نائبين عن التصويت، وقد تألفت حكومة (حماس) من ٢٤ وزيراً، و ١٤ من الضفة الغربية، و ١٠ من قطاع غزة، بينهم امرأة ومسيحي، وقد كان الوجه الغالب على هذه الحكومة طابع المهنية والتكنوقراط، فقد ضمنت الحكومة العديد من أصحاب الشهادات العليا والمتخصصين العاملين في المجال السياسي.

(١) سعد، وائل أحمد" الحصار دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني . . ."، مرجع سابق، صفحة ٢٨.

(٢) جريدة النهار، بيروت، ٢٠/ آذار/ مارس/ ٢٠٠٦، ص٧.

(٣) جريدة الأيام، فلسطين، ٢٦/ أيار/ مارس/ ٢٠٠٦، ص٦.

المطلب الثاني: أهم التحديات والمآزق التي تواجه حركة وحكومة حماس.

لقد مثلت نتائج الانتخابات صدمة كبيرة لرئاسة السلطة و حركة فتح، وأوجدت وضعاً جديداً متشابكاً ومتداخلاً بين برنامجيين متعارضين ، يشاركان في قيادة السلطة هما برنامج التسوية الذي تمثله فتح في رئاسة السلطة وقيادة م. ت. ف.، وبرنامج المقاومة الذي يمثله المجلس التشريعي الفلسطيني والحكومة الفلسطينية بقيادة(حماس).

لم يكن انتقال حركة (حماس) من المعارضة إلى السلطة انتقالاً مكانياً ، أي من موقع إلى موقع بل انتقالاً زمنياً ، من زمن الدعوة إلى زمن الدولة، أي الانتقال إلى لحظة يسوسها مبدأ الممكن السياسي، بمعنى آخر أن (حماس) ربما انتقت من حيث تشعر أو لا تشعر، من الاستراتيجية إلى التكتيك، من الأهداف العليا إلى الأهداف المرحلية؟.

لقد قررت حركة(حماس) الانغماس في صلب النظام الفلسطيني وسلطة الحكم الذاتي، وأصبح هذا التوجه حقيقة قائمة ، ابرز تجلياتها الجهود الفائقة لانتخابات المجلس التشريعي للسلطة، ثم المشاركة القوية فيه، وأخيراً فوزها بما يقارب ٦٠% من مقاعد المجلس، بل ودخولها على خط تشكيل الحكومة الفلسطينية، بعد أن قدمت الحكومة السابقة استقالتها وكلفت حركة (حماس) بتشكيلها وهو ما تم فعلاً^(١)

نقل فوز (حماس) في هذه الانتخابات الحركة. من قمة المعارضة إلى قمة السلطة، بعدما تبدلت الأدوار بينها وبين حركة فتح، ولم تكن (حماس) التي شاركت بشكل فاعل في المقاومة، على بينه من إمكانية تحقيقها النجاح الكبير في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، حيث أن الشعار الذي رفعته وهو الإصلاح والتغيير، وما يعنيه هذا الشعار من اقتصار تقديرات الحركة على إمكانية تحقيق فوز محدود، يؤهلها من المشاركة في عملية إصلاحات طويلة الأمد، وتؤهلها لاحقاً من تحقيق عملية تغيير في السلطة السياسية.

إلا أن التغيير المفاجئ في هذا الشعار قبيل انتخابات المجلس التشريعي بتقديم مصطلح التغيير على مصطلح الإصلاح، عكس ولادة رؤية جديدة، مفادها أن بالإمكان السيطرة على السلطة السياسية التي استحوذت عليها حركة فتح ومن ثم العمل على انجاز عملية الإصلاح التي تصبح نتيجة طبيعية لعملية التغيير لا مسبباً لها.

كانت بداية التحديات التي تواجه حركة (حماس)، عندما نوت أن تشارك في الانتخابات التشريعية الثانية، هي محاولة منع حركة (حماس) من المشاركة في الانتخابات التشريعية، حيث عمدت الإدارة الأمريكية إلى تبني عملية السلام في الشرق الأوسط بعد إحداث ١/سبتمبر/

(١) عبد الهادي. مها " النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦"، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ٣٤، ٣٥، عمان، الأردن، ٢٠٠٦، صفحة ٩٣.

٢٠٠١، فوضعت رؤية جديدة لعملية السلام، سميت بخارطة الطريق، وقد تبنت اللجنة الرباعية هذه الخطة، كما دعت إلى استحداث منصب رئيس الوزراء في السلطة الفلسطينية. كانت الإدارة الأمريكية، ترغب في دمج حركات المقاومة الإسلامية الفلسطينية، في العملية السياسية، خاصة بعد أن ثبت لها أن في مقدور هذه الحركات وخصوصاً حركة (حماس)، تعطيل العملية السلمية، حيث لا تتم هدفه دون موافقتها، لذلك رأت الإدارة الأمريكية انه قد تكون مشاركة (حماس) في الانتخابات فرصة لتطويعها من خلال تركها للمقاومة، وانشغالها بالعمل السياسي السلمي^(١).

وبعد الاقتناع من قبل حركة الجهاد الإسلامي، من المشاركة في الانتخابات، وتمسك حركة (حماس) بمنهج المقاومة، والإعلان أنها تسعى إلى تشريع المقاومة من خلال المشاركة السياسية، واخذ التفويض من الشعب الفلسطيني باستمرار المقاومة، سعت إسرائيل وأمريكا إلى الضغط على حركات المقاومة المشاركة في الانتخابات، لدفعها إلى التخلي عن سلاحها، في حال أرادت الاندماج في العمل السياسي.

كما ضغطت أمريكا على السلطة الفلسطينية من أجل تفكيك حركات المقاومة، حيث قال الرئيس الأمريكي جورج بوش عقب لقائه محمود عباس في ٢٦ / أيار / مايو / ٢٠٠٥، أن الولايات المتحدة ما تزال تعد حركة (حماس) منظمة إرهابية، وان قيام دولة ديمقراطية مستحيل مع عصابات مسلحة تتوسل العنف لإغراض سياسية، كما أوضحت الإدارة الأمريكية أن فوز حركة (حماس) بأغلبية في المجلس التشريعي، سينعكس سلباً على العلاقات بين الإدارة الأمريكية والسلطة الفلسطينية وعلى مسار العملية السلمية^(٢).

كذلك واجهت حركة (حماس) تحدي في مؤامرة أمريكية إسرائيلية، حيكّت في عاصمة عربية، لاغتيال خالد مشعل، الذي يعتبرونه مركز قوة للحركة وتوحيدها الذي يحظى بإجماع القادة في الداخل والشتمات، وان القضاء على قوة (حماس) يفرض التخلص من مشعل، واجمعوا كذلك على ضرورة تجفيف منابع الدعم المالي الذي تحصل عليه الحركة.

كذلك لم ترغب إسرائيل بفوز (حماس) وخسارة (فتح) ويظهر ذلك من خلال الاستهداف الإسرائيلي لمرشحي (حماس) بالذات في الحملات الانتخابية، ولم تكتف إسرائيل بذلك فقط بل أخذت تعقل قياداتها ومرشحيها للانتخابات وصعدت إسرائيل العمليات العسكرية ضد (حماس) وهددت باستهداف قادتها جسدياً، وواصلت الاعتقالات لتحقيق هدفها بعدم مشاركة (حماس) في الانتخابات التشريعية الفلسطينية .

(١) سعيد. وائل أحمد " الحصار دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني . . . "، مرجع سابق، صفحة ٩.
(٢) جريدة الخليج، الإمارات، ٢٧ / أيار / مايو / ٢٠٠٥.

ما أن وصلت (حماس) إلى السلطة، حتى وجدت نفسها أمام مأزق مصيري، وليس من الممكن معرفة كيفية الخروج منه، فبقاء (حماس) في السلطة رهين بالدعم المادي الذي تقدمه الدول المانحة، وهي في الأساس المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة، وهذا الدعم ليس حاسماً وحسب، بل ومصيرياً بالنسبة للسلطة الفلسطينية، واستئناف تدفقه رهين باعتراف حكومة (حماس) بشكل أساسي، بقرارات الأمم المتحدة حول القضية الفلسطينية، وبالاتفاقيات التي وقعها منظمة التحرير الفلسطينية، والسلطة الفلسطينية السابقة.

إن مسؤولية حركة (حماس) تجاه القضية الفلسطينية يفترض منها أن تتخلى عن مواقفها السابقة، وتلتقي مع بقية القوى في الساحة الفلسطينية، كالتي ترى في قرارات الأمم المتحدة سلاحاً في وجه الاحتلال تسعى إسرائيل بكل جهدها للتهرب من الالتزام بها، وان تتخلى عن الاستنثار بالسلطة وحدها لصالح حكومة وحدة وطنية، على برنامج إجماع وطني وأما أن ترفض حكومة (حماس) الاعتراف بقرارات الأمم المتحدة، وتصر في الوقت ذاته على الانفراد بالسلطة، فهذا لن تكون له النتيجة واحدة، في هذه المرحلة بالذات، فعدا عن تجويع الشعب الفلسطيني سيخدم هذا الموقف وعلى نحو مثالي تنفيذ المخطط المعلن لحكومة أولمرت حول تخطيط حدود دولة إسرائيل، من طرف واحد، واقتطاع ما تشاء من أراضي الضفة والقدس الغربية.

لذلك من التحديات التي تواجه حماس وحكومة (حماس)، يمكن رصد عدد من هذه

التحديات :

١. التحديات الداخلية وتمثل بـ:

أ. الجبهة الداخلية

ب. العلاقة مع رئاسة السلطة الفلسطينية

ج. التحديات الذاتية

٢. التحديات الخارجية وتمثل بـ:

أ. العلاقة مع إسرائيل

ب. تحديات المجتمع الدولي

أولاً: التحديات الداخلية

(أ) الجبهة الداخلية:

يتمثل أساساً في ضرورة تحسين الظروف الحياتية والمعيشية للمواطن الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، كذلك ضرورة إنهاء ظاهرة الانفلات الأمني وفوضى السلاح، كذلك الانطلاق لإعادة بناء البنى التحتية، التي دمرتها آلة الحرب الإسرائيلية خلال سنوات الانتفاضة، وإعادة بناء قطاع التعليم الفلسطيني الذي له الأولوية، الذي تراجع بفعل الإجراءات الإسرائيلية.

(ب) العلاقة مع رئاسة السلطة الفلسطينية:

كانت هناك محاولات أولية من قبل مؤسستي الرئاسة والحكومة، للتقليل من خطورة أي مواجهه بين الطرفين، إلا أن الاختلاف الفكري والبرامجي الكبير الذي تحمله كل من المؤسستين، سيؤدي في نهاية المطاف إلى التقاطع في البرامج، وتقليل إمكانيات التلاقي في التعامل مع الواقع السياسي المحيط حيث أن حركة (فتح) تمكنت من التحصن في موقعين قياديين مهمين الأول: موقع الرئاسة للسلطة الفلسطينية الذي أعطاه المجلس التشريعي السابق أغلبية الصلاحيات في آخر جلسة له، والثاني: الانفراد بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، خصوصاً أنها لم تستطع التسليم والتكيف مع واقع قيادة حركة (حماس)، وقد نجحت في تحشيد قوى إقليمية ودولية لصالح برنامج إفشال حكومة تقودها (حماس).

بل ونجحت في شغل هذه الحكومة عن مهامها الأساسية بسبب ما جرى من موقفها من حصار ومقاطعة دولية، كما تمكنت من استدراج الحكومة إلى مربعات المجابهة السياسية بل والعسكرية التي تستنزف حركة (حماس) وتضعف حكومتها وتوفر لـ (فتح) فرصة جديدة لإمكان العودة للسلطة^(١).

(ج) تحديات ذاتية:

يمكن إجمال التحديات الذاتية في القدرة الذاتية وتجديد الذات، بالنسبة للقدرة الذاتية فإن حركة (حماس) لم تشارك في السلطة كما هو الحال بالنسبة لباقي الأحزاب، في مختلف دول العالم المتواجدة ولو بشكل جزئي داخل السلطة السياسية، بالتالي فهي ليست بالغريبة عن النظام السياسي كما هو الحال عند حركة (حماس) كما أن حركة (حماس) وإن كانت تحارب العمل السياسي، إلا أنه ينظر إليها على أنها أداة من أدوات المقاومة، أما العمل السياسي فهو الآن العمل المؤسسي الذي يستوجب القدرات والفنيات اللازمة لذلك، ليس من باب الأداء

(١) الحمد، جواد" المتغيرات الإستراتيجية في الساحة الفلسطينية عام ٢٠٠٧"، مجلة دراسات شرق أوسطية، عدد ٣٨، عمان الأردن، ٢٠٠٧، صفحة ٧.

السياسي بل من الأداء السياسي بل من باب الممارسة السياسية، حيث أن المشاركة في العملية السياسية تتطلب الكادر السياسي المؤهل لقيادة المشروع للدولة، وليس مشروع حركة سياسية أو حزب سياسي.

أما تجديد الذات الذي يتمثل في قدرة حركة (حماس) على تجديد ذاتها، في قالب سياسي تحافظ من خلاله على ثوابتها وهذا التحدي يأتي من طبيعة الخطاب الذي عودته حركة (حماس) عليه جماهيرها، إذا أن الخطاب السابق كان في جُلّة خطاباً داخلياً أكثر منه موجه إلى الخارج، أما الآن فقيادة الحركة بحاجة إلى خطابين خارجي بالدرجة الأولى، وداخلي، والإشكالية لا تكمن في فصل الخطابين بمقدار المضمون الرسالة التي يحملها كلا الخطابين يتطلب الوحدةية وهنا تبرز الإشكالية في استقبال الجماهير لهذا النوع من الخطاب^(١).

(أ) التحديات الخارجية:

١. العلاقة مع إسرائيل:

منذ اليوم الأول من استلام الحكومة الفلسطينية مهامه عملها، بدأ المطبخ الإسرائيلي بتنفيذ مخططاتٍ عدة، لإفشال حكومة (حماس) التي اعتلت سدة الحكم، متبعةً بخيار الحصار الاقتصادي والعسكري، حيث كما ذكرنا سابقاً حاولت الحكومة الإسرائيلية منع (حماس) من المشاركة في الانتخابات، وانتهجت بذلك عدة طرق من قتل واعتقال وتقييد للحركة وحصار اقتصادي، كذلك فرض الحصار المالي الدولي على حكومة (حماس). وبيتعد قادة (حماس) عن عقد مفاوضات قريبة مع إسرائيل، لان التفاوض مدمر في ظل الوضع الحالي الذي لا تتوازن فيه معادلة القوة بين إسرائيل والفلسطينيين، ولا تفرق (حماس) بين اليمين واليسار في إسرائيل في العداء للفلسطينيين.

"فللهجة الإسرائيلية الهادفة إلى إنجاح الخطة الأحادية الجانب لرئيس الحكومة الإسرائيلية أيهود أولمرت في الضفة على غرار ما حصل في قطاع غزة والتي جاء متزامن مع المقاطعة الكاملة للسلطة الفلسطينية، ولكل أجنبي جاء لزيارتها، مع فرض العزلة التامة من الإدارة الأمريكية على حكومة (حماس)، خصوصاً بعد سعي وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس إلى حث العالم لمقاطعة الحكومة الفلسطينية إلى حين الاعتراف بالدولة العبرية^(٢).

كل ذلك يزيد من حجم التحدي لحكومة (حماس) ويضع مواقفها المسبقة للتعامل مع الحكومة الإسرائيلية على المحك، وكان أهم ما يلفت الانتباه في مواقف (حماس) اتجاه إسرائيل قبل هذا

(١) نعيير، رائد " القضية الفلسطينية بقيادة حماس . . . "، مرجع سابق، صفحة ٧٦.

(٢) عبد الهادي، مها " النظام السياسي الفلسطيني بعد . . . "، مرجع سابق، صفحة ١٠٧.

التصعيد إصرار جنودها على التهدة مع إسرائيل، إلى حد إبداءها الاستعداد لعقد هدنة طويلة الأمد معها، وثانياً تفهما حل الدولتين، وقبولها إقامة دولة فلسطينية في الضفة والقطاع.

وكما يبدو في تصريحات قادتها فان (حماس) تميل للخروج هذا المآزق إلى القبول شبه الواقعي بإسرائيل، عبر التجاوب مع طرح فكرة التهدة طويلة الأجل، ومن ذلك أبدت الحركة قبولها شبه الواقعي بالدولة العبرية، وأبدت الحركة من جديد موافقتها التعاطي مع خيار دولة فلسطينية في حدود ١٩٦٧، بدون التخلي عن حلم دولة من النهر إلى البحر.

ب. تحديات المجتمع الدولي:

لقد أدى فوز (حماس) وتشكيل حكومة ائتلافية، إلى انقطاع الحوار مع المجتمع الدولي فكما ذكرت سابقاً كيف حاولت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من محاولة إفشال مشاركة (حماس) في الانتخابات التشريعية، كذلك وضع شروط ثلاث يجب على حكومة (حماس) الاعتراف والقبول بهن إذا أرادت الدخول في العملية السلمية.

أوقفت الولايات المتحدة والدول الأوربية دعمها المالي للسلطة، بذريعة رفض الحكومة الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود، وضروري نبذ العنف، والالتزام بالاتفاقيات الموقعة من قبل السلطة وإسرائيل، وتلتها حكومة إسرائيل بقطع كافة الاتصالات السياسية مع الحكومة الفلسطينية، ووقف تحويل المستحقات المقطوعة، وكافة أشكال المساعدات المقدمة للشعب الفلسطيني، عبر الأجهزة والمؤسسات الحكومية.

فالمجتمع الدولي وقف مرتبكاً بعد فوز (حماس) فهو إما أن يقبل بنتائج الانتخابات التشريعية التي شهد الجميع بنزاهتها، أو برفضها، وبذلك يناقض ديمقراطيته التي طالما تغنى بها، وبالرغم من التباين في المواقف بين دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية اتجاه التصعيد الإسرائيلي، وعمليات القتل الجماعي إلا أنهم اتفقوا على محاصرة الشعب والحكومة الفلسطينية الجديدة، اقتصادياً ودبلوماسياً، واضعين شروطاً للتعامل مع حكومة (حماس) وهذه الشروط تتوافق مع مطالب إسرائيل.

وهذا يعني ببساطة دخول القضية الفلسطينية، والشعب الفلسطيني بحالة من العزلة السياسية والحصار الاقتصادي، هذا في وقت تحتاج السلطة الفلسطينية إلى أكثر من مائة وسبعين مليون دولاراً شهرياً كرواتب وأجور لمائة وخمسين ألف موظف في مؤسساتها المختلفة وهذه التحديات والمواقف سوف نستعرضها في المباحث التالية من هذه الدراسة بصورة أكثر تفصيلاً، وموقف كل طرف على حدة.

الفصل الثاني:- أثر التحولات السياسية لحركة حماس على الحل النهائي.

تمهيد:-

يتحدث هذا الفصل عن الحل النهائي، ومواقف المجتمع الدولي والمحلي من قضايا الحل النهائي، حيث أنه قسم إلى خمسة مباحث، تناول كل مبحث منها موقف جهة معينة، من قضايا الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

في المبحث الأول تدور الدراسة حول مكونات وأهداف الحل النهائي، حيث جاءت هذه الدراسة باستعراض حول مفهوم الحل النهائي وبعض التعريفات له، ومن ثم التطرق إلى مكونات وإجراء هذا الحل، التي تعتبر التعريف الإجرائي لهذا المفهوم.

أما المبحث الثاني، الذي تحدث عن مواقف الحركات الفلسطينية الرئيسية من قضايا الحل النهائي للقضية الفلسطينية، حيث أن الدراسة اقتصرت، على دراسة كل من حركة فتح وحركة حماس، على أساس أن هاتين الحركتين من أكبر الحركات الفلسطينية عدداً وجماهيرياً، كذلك لأن هاتين الحركتين الذي حدث بهما التغيير في المنهج وفي الخطاب.

أما المبحث الثالث الذي تحدث عن موقف إسرائيل من قضايا الحل النهائي والتي تعتبر الطرف الآخر من النزاع، وبالتالي موقفها مهم بالدراسة، كذلك التغيير الذي طرأ على مواقفها من قضايا الحل النهائي، في حركة فتح وتسلمها للسلطة، ومن ثم زمن حركة حماس وتسلمها للسلطة، وانقسمت الدراسة في هذا المبحث إلى مطلبين الأول الذي تحدث عن موقف الرأي العام الإسرائيلي من قضايا الحل النهائي، على أساس أن الرأي العام في إسرائيل له دور كبير في تحديد سياسات الحكومة والاعتراض على بعض الأمور حيث أن إسرائيل تتوفر فيها حرية للرأي العام بشكل كبير والمطلب الثاني الذي تحدث عن موقف الأحزاب الإسرائيلي من قضايا الحل النهائي، والتي تشكل القمة الحاكمة في إسرائيل وهي التي تتولا على الحكومة وتتخذ القرار.

أما المبحث الرابع، والذي تحدث عن موقف المجتمع الدولي من قضايا الحل النهائي، حيث أنه في المطلب الأول دارت الدراسة حول موقف هيئة الأمم المتحدة، على اعتبار أن المنظمة الدولية شبه الوحيدة التي اعتنت بالقضية الفلسطينية من البداية، ولها باع طويل من القرارات التي صدرت بشأنه قضايا الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

أما المطلب الثاني الذي تحدث عن موقف اللجنة الرباعية من قضايا الحل النهائي، التي تتكون من (الأمم المتحدة، والاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا). حيث أن هذه الدراسة تناولت موقف كل عضو في هذه اللجنة على حدة، ومن ثم موقف اللجنة الرباعية.

أما المطلب الثالث الذي تناول الموقف العربي اتجاه قضايا الحل النهائي حيث أن الدراسة اقتصرت على موقف جامعة الدول العربية، على اعتبار أنها المنظمة الدولية العربية الوحيدة الفاعلة في هذا المجال، وموقف دول الجوار، على أساس أن هذه الدول (الأردن، مصر، سوريا، لبنان) هي أكثر الدول تأثراً بالأوضاع في فلسطين.

أما المبحث الخامس الذي تحدث عن مستقبل حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في ظل الظروف والمواقف الدولية المعاصرة، على اعتبار أنها حركة حصل فيها بعض التحولات، منه تحول في الخطاب، واستلام للسلطة، حيث أن الدراسة تناولت مستقبلها، هل ستعود إلى حركة مقاومة ومعارضة أم ستخضع لشروط المجتمع الدولي وتتحول إلى حركة سياسية وتتخلى عن مبادئها.

الفصل الثاني:

المبحث الأول: الحل النهائي (مكونات، أهداف، غايات)

جاء تعريف مصطلح الحل النهائي في الموسوعة السياسية على أنه مصطلح يرمز في معناه المحدد إلى الموقف العنصري ولا إنسانية الذي وقفته الحركة النازية في ألمانيا، في الشعوب و الأقليات، التي اعتبرتها منحطة، ولاسيما اليهود التي اعتبرتهم عقبة في طريق تقدم العنصر الآري الألماني المتفوق وسيادته، ولقد نسبت النازية لليهود أنهم وراء محاولة نشر الفساد في المجتمع الألماني، وأنهم خانوا الشعب الألماني، في الحرب العالمية الأولى، وأنهم كانوا وراء إذلاله في معاهدة فرساي، علاوة على أنهم ابتكروا الماركسية والماسونية والقوة المالية الدولية، كوسائل لتحقيق سيطرتهم على العالم، وعلى هذا الأساس تغنت الخطة النازية لنهضة ألمانيا التخلص من اليهود، إما بطردهم أو بتصفيتهم من خلال معسكرات الاعتقال، وغرف الغاز وذلك كحل نهائي لحسم العداء بينهم وبين الشعب الألماني الذي رأى فيهم منافاً للسيطرة على العالم^(١).

فالذي حصل في ألمانيا حصل بنفس القصة في فلسطين، ولكن هذه المرة اليهود في موقف القاتل أو في موقف المحتل، حيث ما تقوم به إسرائيل في فلسطين من قتل وتعذيب ضد أبناء الشعب الفلسطيني من أجل تهجيرهم والسيطرة على أراضيهم وبلادهم، هو الحل النهائي في نظرهم، لكن نظر حركة المقاومة الإسلامية (حماس) هو القضاء على اليهود، والتخلص منهم وتحرير بلادهم من النهر إلى البحر حيث يشير ميثاق حركة (حماس) إلى فلسطين بأنها أرض وقف إسلامية، وبالتالي موقوفة على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا تملك ذلك أي دولة،....، لأن فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة^(٢).

فالحل النهائي هو وضع المرتقب للقضية الفلسطينية، والصراع العربي الإسرائيلي، والنظام السياسي الفلسطيني، على أثر الانتهاء من العملية السلمية بين العرب وإسرائيل، بحيث يشكل هذا وضعاً دائماً للشعب الفلسطيني يعبر عن انتماء قضيتهم ومعاناتهم، وحل بعض القضايا العالقة الرئيسية مثل قضية القدس، والحدود، واللاجئين الفلسطينيين، والحدود والمعابد والسيادة.

(١) الكيالي، عبد الوهاب، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الثاني، ١٩٩٠، ص ٥٧٩.

(٢) ميثاق حركة (حماس) مرجع سابق ذكر، انظر الملحق رقم (١).

لذلك تم اعتماد بعض القضايا الأساسية للحل النهائي، من قبل الباحث، باعتمادها القضية الرئيسية التي يشكل التوصل إلى حل لها، حل نهائي للقضية الفلسطينية، وهي القضايا التي تمخضت عن مؤتمرات السلام في مدريد وأسلو والمفاوضات بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، وهذه المؤشرات هي:

١. قضية إقامة دولة فلسطينية مستقلة كاملة السيادة.

٢. قضية القدس

٣. قضية اللاجئين

٤. قضية الحدود والمعابد

وتقوم الدراسة بدراسة هذه القضايا كل على حده بشكل تفصيلي:

١. قضية إقامة دولة فلسطينية مستقلة.

إن إنشاء دولة فلسطينية مستقلة يقدم إمكاناً لحل المسألة الفلسطينية، بشروط مقبولة من قبل الفلسطينيين أكثر من أي خيار آخر مطروح، وهو كذلك الأقرب إلى أهداف الانتفاضة، وإلى أعلاه الاستقلال من جانب واحد الذي أصدره المجلس الوطني الفلسطيني.

وتمثل الدولة الفلسطينية عملياً خيار الفلسطينيين الوحيد، ومع ذلك في ظل الأوضاع القائمة ستعتبره أغلبية الإسرائيليين خيار غير مقبول، ومن غير الممكن إلى حد بعيد أن تفكر أي حكومة إسرائيلية في المفاوضة بشأنه، أو في تطبيقه، فالمفاوضات مع الفلسطينيين فيما يتعلق بإقامة دولة فلسطينية ستثير معارضة واسعة، بعضها عنيف، بين أولئك الإسرائيليين الذين يعتبرون أن أي خيار يقوم على الدولة الفلسطينية، يمثل خطراً وجودياً على دولة إسرائيل، وسيؤدي التطبيق الفعلي إلى هذا الخيار، الذي يتطلب إخلاء المستعمرات قسراً، إلى مزيد من الانقسامات بين الشعب وداخل الجيش الإسرائيلي.^(١)

بالنسبة لحركة (حماس) فقد تطورت النظرة من الحل التاريخي الذي يقوم على تحرير كامل فلسطين، إلى الحل المرحلي، وتبنت الموقف المركزي الأساسي، الذي ينادي بفلسطين من البحر إلى النهر، ومنذ الأشهر الأولى من انطلاقة (حماس)، توازى إعلان الموقف المتردد إزاء الحل المرحلي مع الموقف المركزي، وكان السبب الرئيسي في ذلك، هو ما أشير إليه من تأسيس الحركة في الأرض المحتلة، والمآزق التي واجهها قادتها ورموزها في إعلان الموقف المركزي بصورة واضحة ولاسيما مع الإعلام الإسرائيلي.^(٢)

(١) الدولة الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ١٩٩٠.

(٢) الحروب. خالد، (حماس الفكر والممارسة السياسية) مرجع سابق، ص ٨٠.

لذلك فإن الخطاب الفلسطيني النضالي برمته في الأراضي المحتلة، المعبر عنه بواسطة الرموز والقيادات، كان ولا يزال يركز في حديثه على طرد الاحتلال الإسرائيلي، والتخلص منه، ويأتي فلوأ من الدعوة إلى تدمير إسرائيل وتحرير فلسطين من البحر إلى النهر، وذلك تلافياً للتعرض للاعتقال بتهمة التحريض.

٢. قضية القدس:

منذ بداية المشروع الاستيطاني الصهيوني في فلسطين، احتلت القدس مكانة مميزة في حركة القتال الفلسطيني، وفي مختلف مجالات الصراع العربي_الصهيوني، كما احتلت هذه المدينة المقدسة حيزاً مميزاً غي مختلف مشاريع التسوية لهذا الصراع.

وقضية القدس تطورت مع تطور القضية الفلسطينية، وتعدت مع تعقدها، وهكذا يمكن أن نجد تفاوتاً في المعالجة الخاصة لهذه القضية في مرحلة أخرى، حيث يمكن ملاحظة ملامح لهذه المعالجة في المرحلة السابقة على قيام إسرائيل، في حين أن هذه المعالجة تراجعت إلى حد ما بعد قيامها، ثم عادت إلى البروز بعد احتلال القدس، أثر العدوان حزيران ١٩٦٧، وتبلورت أكثر أواخر السبعينات والثمانينات وحتى الآن. (١)

وقد نص قرار التقسيم بشأن القدس (١٨١) على اعتبارها منطقة دولية ذات وضع استثنائي من حيث إدارتها وموظفيها واستقلالها المحلي، ونظامها التشريعي والقضائي، وارتباطها بالاتحاد الاقتصادي الفلسطيني وحرية العبور والزيارة، وعلاقتها بالدولتين العربية واليهودية، واللغات الرسمية فيها، والمواطنة وامتيازاتها، وأخيراً وضع الأماكن المقدسة فيها. لذلك قررت الجمعية العمومية للأمم المتحدة أن تتولى هيئة الأمم إدارة مدينة القدس، وأن تعين مجلس وصاية ليقوم بأعمال السلطة الإدارية نيابة عن الأمم المتحدة، كذلك تضمن القرار تجريد مدينة القدس من السلاح، واعتبارها محايدة، مع ضمان صريح العبور إليها بالنسبة لمواطني الدولتين العربية واليهودية.

وكما هو معروف فقد نقضت الحركة الصهيونية القرار (١٨١) بالتقسيم، ولم تلتزم بحدود الدولة اليهودية كما نص عليها القرار، بالنسبة للقدس، فقد استولت القوات الصهيونية على الجزء الغربي من المدينة، وفرضت بالقوة الأمر الواقع، تقسيم المدينة إلى قسمين يهودي عربي وعربي شرقي.

وبعد قيام إسرائيل تراجعت المشاريع الخاصة بالتسوية، وبشكل خاص فقد تراجعت أيضاً، المشاريع الخاصة بتسوية وضع القدس، وقد انحصر الاهتمام الدولي، بالنسبة للقدس، في

(١) كيالي ماجد، (التسوية وقضايا الحل النهائي)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث والتوثيق، بيروت، لبنان، ١٩٩٨، ص ٣٢.

مجال المطالبة بعدم إجراء تغييرات داخل المدينة، وأيضاً في مجال الانتقال إلى الأماكن المقدسة.

ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية دخل الصراع على القدس مرحلة حاسمة، فقد تحولت القدس إلى عاصمة للانتفاضة، لكونها أهم بؤر الانتفاضة على صعيد الفعاليات، ومصدر السهام لموجات الانتفاضة المتصاعدة، كما حدث بعد مجزرة الأقصى التي حصلت أواخر عام ١٩٩٠، كذلك كما حصل في انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠.

وللفلسطينيين حق ديني وحق تاريخي في مدينة القدس، فالحق الديني، على أن الإسلام دين لكل الأنبياء والمرسلين، وهو ما أكدته القرآن الكريم في مرات عديدة، فيقول الله تعالى " ما كان إبراهيم يهودياً ولا نصرانياً ولكن كان حنيفاً مسلماً" صدق الله العظيم^(١)

أما الحق التاريخي فيستند إلى أن الوجود العربي الإسلامي في القدس قد مثل حوالي ٦٧,٨% في الفترة (٣٠٠٠ ق.م _ ١٩١٧ م)، بينما لم يمثل حكم اليهود في عهد داود وسليمان عليهما السلام أكثر من ١,٥% من نفس الفترة، مع ملاحظة أن الوجود العربي بقي متصلاً دون انقطاع ولم يرتبط بنظام الحكم السياسي في المدينة.

وما يقوم به إسرائيل حالياً من حفريات فهذه الحفريات قديمة منذ بداية استعمار فلسطين حيث استفادة الحركة الصهيونية من أعمال الحفريات التي قام بها علماء بريطانيون وألمان طوال الفترة من ١٨٦٣ وحتى عام ١٩٢٨ وما بعدها، حيث تولى الأمر بعد ذلك اليهود والإسرائيليين بأنفسهم، بعد استعمار فلسطين واغتصابها على أيدي العصابات الصهيونية خلال الفترة ١٩٢١ _ ١٩٤٨، وحتى الآن.

٣. قضية اللاجئين

تبرز في أوساط الفلسطينيين (اللاجئين) مجموعة من التساؤلات حول مستقبل أوضاعهم السياسية والقانونية، وحول مصير قضيتهم التي يعتبرونها بحق جوهر القضية الفلسطينية، وتتغذى هذه التساؤلات المشروعة من المخاوف التي تنتاب اللاجئين جراء الإجحاف الكبير الذي لحق بقضيتهم بعد قيام الكيان الفلسطيني (نتيجة لاتفاق أوسلو).

كما أن القلق على مصيرهم يعكس إلى حد كبير الفراغ السياسي، الذي باتوا يشعرون به أثر تآكل مكانة منظمة التحرير الفلسطينية ودورها، بعد ما صار الكيان الفلسطيني الناشئ الشغل الشاغل لمختلف الأطراف، يضاف إلى ذلك ضعف الموقف التفاوضي الفلسطيني حول هذا الموضوع المصيري.

(١) سورة آل عمران، آية ٦٧.

ويعتقد اللاجئيين الفلسطينيون وفي ضوء مختلف المعطيات الراهنة، أنهم سيدفعون مجدداً ثمن التسوية الهشة والمذلة التي يجري فرضها في المنطقة، في ظل اتفاقيات الأذى والإكراه، بعدما كانوا قد دفعوا سابقاً ثمن حروب إسرائيل وقيامها في وطنهم، وبعدها عانوا الأمرين في مخيمات اللجوء، لاسيما أنهم هم الذين دفعوا من جهدهم وعرقهم ودماء أبناءهم ثمن النهوض الفلسطيني طوال العقود الخمسة الماضية.^(١)

ويعارض الإسرائيليون بعناد حق العودة إلى إسرائيل نفسها، وبتحفظ نفر غير قليل منهم إزاء تطبيق هذا الحق بلا قيود، فأغراق إسرائيل ذاتها بالفلسطينيين العائدين يعد في نظر الإسرائيليين أمراً مستحيلاً من الناحيتين المادية والسياسية، فإذا أضيف هؤلاء (اللاجئين) إلى فلسطينيي إسرائيل الموجودين أصلاً، شكل مجموعهم خطراً سكانياً وأمنياً على الطبيعة اليهودية للدولة، وهذا يبطل واحدة من أهم غايات انسحاب إسرائيل من الضفة الغربية، وفي أي حال، فإن بيوتهم لم تعد قائمة أو قد صار يقيم فيها مهاجرون يهود قدموا في معظمهم من البلاد العربية، ولم تزل الحكومات الإسرائيلية تزعم طوال أعوام عدة أن هؤلاء اللاجئين هم جزء من عملية تبادل السكان التي تلغي أي حق في العودة.^(٢)

كما أن إغراق الدولة الفلسطينية باللاجئين العائدين سيؤدي إلى عدم الاستقرار الذي قد تنصب نتائجه على إسرائيل، ضغطاً لا يطاق على الاقتصاد المنهك في المناطق التي ستكون الدولة المقبلة.

وكان الموقف الإسرائيلي من بعض المقترحات التي تم طرحها من قبل بعض الدول المشاركة في مفاوضات حل قضية اللاجئين:
أ. موضوع العودة:

رفض مطلق لحق العودة وعدم السماح لأحد بالعودة إلى إسرائيل، ومصير حق العودة بالأسباب الإنسانية في إطار لم الشمل، على أن يبقى هذا الأمر بيد الحكومة الإسرائيلية لوحدها من دون مشاركة أحد، أو الالتزام بأي حصة بهذا الشأن.
ب. التعويضات المالية:

وفي هذا الموضوع كبديل عن حق العودة، تؤكد إسرائيل بعدم تحملها مسؤولية اللجوء من جهة وبوجود مشكلة يهود من جهة ثانية، بحيث أن إسرائيل ترى أن مقارنة ممتلكات اليهود وممتلكات الفلسطينيين متكافئة في أحسن الأحوال، والاحتمال الأقوى أن يبين الحساب الدقيق ديناً لصالح إسرائيل، وتنس إسرائيل أن اللاجئين الفلسطينيين خرجوا بوسائل القوى والإرهاب،

(١) كيالي. ماجد، (التسوية وقضايا الحل النهائي) مرجع سابق، ص ٤٤.
(٢) الدولة الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٣٦٢.

وأنتهم خسروا ليس فقط ممتلكاتهم، وإنما وطنهم وكيانهم السياسي، ووحدتهم المجتمعية، وعانوا الأمرين جراء ذلك، وهذا لا يمكن مقايضتها بأي ثمن.

واقترحت إسرائيل إيجاد سلطة دولية وصندوق دولي لتمويل التعويضات، وإيجاد معايير لتعويضات شخصية لكل عائلة وتعويضات جماعية.

ج. تعويض معنوي:

تقترح إسرائيل بأن تقوم بتقديم تعويض معنوي، حيث يمثل البعد النفسي أهمية فائقة في ترسبات النزاع الإسرائيلي، العربي عامة، والنزاع الإسرائيلي الفلسطيني خاصة، هذا التعويض مقابل قبول الفلسطينيين التنازل عن عودة اللاجئين، والتصاريح تكون خالية من أي بنود بصدد العودة، أو أي تعبير يمكن أن يفهم منها أن إسرائيل تعترف بمسؤوليتها عن محنة الفلسطينيين. د. التوطين:

حيث تؤكد إسرائيل على ضرورة استيعاب اللاجئين في الدول العربية، ومنحهم المواطنة أو مكانة السكان الدائمين، والسماح للفلسطينيين بالعودة للعمل في دول الخليج، والمساهمة في تحويل عملية إعادة تأهيل اللاجئين، وتنازل الفلسطينيين عن ممارسة حق العودة وإلغاء مكانة اللاجئ، على الأقل في الضفة الغربية وقطاع غزة.

قضية الحدود والمعابد:

تعتبر قضية الأرض والحدود من القضايا الأساسية المصيرية التي تعترض عملية التسوية بالنظر لأهميتها لطرفي الصراع (الفلسطيني والإسرائيلي)، من النواحي الأيديولوجية والسياسية والأمنية والاقتصادية، لأنها قضية تتعلق أساساً بوجود الطرفين وبمستقبل هذا الوجود.

يتوافق كثيرون من الإسرائيليين والفلسطينيين على أن مناقشة مسألة الحدود قبل الشروع في المفاوضات ربما أدت إلى عكس النتائج المرجوة فقد تعود إلى الاختلاف والتأخير، فالحدود ليست مهمة إلا بنسبة ما تحققه من حقوق الفريقين المتنازعين وتهدئ من مخاوفهما، فإذا ما تم الاعتراف بهذه الحقوق والمخاوف وعولجت، فليس ما يدعو إلى أن تكون مسألة الحدود خلافية.

ولابد من الإشارة إلى أن المجلس الوطني الفلسطيني، قد أجمع في اجتماع الجزائر عام ١٩٨٨ على الاعتراف بقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، الصادر في تشرين الثاني، ١٩٤٧، وهذا دليل على التزام الفلسطينيين الحل ذا الدولتين.

والحق أن القرار رقم ١٨١ قد نُسخ، من حيث علاقته بالحدود، بفعل الفقرات المرتبطة بالقرارين ٢٤٢، و٣٣٨، والتي أقرتها أكثرية المجلس الوطني الفلسطيني بـ ٢٥٣ صوتاً ضد

٤٦ واقتناع عشرة من التصويت، فالفلسطينيون قد اضرروا فعلاً بحق إسرائيل في الوجود، وأبدوا استعدادهم للتفاوض ضمن إطار حدود إسرائيل قبل سنة ١٩٦٧.

أما إسرائيل على العكس من ذلك، فما زالت متحفظة تجاه إلزام نفسها مجدداً بالقرار ٢٤٢، أو بالاعتراف بحقوق الفلسطينيين، وموقف إسرائيل لا يتسم بالوضوح حتى في فكرة عامة كمقايضة الأرض بالسلام، لذلك يقول الفلسطينيون أنهم سيتريثون، فلا يقدمون على خطوة جديدة قبل أن تحدد إسرائيل حدودها، وعلى هذا تجنب إعلان المجلس الوطني الفلسطيني إقامة الدولة الفلسطينية تحديد حدودها (١).

ومنذ سريان مفعول اتفاقية اسلو على أرض فلسطين المحتلة، أي منذ بداية عقد التسعينات، والفلسطينيون يلهثون وراء سراب للحل التاريخي للقضية، أسمة مفاوضات الحل النهائي، ولقد تحولت هذه العبارة تعويذة سحرية في مسيرة العمل السياسي الفلسطيني منذ ذلك الوقت، يعلقون عليها كل مشكلة لا تجد السلطة لها حلاً، أما إسرائيل وبصفتها الطرف الأقوى في الصراع، والأكثر حيازة لدعم الدولي، خاصة الانحياز الكامل والشامل للإدارة الأمريكية، فقد كان لديها دائماً كل ما يعزيها لتمويل مفاوضات الحل النهائي، إلى مستودع تاريخي، تدفن فيه كل الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.

بداية المرحلة الأولى لتطبيق اتفاق اسلو، جرت فيها الأمور بطريقة يمكن أن تهيب للمعنى كما للمراتب، فمفاوضات الحل النهائي هي الجائزة الكبرى التي تنتظر العمل الفلسطيني، حيث بدا الحصول عليها شبه مؤكد، وذلك عندما تكاثرت في أيدي السلطة الفلسطينية المناطق والمدن المنصفة (ألف)، أي الخاضعة سياسياً وأمنياً واقتصادياً للسلطة الفلسطينية، يومها كان المتفائلون يصورون هذا الرصيد على أنه رصيد ثابت، وأن بإمكان العمل الفلسطيني إلغاء العبور فوقه، وصولاً إلى مفاوضات الحل النهائي، التي لا بد لها في النهاية أن تعيد للفلسطينيين كل حقوقهم التاريخية، أو حفظهما على الأقل (٢).

غير أن اجتياح إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة، فيما بعد العام ألفين، قد عصف نهائياً بكل الرصيد الذي كان بيد السلطة الفلسطينية، حتى أحاله إلى وهم كامل، ولم تكثف إسرائيل بذلك بل حولت الاجتياح إلى مسيرة حثيثة نحو تطبيق كامل للعقيدة الصهيونية، على أرض فلسطين، خاصة في القدس وجوارها، وسائر أنحاء الضفة الغربية، والتي حولتها إلى أساس تبني عليه بالتدرج القلعة التاريخية للمطامع الصهيونية، على كامل التراب الفلسطيني.

(١) الدولة الفلسطينية، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مرجع سابق، ص ٣٦٧.

(٢) سحاب، إلياس (وهو المفاوضات النهائية) صحيفة الخليج الإماراتية، ٢٠٠٥/٧/١٦، ص ١٢.

لكن حصر هذه العملية بعام ألفين وما بعده فقط فيه نوع من الخداع، إذ أن مراجعة دقيقة ليوميات الاحتلال الإسرائيلي في القدس والضفة الغربية وقطاع غزة، ومنذ اليوم الأول لهزيمة العرب في عام ١٩٦٧، تؤكد الوقائع والأرقام أن إسرائيل وبدعم كامل من الولايات المتحدة الأمريكية، وصمت حي الاتحاد الأوروبي، وسائر المجتمع الدولي، تعمل حثيثاً على تهويد كل الأوضاع الفوقية والتحتية، البشرية والطبيعية، لإيجاد أمر واقع يدخل أرض فلسطين بكاملها، وشعبها بكامله في إطار الحلم الصهيوني الكبير بأرض الميعاد.

ولا يمكن أن ننسى مجموعة القرارات الدولية ١٩٤، ١٨١، ٢٤٢، التي تعارض كل ما تفعله إسرائيل منذ عام ١٩٤٨، وكذلك قرار محكمة العدل الدولية الأخير، الذي اعتبر إنشاء جدار الفصل العنصري عملاً غير شرعي، لكن نصف قرن ونيف قد مر مع هذه القرارات دون أن يتحرك أحد في المجتمع الدولي، لمنحها قوة تنفيذية فعالة على الأرض، بل دون أن يعمل على وضع إسرائيل من تغير معالم فلسطين كلها.

بناءً على ما تقدم يمكن إجمال بعض الأمور المتوقعة حدوثها في إطار الحل النهائي، يتلخص في النقاط التالية:

١. انسحاب إسرائيل من معظم المناطق التي احتلتها عام ١٩٦٧، والإبقاء على بؤر استيطانية محاذية لإسرائيل بسبب أهميتها الدينية والأمنية والإستراتيجية.
٢. يتم حل مشكلة اللاجئين على أساس حق العودة للدولة الفلسطينية، وليس لأرض ١٩٤٨، ويتم الاتفاق مع الدول العربية على استيعاب أعداد منهم، وبخاصة الراغبون في البقاء بتلك الدول، ويتم تعويض هؤلاء اللاجئين عما فقده خلال سنوات الجوء.
٣. يتم إقامة سيادة فلسطينية على مناطق في القدس الشرقية، دون فصلها عن القدس الغربية التي تخضع للسلطة الإسرائيلية، وتكون السيادة الفلسطينية كاملة على تلك المناطق من النواحي الإدارية والقانونية، في حين يكون هناك تنسيق أمني وثيق بين إسرائيل والفلسطينيين على حماية هذه المناطق والسيطرة عليها.
٤. قيام دولة فلسطينية على جميع الأراضي التي تنسحب منها إسرائيل وتكون كاملة السيادة على الأرض والشعب.

المبحث الثاني:

موقف الحركات الفلسطينية الرئيسية من قضايا الحل النهائي:

لقد شكل ظهور حركة المقاومة (حماس) في شهر كانون الأول/ ديسمبر من عام ١٩٨٧، حدث مهم على الساحة الفلسطينية، وتزامن مع اندلاع انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة، في التاسع من ذلك الشهر، حيث ظهرت كقوة سياسية وتنظيمية جديدة بعد أسبوع واحد من اشتعال الانتفاضة.

وقد حققت هذه الحركة (حماس) وبعد وقت قصير من انطلاقها، بروزاً ملحوظاً من الانتشار الجماهيري، والفعل النضالي والمصور السياسي، أثر تالياً في توازنات القوى على الساحة الفلسطينية، وكان لها دوراً بارزاً في الانتفاضة الفلسطينية المباركة.

لقد شكلت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) وحركة فتح محور الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، فهي القوى الكبرى بين الفصائل الفلسطينية، على الساحة الفلسطينية، التي لها بروز على الساحة، فحركة (حماس) كان لها النصيب الأكبر من الشعبية والقاعدة الجماهيرية على الساحة الفلسطينية من ناحية المقاومة، والقيام بعمليات ضد الاحتلال ومثلت لوناً ايديولوجياً وسياسياً من الفصائل الفلسطينية الأخرى.

كذلك حركة فتح فكان لها النصيب الأكبر، على الساحة الفلسطينية، بالنسبة للعملية السلمية، والمفاوضات مع إسرائيل، حيث أنها تميل إلى حلول السلمية والمفاوضات مع الطرف الآخر، أكثر من الحل عن طريق المقاومة والقتل.

كذلك الفصائل الفلسطينية الأخرى، أمثال حركة الجهاد الإسلامي، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحزب التحرير، وغيرها من الأحزاب الفلسطينية، كان لها دور فعال مع الساحة الفلسطينية، من ناحية مقاومة للاحتلال الإسرائيلي، أو من ناحية المشاركة والتأييد للعملية السلمية.

لكن في هذه الدراسة، سوف نقتصر على دراسة حركة (فتح) وحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، وموقفها من العملية السلمية، حيث أنهما يُشكلان الفصائل الكبرى والرئيسية بين الفصائل الأخرى، والتي لها بروز كبير على الساحة الفلسطينية، من ناحية المقاومة، ومن ناحية سياسية، حيث أن حركة فتح هي التي كانت تتأخر السلطة الفلسطينية، وقيادة المفاوضات والعملية السياسية، على مدار عشر سنوات منذ قدوم السلطة الفلسطينية، كذلك حركة (حماس) التي كانت في موقع الحزب المعارض، التي يرفض المشاركة السياسية، ومن ثم أصبح الحزب الحاكم، القائد للعملية السلمية، والحل النهائي.

المطلب الأول:

موقف حركة (فتح) من قضايا الحل النهائي

لم يكن قرار القمة العربية، عام ١٩٧٤، باعتبار منظمة التحرير مثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، هو ما منح المنظمة، صفة الإطار المرجعي، والتمثيلي لكل شعب فلسطين، تحت الاحتلال وفي الشتات، بل أن الرصيد الكفاحي العظيم للمنظمة، هو ما صنع منها تلك المرجعية الوطنية، ولم يكن قرار القمة ذلك أكثر من اعتراف عربي بهذه الحقيقة، وتكريس رسمي لها، وأن كان قد أعطى للمنظمة شرعية إضافية، زادت من موقعها على الساحة الدولية، وفرضت النظر إليها، بوصفها المخاطب السياسي الوحيد في كل ما يتصل بالقضية الوطنية الفلسطينية.

منذ أكثر من عشر سنوات وعلى أثر اتفاقيات أوسلو، أخذت حركة فتح على عاتقها، إقامة مشروع السلطة الوطنية الفلسطينية، إلا أن الحركة وقعت في خطأ جسيم، أدى بها إلى دفع ثمن باهظ بعد قرابة العقد من الزمان، حيث لم تحكم التزاوج بين مرحلة السلطة والثورة^(١). لقد كان التداخل الحاد بين حركة فتح والسلطة الفلسطينية، وما واكبه من صراعات وانقسامات بين مراكز القوى الجديدة، وحدوث العديد من الانتهاكات المعارضة لآمن المواطن الفلسطيني، وحياته الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، جاء مرافقاً لتعثر تلو الآخر في مسيرة المفاوضات الفلسطينية والإسرائيلية، نتيجة رفض إسرائيل تقديم تنازلات حقيقية للفلسطينيين. ورغم الفرصة الهامة التي قدمته انتفاضة الأقصى للسلطة الفلسطينية، ولحركة فتح لإحداث الإصلاحات اللازمة بها كلها وأدائها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأرضي، إلا أن حركة فتح لم تستغلها، وأدت هذه الأزمة، إلى غياب واضح للبرنامج الفتاوي بالمطلق، الأمر الذي عكس نفسه على جسم الحركة.

كذلك خلق رؤى اجتهادات مختلف ومتناقضة، مما نجم عن ذلك تصادم في البرامج المطروحة من قبل التيارات المتعددة التي ظهرت في إطار فتح، وبالتالي ذهبت فتح الحركة والمؤسسة اتجاه الشرذمة والتناقض فيما بينها، الأمر الذي خلق معه أكثر من خطاب، وأكثر من رؤية لإدارة الصراع مع الجانب الإسرائيلي.

كذلك ابتعاد قادة فتح تدريجياً عن هموم الشارع، في الوقت الذي اقتربت فيه (حماس) منهم، فحماس سعت لبناء المشاريع الخيرية التي وفرت للناس المساعدات، وكذلك غياب

(١) عبد الهادي. مها، (النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦)، مجلة دراسات شرق أوسطية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، عدد ٣٥/٣٤، ٢٠٠٦.

المتابعة والمراقبة والمحاسبة والشفافية داخل حركة فتح، فضلاً عن الانقسامات على أساس الولاءات الشخصية والمصلحية والعشائرية.

كل هذه الأسباب مجتمعة قادت حركة فتح إلى الهزيمة في الانتخابات التشريعية الأخيرة، لتنتقل للمرة الأولى منذ عقود إلى القوة الثانية في الساحة الفلسطينية، وما زالت تستخدم ورقتها الأخرى الضاغطة على حكومة (حماس)، وهي ورقة الرئاسة.

لقد جاء موقف حركة فتح من القدس، إن القدس عاصمة الدولة الفلسطينية، مع ضمان حرية العبادة والوصول وإقامة الشعائر الدينية في الأماكن المقدسة في فلسطين لجميع أبناء الديانات، كذلك وافقت حركة فتح على تأجيل بحث قضية القدس إلى مفاوضات التسوية النهائية، ومع إصدار إسرائيل الدخول في تلك المفاوضات والذهاب إلى كامب ديفيد، أيدت السلطة الوطنية الفلسطينية استعدادها للتفاوض حول القدس، وفقاً لمقترحات الرئيس الأمريكي بل كلينتون، حيث جاء الموقف الفلسطيني بالموافقة المبدئية على سيادة إسرائيل على القسم الغربي من المدينة، والأماكن اليهودية المقدسة، وتكون القدس الغربية عاصمة دولة إسرائيل، وسيادة فلسطين على القسم الشرقي، والأماكن المقدسة الإسلامية والمسيحية، وتكون القدس الشرقية عاصمة دولة فلسطين^(١).

وفي كلمة للرئيس محمود عباس أحد المهندسين للعملية السلمية والتفاوضية مع الجانب الإسرائيلي، ألقاها في مناسبة افتتاح أعمال المجلس التشريعي الثاني، أكد أبو مازن على عملية التفاوض، كخيار استراتيجي واقعي، حيث قال "سنواصل التزامنا برئاسة وحكومة بالنهج التفاوضي كخيار استراتيجي سياسي واقعي، نجني من خلاله ثمار كفاحنا، وتضحيات شعبنا ونضاله، الحقيقي على مدى عقود طويلة من الزمن، وسنجد عبر إدارة المفاوضات بجدية وحكمة، فرصة ملية لتحقيق أهدافنا الوطنية المشروعة، وتدعمنا في ذلك قرارات دولية شديدة الوضوح، بشأن قضيتنا وحقوقنا، وفي الوقت الذي نعتمد فيه نهجاً للتفاوض كخيار سياسي يتوجب علينا مواصلة وتطوير أشكال المقاومة الشعبية ذات الطابع السلمي^(٢)."

ويقول أبو مازن أن الحل هو تشكيل حكومة تلتزم ببرنامج منظمة التحرير الفلسطينية، وتلتزم بالاتفاقيات التي وقعتها منظمة التحرير الفلسطينية، كما تلتزم بمتابعة الجهود السياسية

(١) عبد الله أحمد فارس محمد، رسالة دكتوراه بعنوان "الانتفاضة الفلسطينية" جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم العلوم السياسية، ٢٠٠٤، ص ٣٤.

(٢) جريدة الأيام الفلسطينية، بتاريخ ٢٠٠٦/٢/١١، ص ٧.

لإيجاد حل سياسي هو في الأساس ذلك الحل الذي يقوم على إقامة دولة فلسطينية مستقلة، كاملة السيادة تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، وتقيم معها اتفاقية سلام^(١). ويمثل الميثاق الفلسطيني نصاً سياسياً استراتيجياً في فكر وأدبيات الحركة الوطنية ومنظمة (التحرير) فهو يشخص تشخيصاً صحيحاً قضايا الصراع بين شعب فلسطين ودولة إسرائيل، ويرسم لمعالجتها أفقاً سياسياً وطنياً وديمقراطياً محكوماً بتصور استراتيجي، متكامل، أنه يشدد على ثوابت لا سبيل إلى المساومة عليها: فلسطين التاريخية والجغرافية- كل فلسطين- بشعبها العربي الفلسطيني، والحقائق القهرية الصهيونية المفروضة، بقوة الأمر الواقع باطلية وعارية عن الشرعية، ومستقبل التعايش بين العرب واليهود فيها (غير غزاة) مكفول في إطار دولة غير طائفية، دولة ديمقراطية مدنية..... إلخ، فهو الخلفية الإستراتيجية للثورة والحركة الوطنية، وعقيدتها السياسية التي إليها تستند الممارسة وبها تسترشد^(٢).

(١) "الحل حكومة أبو مازن" جملة الديمقراطي إصلاح وديمقراطية، مجلس إدارة شركة واحد للإعلام والطباعة والنشر، فلسطين، ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٦.

(٢) بلقزيز عبد الآله وآخرون "منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحاصلة والمستقبل" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص ٢٠.

الفصل الثاني

المطلب الثاني: موقف حركة حماس من الحل النهائي قبل مشاركتها السياسية وبعد

التحولات السياسية

لقد جاء في ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، حول موقفها من فلسطين كأرض وقف إسلامي في حادثة الحادية عشر تعتقد حركة المقاومة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، ولا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس أو كل الملوك والرؤساء، ولا يملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية.^(١)

أما عن موقف حماس من الحلول السلمية والمبادرات والمؤتمرات الدولية المتعلقة بحل القضية الفلسطينية، فقد ذكرت حماس في المادة الثالثة عشر من الميثاق: "تتعارض المبادرات وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين"^(٢).

لذلك سوف نقوم في هذه الدراسة بتوضيح موقف حماس من خلال تقسيم موقفها من عدد من المؤشرات التي يمكن اعتباره مؤشرات على الحل النهائي والعملية السياسية وهذه المؤشرات هي ما يلي:

١. موقف (حماس) من العملية السياسية:

٢. موقف حركة (حماس) من سلطة الحكم الذاتي:

٣. موقف حركة حماس من القضايا الإستراتيجية

أ. القدس

ب. اللاجئين

ج. طبيعة الدولة الفلسطينية

وسوف نقوم بتوضيح هذه المؤشرات تحت عنوان موقف حركة (حماس) من التسوية السياسية.

(١) الميثاق، مرجع سابق، (١١)، انظر الملحق رقم (١).

(٢) الميثاق، مرجع سابق، (١٣)، انظر الملحق رقم (١).

موقف حركة (حماس) من التسوية السياسية.

لقد أكدت حركة (حماس) أنها ليست ضد مبدأ السلام، فهي مع السلام وتدعو له وتسعى لتحقيقه، وتتفق مع جميع دول العالم على أهمية أن يسود ربوع العالم أجمع، ولكنها مع السلام العادل الذي يعيد الحقوق للشعب الفلسطيني ويمكنه من ممارسة حقه في الحرية والعودة والاستقلال وتقرير المصير.

وترى حركة (حماس) أن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها، لا تلبى طموحات الشعب الفلسطيني، ولا تستجيب للحد الأدنى من تطلعاته، فهي اتفاقيات غير عادلة، وتلحق الظلم والضرر بشعبنا، وتكافئ الجاني المعتدي على اعتدائه وتعترف له بحقه في ما استلبه من الآخرين، وهي محاولة لإملاء وفرض شروط الطرف المنتصر، ومطالبة المظلوم بالتنازل عن حقوقه، وإن مثل هذه المشاريع برأي الحركة هي اعتراف بشرعية الاحتلال ووجوده، وسيصار على أثره إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل^(١).

ويلاحظ من خلال الدراسة والمتابعة أن موقف (حماس) من التسوية السياسية، قد مر بتطورات وانتقالات متعددة، فبعد أن كانت تعارض الحل السلمي، معارضة تتسم بالرفض المبدئي العام، وهو ما يلاحظ في ميثاق الحركة الصادرة في ١٩٨٨/٨/١٨ فقد أوصمت في أدبياتها أنها لا ترفض المفاوضات كوسيلة من وسائل العمل السياسي، بل أنها تنظر إلى المفاوضات والمشاريع المطروحة باعتبارها تتضمن تنازلات واستحقاقات تتناقض مع رؤية الحركة^(٢).

وقد تخلل موقف (حماس) من التسوية تطورات أخرى، تتمثل في القبول بالحل مرحلي دون تقريط، وهو ما يشير إليه محمد نزال بقوله "نحن مع أي حل مرحلي، ولكن دون الاعتراف بالعدو الإسرائيلي أو بكيانه، بمعنى أننا لا نعارض أي انسحاب إسرائيلي من أي جزء من فلسطين شريطة عدم الاعتراف بإسرائيل، كما لا تعارض (حماس) قيام دولة فلسطينية على أي جزء ينسحب منه العدو طوعاً أو كرهاً"^(٣).

(١) شفيق منير (الانتفاضة عن الصراع السياسي حول التسوية)، مجلة فلسطين المسلمة، العدد الأول، السنة العاشرة، ١٩٩٢، الأردن.

(٢) أبو عيد عبد الله، وآخرون، دراسة في الفكر السياسي...، مرجع سابق، ص ٢٢٨.

(٣) نزال، محمد، مجلة قضايا دولية، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٣، عدد ٢٠٣.

وأطلقت حركة (حماس) أول مبادرة سياسية لها، جاءت على لسان محمود الزهار من أبرز القيادات الإعلامية، بحكم أنه اعتقل ثم أفرج عنه وبالتالي أصبح شخصية مكشوفة في تلك المرحلة تحدث في أول مبادرة سياسية لحركة حماس تتلخص كالتالي^(١):

أولاً: كانت الموافقة على انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، بالصفة الغربية وقطاع غزة والقدس، ثم يتم إعلان الدولة الفلسطينية على هذه الأرض المحررة.

ثانياً: تفكيك المستوطنات من هذه الأرض.

ثالثاً: لا تعطى حماس أي ضمان أرضي لإسرائيل، ولكن من حق إسرائيل أن تقوم بحماية نفسها وحماية حدودها بنفسها.

رابعاً: قبل بوسيط ثالث لإجراء المفاوضات بيننا وبين الجانب الإسرائيلي.

خامساً: الإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين دون استثناء ودون نقاش ودون مفاوضات.

سادساً: هذا لا يعني اعتراف حماس بالكيان الإسرائيلي ولكنها مبادرة سياسية من أجل بداية الاستقرار في المنطقة.

كما أبدت (حماس) كذلك قبولاً بمبدأ الهدنة إذ دعت مثلاً للتوصل إلى هدنة مع إسرائيل على صدور ٤ حزيران ١٩٩٧، وهو حل سياسي يستدعي التفاوض والحوار المباشر أو غير المباشر، بعد أن كانت ترفض الحوار بتاتاً مع إسرائيل، كذلك ترفض التفريط بأي شبر من أرض فلسطين وتحريرها من البحر إلى النهر.

لقد تبنت حركة حماس خلال التحركات التي سبقت مدريد وفيما تلا ذلك من تطورات موقفها الرفض، كذلك اتفاق أوسلو الذي وقع في ١٣/٩/١٩٩٣، لأنه انتقاص من حقوق الشعب الفلسطيني إضفاء الشرعية على الاحتلال، والاعتراف بوجوده، واحتلاله للأرض والإنسان الفلسطيني، كذلك اتفاق (غزة- أريحا أولاً)، الذي تم توقيعه في القاهرة في ٤/أيار/١٩٩٤، واتفاقات طابا والقاهرة التالية.

لكن بعد توقف الانتفاضة الأولى، وتمخض المفاوضات بين م.ث.ف.و إسرائيل، عن اتفاقات بدأ تنفيذ جزء منها على أرض الواقع، بدت (حماس) مترددة في موقفها حيال طبيعة المعركة السياسية، التي تخوضها ضد هذه الاتفاقات والمشاريع، الأمر الذي أفرز إشكالية بين الواقعية والتعاطي مع الأحداث والحقائق السياسية الجديدة من جهة، وبين الموقف السياسي المبدئي العام الرفض لتلك المشاريع من جهة أخرى.

(١) الفالوجي، عياد عبد الحميد، درب الأشواك حماس، الانتفاضة، السلطة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٢.

موقف حركة حماس من العملية التسوية السياسية بعد مشاركتها في الانتخابات:

من خلال التدقيق في برنامج (حماس) الانتخابي، الذي على أساسه فاضت الانتخابات التشريعية لم يدر ولو إشارة إلى موضوع المفاوضات مع الجانب الإسرائيلي لا بالنفي ولا بالإيجاب، مع الإشارة إلى أن البرنامج الانتخابي للحركة أكد مع أن خيار المقاومة والانتفاضة الذي ارتضاه الشعب الفلسطيني هو خيار استراتيجي لإنهاء الاحتلال، مع عدم نفي استخدام وسائل أخرى لكن لم يتم تحديدها^(١).

وعلى مدى السنوات الاثني عشر الماضية لم تكن حماس تخفي معارضتها لإجراء أي مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، مع تأكيدها على أن هذه المفاوضات لم تجلب الفائدة للشعب الفلسطيني، بل على العكس هي في المجمل تخدم الطرف الإسرائيلي، دون تحقيق أي نتائج إيجابية، بل إن حركة (حماس) كان لها موقف من اتفاق أسلو نفسه، حيث جاء موقفها ليؤكد على أنها تقبل بالدولة الفلسطينية مع أي جزء من فلسطين، ولكن بشرط رئيسي وهو عدم التنازل عن باقي الحق الفلسطيني، مما يعني عدم الاعتراف بإسرائيل.

وبصفة عامة فإن الوثائق الرسمية لحركة (حماس) كالميثاق والمذكرات التعريفية والبيانات والتصريحات وغيرها، قد بينت رفض حركة المقاومة الإسلامية (حماس) للأسس التي قامت عليها عملية السلام^(٢).

إن موقف حركة حماس في الاتفاقيات الموقعة بين الجانب الإسرائيلي والفلسطيني، بداية من أوسلو وصولاً إلى وأي بلانتيس كان واضحاً، حيث رأت حماس في هذه الاتفاقيات أنها اتفاقيات فاشلة لم تسع إلى رد الحقوق إلى أصحابها، وإنما سعت إلى عزل القضية الفلسطينية عن محيطها العربي والإسلام قبل الانتقال إلى تجزئتها إلى قضايا منفصلة يربطها منطق الأمن الإسرائيلي^(٣).

إن ما قاله خالد مشعل في أحد لقاءاته مع قناة الجزيرة الفضائية، من أن الحركة ترى بأن كل سبيل يقود إلى التفريط بفلسطين هو أمر مرفوض شرعاً وسياسة، يعودنا إلى طرح سؤال في غاية الأهمية، هل السبب الحقيقي لرفض حركة (حماس) للمفاوضات والعملية السلمية الجارية يعود إلى أسس عقائدية شرعية، أم إلى الشروط المجحفة لعملية السلام ذاتها الإجابة مع هذا السؤال في غاية الأهمية، لأنه سيحدد مدى أقدام (حماس) على الانخراط في العملية التفاوضية،

(١) البرنامج الانتخابي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ٢٠٠٦، انظر الملحق رقم (٢).

(٢) الحروب. خالد: حركة حماس بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل، جملة السياسة الدولية، العدد ١٨، ربيع ١٩٩٤.

(٣) الزهار محمود "الحركات الإسلامية حقائق وأرقام بين الحقيقة والوهم" مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد ٢٠، خريف ١٩٩٤.

فإذا كان السبب عقائدياً فهذا ربما يغلق الباب أمام أي محاولة من هذا النوع، وسيحكم عليها ربما بالفشل، فقد جاء في ميثاق (حماس) أن المبادرات السلمية والقرارات الدولية الخاصة بفلسطين تتعارض مع عقيدة المركز الإسلامي، وجاء أيضاً أنه لا يجوز التنازل عن أي جزء من فلسطين، والتنازل عن أي جزء هو تنازل عن جزء من الدين، أما المؤتمرات الدولية والتي تدعو لها بعض الأطراف الفلسطينية فهي تمكن أهل الكفر بأرض المسلمين^(١).

أما إذا كان السبب يعود إلى بنود وشروط الاتفاقات ذاتها، ينفيان ذلك يمكن التغلب عليه من خلال بعض التعديلات على هذه الاتفاقيات، أو تحسين شروط الاتفاقات القادمة، خاصة وأن القضايا الإستراتيجية التي تتعلق بالأرض واللجئين والقدس وطبيعة الدولة الفلسطينية، والعلاقات مع الجانب الإسرائيلي لم يتم حسمها حتى الآن.

ومن خلال ما سبق يلاحظ، أن هناك صعوبة في تحديد السبب الحقيقي والمباشر من رفض حركة (حماس) للعملية السلمية، وما يتضمنها من مفاوضات، خاصة في ضوء التصريحات الكثيرة التي تحمل الكثير من دلالة والتي يمكن تفسيرها لصالح هذا السبب أو ذلك. ففي حين ظهرت تصريحات تقول بأنه "لا مشكلة في أصل التفاوض، إنما المشكلة في ما هو معروض علينا"، تظهر أصوات أخرى ترجع القضية إلى الأساس العقائدي، مع عدم اعتراضها على استخدام الشروط المجحفة مبرراً إعلامياً إضافة للرفض.

وهو ما يمكن تفسيره على أنه يعود إلى اختيار اللغة المناسبة لكل طرف، فإن كان الخطاب موجهاً للسياسيين وذوي الميول الأخرى والرأي العام الدولي، فإنه سيتم التزام مبرر الشروط المجحفة للاتفاقيات.

ومن خلال رصد تصريحات قيادي حماس، خلال الفترة الانتخابية وما بعدها، أي بعد ظهور النتائج، يمكن ملاحظة عدم الوضوح في مواقف الحركة وقيادتها من عملية التسوية وقضية المفاوضات، ففي اليوم السابق مباشرة لعملية الاقتراع أي في ٢٤/١/٢٠٠٦، أشار القيادي في حركة (حماس) محمود الزهار إلى احتمالية إجراء مفاوضات غير مباشرة مع الجانب الإسرائيلي، حيث قال المفاوضات هي وسيلة إذا كان لدى إسرائيل ما يمكن أن تقدمه في موضوع وقف الاعتداءات، في موضوع الانسحاب، وفي موضوع إطلاق سراح الأسرى، فهنا يمكن إيجاد ألف وسيلة، وأضاف المفاوضات ليست حراماً، ولكن الجريمة السياسية هي عندما نجلس مع إسرائيليين ونخرج بابتسامات مزيفة ونقول للصحفيين أن هناك تقدماً، والحقيقة غير ذلك^(٢).

(١) ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، مرجع سابق، المادة (١٣)، انظر الملحق رقم (١).
(٢) صحيفة عرب ٤٨/٢٤/١/٢٠٠٦.

وبعد ظهور نتائج الانتخابات، عاد الزهار ليؤكد أن (حماس) تعرض هدنة طويلة الأمد على إسرائيل، غير أنه لم يعلق عما إذا كان التفاوض مع إسرائيل أو الاعتراف بها ممكناً على المدى الطويل، وأضاف ما لم تعلن إسرائيل حدودها النهائية، فإن (حماس) لن تعلن موقفها بشأن الاعتراف بها، وإذا كانت إسرائيل مستعدة لإخبار الناس بحدودها الرسمية، فإننا (في حركة حماس) وقتها سنجيب عن السؤال^(١).

وكان الشيخ محمد أبو طير أحد القياديين في حركة (حماس) وفي لقاء مع صحيفة هارتس قال "أن حركة حماس ستجري مفاوضات مع إسرائيل بشكل أفضل من الآخرين الذين تفاوضوا على مدار عشر سنوات ولم يحققوا شيئاً"^(٢).

وفي مؤتمر صحفي عقده القيادي البارز في حركة حماس، موسى أبو مرزوق في القاهرة، قال "أن حماس قد تقبل في حدود ١٩٦٧ وبشكل مرحلي، وإن الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل عام ١٩٩٣، كان خطأ يجب تصحيحه، وقال قضية الاعتراف بإسرائيل قضية ليست واردة عند حماس، وشرعية الاحتلال لا يمكن الاعتراف بها، نحن نعتقد بأن خطأ حدث في الماضي ويجب تصحيحه في هذا المجال بالذات، وأكد أبو مرزوق التزام حكومة حماس بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل سابقاً"^(٣).

وأشار أبو مرزوق إلى احتمال أن تقبل الحركة حماس بشرعية إسرائيل في حال قيام دولة فلسطين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وعاصمتها القدس، والسماح بعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم.

أما خالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس فقد قال موجهاً كلامه إلى إسرائيل "أن نزاعنا ليس دينياً، بل هو سياسي، نحن لن نعترف بحق أي دولة أن تسرق أرضنا، وأن تنتكر بحقوقنا الوطنية، وأضاف إن كنتم مستعدين بقبول مبدأ هدنة طويلة الأمد، فنحن على استعداد للتفاوض عليها، فحماس تمد يدها لأولئك المهتمين فعلاً بإقامة سلام أساسه العدل"^(٤).

(١) صحيفة الأيام الفلسطينية، بتاريخ ٢٠٠٦/١/٣٠.

(٢) صحيفة هارتس الإسرائيلية، بتاريخ ٢٠٠٥/١/١٥.

(٣) البابا جمال، نتيجة الانتخابات التشريعية وتأثيرها على العملية السلمية، ٢٠٠٧/٥/٨ على الموقع الإلكتروني، www.opp.pna.net/mag/mag21/new-prgeq/htm.

(٤) كلمة لخالد مشعل رئيس المكتب السياسي لحركة حماس في جامع المراتب في دمشق، ٢٠٠٦/٥/٢١.

والجدول التالي يبين التغيير في موقف حركة حماس من بعض قضايا الحل النهائي:

الموقف بعد المشاركة	الموقف قبل المشاركة	القضية
لقد قبلت حركة حماس بالحل المرحلي دون الاعتراف بإسرائيل ولا تعارض أي انسحاب إسرائيلي من أي جزء من فلسطين والموافقة على انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧	أكدت حركة حماس أنها مع السلام العادل الذي يلبي طموحات الشعب الفلسطيني وترى أن الاتفاقيات التي وقعت مع إسرائيل لا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني ولا تستجيب للحد الأدنى من تطلعاته فهي غير عادلة	التسوية السياسية
أن حركة حماس لا تعارض أي انسحاب إسرائيلي من أي جزء من فلسطين ولا تعارض قيام دولة فلسطينية على أي جزء تتسحب منه إسرائيلي	ترى حركة حماس في ميثاقها بأنها تسعى من أجل تحرير فلسطين من البحر إلى النهر وإقامة دولة فلسطينية عليها	تحرير فلسطين وإقامة دولة فلسطينية من البحر إلى النهر
أول مبادرة سياسية لها بعد الفوز أنها لا تعارض إجراء مفاوضات مع إسرائيل بوجود وسيط ثالث ومن حق إسرائيل أن تقوم بحماية نفسها والقبول بمبدأ الهدنة	أكدت حركة حماس أنها لا تعترف بإسرائيل وأنها لا تقبل بالتفاوض مع العدو الإسرائيلي	الاعتراف بإسرائيل والمفاوضات مع إسرائيل
أكد أحد قيادي (حماس) التزام حكومة حماس بالاتفاقيات الموقعة بين السلطة وإسرائيل	أكدت حركة حماس أنها ضد هذه الاتفاقيات لأنها لا تلبي طموحات الشعب الفلسطيني	الاتفاقيات الموقعة بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل
لم يتغير موقف حركة حماس من قضية القدس واللاجئين	أكدت حركة حماس بضرورة عودة اللاجئين الفلسطينيين والقدس عاصمة فلسطين	عودة اللاجئين وقضية القدس

المبحث الثالث: الموقف الإسرائيلي من قضايا الحل النهائي

القضية الفلسطينية كما نعرضها اليوم، بمعنى السعي إلى إقامة كيان وطني للفلسطينيين على أي جزء أو مساحة من فلسطين التاريخية، لم تتبلور النتائج لحرب ١٩٦٧ فقبلها، وضد قيام إسرائيل على ما يقرب ٨٠% من أرض فلسطين، توارث القضية الفلسطينية كمسألة سياسية محددة وراء الإطار العام للصراع العربي- الإسرائيلي، وتم إدماج هذه القضية، ضمن الهدف العربي العام للصراع الكلي مع إسرائيل وهو تحرير فلسطين:

ولم تتعامل إسرائيل مع القضية الفلسطينية، بشكل مباشر ومحدد إلا بعد حرب ١٩٦٧، فقد أدى انتصارها في هذه الحرب إلى احتلالها لبقية فلسطين، أي إعادة توحيد فلسطين، لكن تحت السيطرة الإسرائيلية، وبعبس ما تطلع إليه الكثيرون من الإسرائيليين وقتها من أن يكون هذا التطور كفيلاً بإنهاء الصراع في المنطقة، تبين أن عليهم مواجهة مشكلة مزمنة تتعلق بمستقبل الضفة الغربية وقطاع غزة، وخاصة في ظل الصحوه الفلسطينية المقاومة للاحتلال في هاتين المنطقتين.

مع انتهاء عقد الثمانينات، حصلت تطورات أمنية وسياسية أخرى شكلت بعضها (مثل حرب الخليج وإطلاق الصواريخ العراقية على المدن الإسرائيلية)، تهديداً مباشراً لأمن وسلامة الفرد الإسرائيلي، فيما فتحت تطورات أخرى لاحقة، الباب أمام إمكانية بدء عملية سلام فلسطينية-إسرائيلية، ففي نهاية عام ١٩٨٨، قبلت منظمة التحرير الفلسطينية بقرار الأمم المتحدة رقم ١٨١، القاضي بتقسيم فلسطين إلى دولتين يهودية وعربية، وبقرار ٢٤٢ المتعلق بانسحاب إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران عام ١٩٦٧ وإنهاء حالة الحرب والعداء.

وفي عام ١٩٩١ تم افتتاح مؤتمر مدريد للسلام بمشاركة فلسطينية وإسرائيلية وعربية ودولية، وفي عام ١٩٩٣ تم توقيع اتفاق أوسلو بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فاتحاً الباب أمام قيام مرحلة انتقالية، شكل الفلسطينيون خلالها سلطة ومؤسسات وطنية، بانتظار التوصل كل دائم خلال خمس سنوات من قيام السلطة الفلسطينية.

وسوف تقوم هذه الدراسة على تقسيم موقف إسرائيل من الحل النهائي إلى مطلبين، حيث ستقوم بدراسة موقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من الحل النهائي في المطلب الأول، وفي المطلب الثاني سوف تقوم على دراسة موقف الأحزاب الإسرائيلية من الحل النهائي.

المطلب الأول: موقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من الحل النهائي.

قد تم نشر استطلاع للرأي العام اليهودي-الإسرائيلي للمركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، وظهرت نتائج للاستطلاع، إن التوجه العام عبر سنوات الثمانينات والتسعينات، وخاصةً بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى وبدء عملية السلام، قد كان نحو تبني مواقف وآراء سياسية تمثيل للاعتدال من معظم قضايا عملية السلام، وإن هذا التوجه قد تعرض للانتكاسات كانت لفترات قصيرة ونتاجت عن أحداث سياسية وعسكرية قاسية، واجهتها الدولة اليهودية حيث كان هذا الاستطلاع لغاية عام ٢٠٠١، (١) وهي آخر استطلاعات استطاع الباحث الوصول إليها. سوف نقوم بتقسيم الرأي العام اليهودي، حسب موقعه مرة عدة قضايا، التي تشكل الحل النهائي:-

١-إعادة الأراضي المحتلة:

طراً تغير إيجابي نحو الاعتدال لدى الرأي العام اليهودي-الإسرائيلي خلال العقدين الماضيين، اتجاه مسألة إعادة الأراضي المحتلة مقابل اتفاق سلام وترتيبات أمنية، بعد سنتين من حرب ١٩٧٦، أيد جزء ضئيل من الرأي العام الإسرائيلي لم يتجاوز لإعادة كل ومعظم الأراضي العربية التي تم احتلالها.

وخلال السبعينيات عارض ما يعادل ٨٥% من الإسرائيليين، إعادة كل أمن معظم المناطق المحتلة، أما في الثمانينات وحتى التوصل لاتفاق أوسلو، فقد طرأ ارتفاع على نسبة الذين وافقوا على مبادلة أرض بالسلام من ٤٦% في عام ١٩٨٤ إلى ٦١% في عام ١٩٩٣، فيما هبطت نسبة الموافقين على ضمن الأراضي المحتلة لإسرائيل من ٥٤ إلى ٣٩% خلال نفس الفترة (٢). أما بعد أوسلو بدء تطبيقه على الأرض، فإن استطلاعات الرأي أظهرت تأرجحها في الموقف عكس خاصة التآرجح في العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية، حيث بين الاستطلاع أن ٥٧% يؤيدون إعادة أرض مقابل السلام، فيما ٤٣% يعارضون إعادة الأراضي مقابل السلام.

(١) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية، "مسيرة مترددة نحو الاعتدال" الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص٣٩.

(٢) نفس المرجع السابق

٢- التسوية السياسية المفضلة:

حتى انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الأولى نهاية عام ١٩٨٧، أيدت نسبة عالية من الإسرائيليين الإبقاء مع الوضع الراهن آنذاك، في المناطق الفلسطينية، حيث كانت نسبة التأييد دولة فلسطينية عام ١٩٩٩ ٦١%، أما نسبة التأييد لإعادة مرفئ القدس فكانت ٢٦%.

أما تسوية باراك التي تم عرضها في يوليو ٢٠٠٠ على الشارع الإسرائيلي، في قمة كامب ديفيد لم يزد التأييد لها عن ٣٣% حيث كانت تنادي هذه اللحظة بقيام دولة فلسطينية، حسبما فهم الرأي العام الإسرائيلي- على ٩٠% من الضفة وقطاع غزة، بما في ذلك مناطق من الأغوار وبضم كتل استيطانية في أربيل وإفراث وغوش عتصيون ومعالم أوميم لإسرائيل بينما تبقى المستوطنات الأخرى تحت السيادة الفلسطينية،

أما بالنسبة لاتفاق أوسلو، فقد سأل الشارع الإسرائيلي عن مدى تأييده لاتفاق أوسلو فيما يوارى تطبيق ذلك الاتفاق، لانسحاب إسرائيل من معظم مناطق الضفة الغربية وقيام دولة فلسطينية، فإن ٤٦% فقط أعربوا عندها عن استمرار تأييدهم لذلك الاتفاق، وعندها أضيف لذلك إعفاء الطرف الفلسطيني وجود في القدس الشرقية، فإن تأييد اتفاق أوسلو هبط إلى ٣٣% فيما عارضه ٦٦%.

٣- قيام دولة فلسطينية مستقلة:

لقد اختلف فهم الشارع الفلسطيني عن ضمهم الشارع الإسرائيلي لقيام دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة، من حيث المساحة الجغرافية وكانت السيادة، فكانت الأغلبية في الشارع الإسرائيلي تؤيد قيام دولة فلسطينية على جزء من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى معظم الضفة والقطاع، كذلك فإن الأغلبية في الشارع الإسرائيلي تشترط ألا تمتلك الدولة الفلسطينية جيشاً مسلماً بمعدات ثقيلة، أو سلاحاً للجو، أو أن تمتلك سيادة كاملة على مياهها الجوفية ومجالها الجوي.

حيث بلغت نسبة التأييد الإسرائيلي لقيام دولة فلسطينية، عام ١٩٨١ ١٠%، بينما في عام ٢٠٠١ بلغت نسبة التأييد لقيام دولة فلسطينية ٥٥%، وهذا دليل على الازدياد التدريجي في نسبة الموافقين على قيام دولة فلسطينية، وهو تعبير نحو الاعتدال في الشارع الإسرائيلي.

أما في مايو ٢٠٠١، فإن ٥٧% من الإسرائيليين أيدت قيام دولة فلسطينية، لكن في أكتوبر ٢٠٠١، أي بعد سنة من انتفاضة الأقصى، وصلت نسبة التأييد إلى ٦٣% عندما خير

الإسرائيليون بين تأييد الدولة، أو تأييد إعادة احتلال الضفة والقطاع، فإن ٥٨% أيدوا الخيار الأول كأمر حتمي، ٤٢% خيار العودة للاحتلال(١).

٤- حق العودة والقدس:-

لقد كان واضحاً في المؤثرات الأولى نحو الموقف الإسرائيلي، في التحول نحو الاعتدال من قضايا الدولة والانسحاب، فإن الرأي العالم الإسرائيلي وبقي متشديداً من قضيتين حق العودة والقدس، حيث كان التقدم في التأييد نحو موضوع اللاجئين شبه معدوم، حيث كان حسب الاستطلاع أن ٩٠% من الإسرائيليين، كانوا يدفعون خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٩ وضع موضوع القدس مع طاولة المفاوضات، ولم يطرأ تغير ذو قيمة بعد عملية السلام.

كذلك كانت شبه ٧١% من الإسرائيليين، عارضوا ما جاء في خطة باراك في كام ديفيد من اعتراف إسرائيلي بمعاملة اللاجئين وبالسماح لعدة آلاف بالعودة لإسرائيل، ضمن خطة لجمع شمل العائلات.

أما بالنسبة للقدس، فإن أغلبية الإسرائيليين ارتكزت إلى ما رأته من إجماع يهودي، حول ضرورة بقاءها موحدة وعاصمة لدولة إسرائيل، لذلك فإن استغلال للرأي بعد اتفاق أوسلو بسنتين تقريباً، كانت النتيجة أن ٧٨% من الإسرائيليين اليهود، يرفضون إجراء مفاوضات حول مستقبل القدس(٢).

وفي عام ١٩٩٦ فإن ٦٠% قبلت ما جاء في خطة "أبو مازن بيلين" التي نصت على بقاء القدس موحدة وعاصمة لإسرائيل، فيما سمعت بأن تكون عاصمة الدولة الفلسطينية، خارج الحدود البلدية الإسرائيلية، وسمحت بوضع الأقصى وقبة الصخرة خارج السيادة الإسرائيلية وتحت إرادة فلسطينية.

وفي عام ٢٠٠٠ رفضت أغلبية اليهود ٦٦%، خطة باراك، في قمة كامب ديفيد، والتي نصت على أن تكون للدولة الفلسطينية، عاصمة في أحياء عربية معينة، تشكل اليوم جزء ضمه القدس الشرقية، فيما توضع أحياء عربية أخرى تحت حكم ذاتي، ويوضع الحرم تحت إرادة فلسطينية، وتدل هذه النتيجة على الاعتدال في الشارع الإسرائيلي، مقارنةً بعقد التسعينات.

٥- اتفاق أوسلو:-

لقي اتفاق أوسلو تأييد من أغلبية الإسرائيليين اليهود، منذ اللحظة التي تم فيها الإعلان عنه، وازدادت نسبة التأييد للاتفاق، بعد التوقيع عليه لتصل إلى حوالي ثلثي الإسرائيليين.

(١) المركز الفلسطيني للبحوث، مرجع سابق ذكره، ٥٢.

(٢) المركز الفلسطيني للبحوث، مرجع سابق ذكره، ص ٥٣.

حيث كانت نسبة التأييد في عام ١٩٩٩ ٦٢%، فيما هبطت إلى ٥٦% في عام ٢٠٠٠، حيث كان هذا التأييد الإسرائيلي الواسع لاتفاق أوسلو، قد كان مبنياً على فهم لدى الكثير من الإسرائيليين من أن هذا الاتفاق لا يفي بالضرورة انسحاباً إسرائيلياً من معظم الضفة الغربية، تواجداً فلسطينياً في القدس الشرقية.

أما بعد قيام انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، فقد كان اتفاق أوسلو، أولى ضحايا الانتفاضة، حيث وصلت نسبة المعارضة لاتفاق أوسلو، بعد سنة من الانتفاضة إلى ٦٧%، فيما تكون نسبة التأييد قد تراجعت إلى ٣٣%، ومن الكثير للانتباه أن نسبة تأييد إجراء إعادة انتشار ثالثة، وهي جزء جوهري من الالتزامات الإسرائيلية حسب اتفاق أوسلو، لم يتجاوز ٣٣% في مايو ٢٠٠١. وفي استطلاع أجراه معهد داماف، ونشرته صحيفة يديعوت أحرنوت، في ٢٧/١/٢٠٠٦، ظهر أن غالبية الإسرائيليين يؤيدون التفاوض مع (حماس) في حال مشاركتها في الحكومة الفلسطينية، عند السؤال كيف التعامل مع السلطة الفلسطينية في حال شاركت حماس فيها؟ أجاب ٦٧% من المستطلعين أنه يجب الاستمرار في التفاوض، بينما قالت نسبة ٢٨% انه يجب قطع كل العلاقات، وفي الرد كيف سيكون التعامل مع السلطة الفلسطينية في حال سيطرت عليها (حماس)؟ أجاب ٤٨% أنه يجب التفاوض مع (حماس)، بينما أفادت ٤٣% أنه يجب قطع كل العلاقات معها^(١).

المطلب الثاني: موقف الأحزاب الإسرائيلية من الحل النهائي.

لعبت الأحزاب الإسرائيلية دور مهم في عملية السلام، بين الفلسطينيين والإسرائيليين، حيث تداولت أغلبية الأحزاب الإسرائيلية على رأسه السلطة ورأسه الوزراء والحكم في إسرائيل، وكانت الأحداث السياسية والوطنية والانتفاضة الأولى والثانية، لها دور بارز في وصول الأحزاب إلى السلطة، ووجهة نظر هذه الأحزاب من الحل النهائي مع الجانب الفلسطيني، على سبيل المثال فإن انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، أحدثت تغيرات ملموسة على مواقف الشارع الإسرائيلي، وكان أبرز هذه التغيرات التحول الواضح نحو اليمين، الذي شهدته الساحة السياسية الإسرائيلية، حيث ارتفعت نسبة التأييد له من ٣٩% قبل الانتفاضة إلى ٥٢% بعد حرص بضعة أشهر على اندلاعها.

وستحاول هذه الدراسة، دراسة مواقف هذه الأحزاب الإسرائيلية من الحل النهائي، اتجاه القضية الفلسطينية، وذلك وفقاً لموقف كل حزب من الحل النهائي في فترة توليه للحكم، كذلك سوف نقوم بدراسة الأحزاب الثلاث الأكثر فاعلية على الساحة الإسرائيلية، حيث

(١) صحيفة يديعوت أحرنوت الإسرائيلية، ٢٧/١/٢٠٠٦.

أن الأحزاب الإسرائيلية كثيرة، ولكن في هذه الدراسة سوف نركز على حزب العمل، وحزب الليكود، وحزب كاديما، فهي الأحزاب الكبرى في إسرائيل.

١- حزب العمل:-

يقول حزب العمل حسب نظرتة إلى القدس، برنامجه الانتخابي عام ١٩٨٧، إن القدس الموحدة هي عاصمة لدولة إسرائيل، وستحافظ فيها على حقوق جميع سكانها، دون التحيز في الدين والقومية وستضمن في التسويات السلمية المكانة الدينية الخاصة للأماكن المقدسة للمسلمين والمسيحيين، بإرادتهم الذاتية.

وأن إسرائيل تكون دائماً وأبداً دولة يهودية، مستقلة وديمقراطية، تمنع مساواة كاملة في الحقوق لجميع مواطنيها بدون فارق ديني أو قومي، ومن خلال الإخلاص لهذه المهمة التاريخية، يتوجب معارضة سياسية لليكود التي تهدف إلى ضم الضفة الغربية، وقطاع غزة مع سكانها إلى إسرائيل وهذه السياسة تهدف إلى تحويل إسرائيل من دولة يهودية إلى دولة مزدوجة القومية^(١)

وأن حزب العمل يعارض سياسة عدم التخلي عن أي شبر، فيما يتعلق بالضفة الغربية وقطاع غزة، وهي السياسة التي تحبط فرص السلام، وسيكون حزب العمل، مستعد للتباحث مع شخصيات وجهات فلسطينية تعترف بإسرائيل، وتعارض النشاط الفلسطيني المسلح ضد إسرائيل، وأن منظمة التحرير التي تعارض حق إسرائيل في الوجود، وكل منظمة تستخدم الأسلوب المسلح لا يمكن أن تكون طرفاً في المفاوضات^(٢)

كذلك وإن دولة إسرائيل بحاجة إلى حدود آمنة، تتيح لإسرائيل الدفاع بكفاءة وبقواها الذاتية من أي هجوم يتهدها، وهذا يتطلب أن تشمل أي اتفاقات سلمية على مناطق منزوعة السلاح وتسويات أمنية، بالإضافة إلى حدود آمنة، وليس كبديل لها، كذلك فإن إسرائيل ستصر على حدود آمنة، معترف بها، بحيث تكون حدود سياسية دائمة ولن تعود إسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧، التي شكلت إغراء للعدوان ضدها.

هذا ما كان برنامج حزب العمل في الانتخابات الكنيست الإسرائيلية الحادية عشرة في عام ١٩٨١، ونظرتة إلى قضايا الحل النهائي مع الفلسطينيين.

(١) السعدي غازي "الأحزاب والحكم في إسرائيل" الطبعة الأولى، دار للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، ١٩٨٧، ص ٤٥٦

(٢) السعدي غازي "الأحزاب والحكم في إسرائيل" مرجع سابق، ص ٢٥٩.

٢- حزب الليكود.

لقد كانت أولاً إدراج حزب الليكود في الحل النهائي والعملية السلمية، عام ١٩٩٦، حيث كانت المفاوضات متشابكة استمرت منذ ١٩٩٦/٩/١٩، ولغاية ١٩٩٧/١/١٥ حيث تم توقيع البروتوكول التنفيذي للاتفاق الخاص بالخليل، حيث تسلم حزب الليكود الحكم، ولكن بتعديلات وإضافات متعددة، وبإفراد لعدد من القواعد الجديدة في التفاوض.

حيث كان من الاتفاق أن الحرم الإبراهيمي الشريف، يبقى تحت السيطرة والسيادة الإسرائيلية، ولن يسمح في الحرم والبلدة القديمة حتى بنشاط الدوريات المشتركة، الأمر الذي يعني ضم نشاط الدوريات الفلسطينية في محيط الحرم الإبراهيمي^(١).

حيث في التاسع والعشرين من أيار/مايو ١٩٩٦، تم انتخاب زعيم حزب الليكود اليميني المتطرف، نتنياهو رئيساً للوزراء، خلفاً لرئيس حزب العمل بيدش، وهو المهندس الرئيسي للاتفاقيات التي عقدت مع منظمة التحرير.

إن فوز نتنياهو والائتلاف اليميني بقيادة الليكود في إسرائيل، قد أحدث وضعاً سياسياً، محفوظاً بالمشاكل في السياق الفلسطيني، بالنظر إلى تفوهات نتنياهو أثناء حملته الانتخابية، كان هذا الفائز بالحكم قد أطلق لآهاته الخمس: لا لدولة فلسطينية، ولا لعودة القدس الشرقية للفلسطينيين، ولا لانسحاب مرة الخليل الذي كان مقرراً، ولا لإنهاء الاستيطان الإسرائيلي في المناطق المحتلة، ولا لانسحاب من مرتفعات الجولان لقاء معاهدة سلام مع سوريا^(٢).

وهذه اللآات هي بمثابة رفض مباشر لشروط المفاوضات القائمة على قراري مجلس إلا من رقمي ٢٤٢، ٣٣٨، أي صيغة الأرض مقابل السلام، وعلى مقر ثم مدريد لسلام الشرق الأوسط، وعلى اتفاق أوصلو وعلى عملية السلام ذاتها.

إن هذه الصيغة التي اصطنعها نتنياهو، إنما هي بالنسبة إلى العارفين بدلالات الألفاظ الإسرائيلية السياسية، ليست سوى تورية واضحة للاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، بما فيها معظم الضفة الغربية، ومرتفعات الجولان وبالطبع القدس الشرقية^(٣).

وعلى الرغم من أن الليكود قد امتنع، لأسباب تكتيكية عن تبني فكرة الطرد في برامج، إلا أن أحد الدبلوماسيين الأوروبيين قد لاحظ مؤخراً، إن اسم رحيعام زئيفي، مؤسس حزب موليديت الذي كان يدعو علناً إلى طرد الفلسطينيين، وبخاصة أثناء انتفاضة الأقصى والذي

(١) وحدة البحوث والدراسات في مركز دراسات الشرق الأوسط "اتفاق الخليل نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي" مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ١٩٩٧، ص ٢٢.

(٢) "فلسطين والفلسطينيون" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ص ٥٤٣.

(٣) انظر Khalid M.Amayrh "why Netanyahu is Bad News for peace process" Middle East International.no530 (July) 1996 p.16.

اغتاله الفلسطينيون عام ٢٠٠١، قد أطلق على أحد طرق الضفة الغربية، كما أن ليمور لافنت وزير التعليم، وهي من حزب الليكود، قد أعطت الشرعية لفكرة الطرد، حينما أمرت المدارس بإحياء ذكرى زئيفي سنوياً^(١). ومن ناحية أخرى، قبيل الانتخابات ٢٠٠٣، دارت معركة سياسية في الليكود، حول قبول فكرة الدولة الفلسطينية، حيث رفضها نتنياهو، وقبلها شارون (الذي كان ينادي دائماً بأن الفلسطينيون لهم دولتهم في الأردن، ولكنه غير موقفه عندما رشح نفسه لزعامة حزب الليكود ورئاسة الوزراء).

وفي رد فعل حزب الليكود على فوز حركة (حماس) في الانتخابات، استغل هذا الحزب فوزاً (حماس) في حملته الانتخابية، بنفس الطريقة التي استغلها الليكود ضد ياسر عرفات، في حملته الانتخابية من أجل إقناع الناخبين إلى حاجة إسرائيل بوجود مفاوضات أقوى من عرفات للوصول للحلول معه، والذي اتهمته إسرائيل آنذاك بدعم الإرهاب، وبدعم وضوح موقفه من دعم الحركات الإسلامية المسلحة. وقد صرح رئيس حزب الليكود أن إسرائيل يجب أن تجمد كافة الأموال والضرائب والجمارك التي تجمعها إسرائيل لصالح السلطة الفلسطينية، كما دعا نائب بارز عن حزب الليكود الحكومة الإسرائيلية إلى إعادة ترسيم الجدار الفاصل للغوص في أعماق الضفة الغربية من أجل حماية الطريق السريع الرئيسي الذي يحيط بمدينة تل أبيب من الهجمات^(٢).

حزب كاديما:-

٣- حزب كاديما:-

لقد تم تأسيس حزب كاديما من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون، في نوفمبر، ٢٠٠٥ عندما كانت ولايته في الحكم، حيث كان شارون عضو في حزب الليكود، ولكن عام ٢٠٠٥ حصل انقسام في صفوف حزب الليكود، وتم تأسيس حزب كاديما من قبل شارون، ولكن بعد المرض الذي أصاب شارون، أصبح يهود أولمرت، رئيساً للوزراء، وزعيماً لحزب كاديما:-

لقد جاءت انتخابات الكنيست الإسرائيلية السابع عشرة التي جرت في الثامن والعشرين من مارس ٢٠٠٦، في سياق تطورات محلية وإقليمية ودولية مغايرة، وشهدت هذه الانتخابات تحرك الرأي العام الإسرائيلي باتجاه الوسط بشقيه اليميني (كاديما) واليسار (العمل)، وقد تأثرت الأجواء الانتخابية الإسرائيلية بنتائج الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في الخامس

(١) شعبان أحمد بهاء الدين وآخرون "ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣، ص ٥٤٣.

(٢) الزواوي محمد "اكتساح حماس بغير الطريقة في إسرائيل" انظر على الموقع الإلكتروني ٣٠ يناير/ ٢٠٠٦
www.google.com.

والعشرين من يناير ٢٠٠٦، وأسفرت عن فوز حركة (حماس)، بالأغلبية وتشكيل الحكومة الجديدة.

ففي الوقت الذي عمل فيه تكتل الليكود برئاسة نتنياهو على توظيف (فوز حماس)، من أجل تحسين الفرص في الانتخابات البرلمانية التي تقرر أن تجري في ٢٨/مارس/٢٠٠٦، فإن حزب شارون (كاديما) بقيادة أيهود أولمرت، ركز على أن أفضل السبل للتصدي لحركة (حماس) يتمثل في مواصلة نهج شارون، في حماية أمن الدولة والمواطنين من ناحية، والإعداد لتكرار فكرة الحل أحادي الجانب.

حيث رأت قوي اليمين أن فوز (حماس)، فرصة نموذجية لتحقيق رؤيتها عبر استغلال تشكيل (حماس) لحكومة جديدة، سواء منفردة أو بإئتلاف مع حركة فتح، لتأكيد غياب شريك فلسطيني للسلام، ومن ثم يمكن أن تقوم الحكومة الإسرائيلية على فرض ما تريد من تسوية من جانب واحد.

كذلك شكل أيهود أولمرت حكومة صغيرة بإئتلاف مع أحزاب العمل، ساش، المتقاعد، دون أن يتخلى عن تفضيله لتوسيع القاعدة الحزبية للحكومة، عبر ضم أحزاب أخرى أبرزها إسرائيل بيتنا والتوراة، وذلك بهدف الترتيب لمواصلة السير في تنفيذ رؤية شارون المستندة إلى انسحابات أحادية الجانب، تتولى فيها إسرائيل ضم ما تريد من أراضي الضفة الغربية، وترك مالا تريد اعتبارات حركية، على رأسها الاعتبار الديموغرافي (إلى الشرق الفاصل) من الجوار الفاصل، وتستند رؤية أولمرت إلى الاتفاق المسبق على ذلك مع الإدارة الأمريكية، فهو يفضل السير في خطوات أحادية الجانب^(١).

وإذا كان أولمرت قد عبر عن تفضيله التوصل إلى حل تفاوض مع الفلسطينيين، وذلك من أجل ضم حزب العمل إلى حكومته، ولتجنب الانتقادات الإقليمية والدولية، ولا سيما بعد أن أبلغته واشنطن بوضوح أنها لا تعارض الانسحابات الأحادية أو خطة الانطواء، لكن التسوية النهائية، أو الحدود النهائية لإسرائيل لا بد أن ترسم عبر المفاوضات مع الفلسطينيين^(٢).

وأعلن أولمرت أنه يفضل التوصل إلى تسوية عبر التفاوض مع الفلسطينيين، وهو ما يفترض وجود شريك فلسطيني يتفاوض معه، وهو أمر غير متوفر من وجهة نظر أولمرت، بعد تولي حكومة (حماس) بقيادة إسماعيل هنية، ولذلك فإن السيناريو المفضل لدى أولمرت هو مواصلة

(١) بن أوف "إسرائيل والولايات المتحدة تشرعان في مفاوضات الانطواء" صحيفة هارتس الإسرائيلية، ١٤/مايو ٢٠٠٦.

(٢) جاد. عماد "التداعيات المتوقعة للانتخابات الفلسطينية والإسرائيلية على القضية الفلسطينية" مجلة شؤون عربية، عدد ١٢٦، عام ٢٠٠٦، ص ١٧.

السير في تنفيذ خطة الانطواء، فعبر هذه الخطة لن يكون مضطراً لمناقشة قضايا الوضع النهائي، وتحديد اللاجئين والقدس^(١).

حيث أنه أثناء الانتخابات الفلسطينية، وهي التي تولي فيها أيهود أولمرت رئاسة الحكومة الإسرائيلية بالوكالة، قال قبل إجراء الانتخابات بنحو أسبوع أنه سيبدأ المفاوضات حول الحل الدائم مع رئيس السلطة الفلسطينية، فقط في حال تنفيذ التزاماته بموجب خارطة الطريق، وهي نزع أسلحة المنظمات الفلسطينية، وفي المؤتمر الصحفي الذي مع الرئيس الإسرائيلي حوشيه كتساف قال أولمرت "نحن نطالب السلطة بموجب خارطة الطريق بنزع أسلحة المنظمات الإرهابية، للبدء في مفاوضات المستقبل"^(٢).

وبمجرد إعلان نتائج الانتخابات وتقدم حركة حماس، أثناء جلسة تشاورية للحكومة الإسرائيلية يوم ٢٧/١/٢٠٠٦ قال أولمرت، أن الحكومة فلسطينية بقيادة حماس لن تكون شريكة في المفاوضات، وأضاف إذا قامت حكومة فلسطينية برئاسة حماس أو بمشاركتها ستقلب هذه الحكومة إلى داعمة للإرهاب سيتجاهلها العالم وإسرائيل^(٣).

كما نقل عن أولمرت قوله للأمين العام المتحدة أن إسرائيل تصر على ثلاث مبادئ للتعاطي مع حكومة فيها (حماس)، وهي تحرير حماس من أسلحتها، إلغاء ميثاق حماس الذي يدعو إلى إبادة إسرائيل، والمصادقة والاعتراف بكل الاتفاقيات والالتزامات التي وضعتها السلطة، كما قال وزير الدفاع الإسرائيلي موفاز إن إسرائيل لن تتعارض مع حركة لأنها تنظيم إرهابي، وإن قيادتها ليست محمية من الاغتيالات إذا ما واصلت ممارسة الإرهاب حتى لو كانت تجلس في السلطة، كما أكد على الشروط الثلاث السابقة^(٤).

(١) بن آوف "وشكراً حماس" صحيفة هارس الإسرائيلية، ٢٧/أبريل/٢٠٠٦.

(٢) صحيفة هارتس الإسرائيلية، ١٩/١/٢٠٠٦.

(٣) صحيفة الأيام الفلسطينية، ٣٠/١/٢٠٠٦.

(٤) صحيفة هارس الإسرائيلية، ٣٠/١/٢٠٠٦.

المبحث الرابع: موقف المجتمع الدولي من قضايا الحل النهائي.

لا جدل في أن جوهر القضية الفلسطينية يكمن في صراع على الأرض، بين الفلسطينيين أصحاب الحق الشرعي فيها، من ناحية، وبين الحركة الصهيونية، التي تدعي لنفسها باسم أيهود العالم قاطبةً، حقوقاً على الأرض نفسها، تحاول تبريرها باستخدام أساطيل دينية وعرفية. غير أن هذا الصراع لم يكن قط صراعاً على رقعة أم مساحة من الأرض، يمكن فضاة أو إنهاؤه بتقسيم هذه الرقعة أو وضع حدود وعلامات بين المتنازعين عليها، فقد انخرط في هذا الصراع منذ اللحظة الأولى أطراف دولية عديدة، وانطوى على أبعاد حضارية ودينية لا تقل خطورة عن أبعاده السياسية والاقتصادية والأمنية.

مما جعله كصراع مصيري بالنسبة للعديد من هذه الأطراف، بما في ذلك الأطراف غير المباشرة، وليس فقط بالنسبة للفلسطينيين أو اليهود، أي أن القضية الفلسطينية، ولدت كقضية دولية، بحكم تعدد الأطراف المشتبكة فيها، وكقضية متعددة الأبعاد، بحكم طبيعة الصراع نفسه، وكان أحد أسباب تشابك هذه القضية، حرض القوى المسيطرة في النظام الدولي، وبالذات القوى الغربية، على تبني مطالب الحركة الصهيونية ودعمها، لأسباب إستراتيجية، في مقدمتها الحيلولة دون تحول هذه المنطقة المتجانسة حضارياً و ثقافياً إلى قوة سياسية موحدة.

والمجتمع الدولي يضم أكثر من ١٨٥ دولة مستقلة، وحوالي ثلاثمائة منظمة دولية حكومية عالمية وإقليمية، وهناك أيضاً ملا يقل عن خمسة آلاف منظمة دولية غير حكومية، بالإضافة إلى الأنواع الأخرى من الفاعلين الدوليين، وبالطبع فإنه يستحيل في إطار هذه الدراسة بحث موقف كل هؤلاء الفاعلين على حدة، ولذلك لم يكن هناك مفر من اللجوء إلى الانتقائية، ولأسباب عديدة بعضها موضوعي، وبعضها الآخر يتعلق بسير العمل في المشروع، فقد اقتصرنا في هذه الدراسة مع تحليل موقف كل من منظمة هيئة الأمم المتحدة، وموقف اللجنة الرباعية، وموقف الدول العربية الذي يضم جامعة الدول العربية ودول الجوار لفلسطين، حيث كان لها تأثير كبير على حركة (حماس)، من حيث التأثير على قرارها في المشاركة السياسية، والتأثير على حكومة (حماس)، من رفض مشاركة حركة (حماس) في الانتخابات، واعتبارها حركة إرهابية، حتى وضع الشروط الثلاثة على حكومة حركة (حماس)، من أجل الاعتراف بها والتعامل معها، وفرض الحصار على الشعب الفلسطيني وقطع المساعدات الدولية من أجل الضغط والتأثير على حركة (حماس)، ولهذا النظم دور في تحديد الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وتقوم هذه الدراسة على تحليل موقف كل طرف قبل مشاركة حركة (حماس) وبعد مشاركة حركة (حماس) من قضايا الحل النهائي لبيان تأثير مشاركة حركة (حماس) على الحل النهائي.

المبحث الرابع

المطلب الأول: موقف المنظمة الدولية (هيئة الأمم المتحدة) من الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

لا تقتصر أهمية وخصوصية الدور الذي يجب أن تقوم به هيئة الأمم المتحدة، تمكيناً للشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أقاليم في إطار دولته المستقلة، إلى كون الأمم المتحدة عصباً للبيان التنظيمي في المجتمع الدولي المعاصر فحسب.

ولكن لكون الأمم المتحدة مسؤولة مسؤولية قانونية وتاريخية نحو الشعب الفلسطيني، والأقاليم الفلسطينية الخاضعة للاحتلال، فقد سلمت الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذه المسؤولية، بإشارتها في توصياتها الحديثة إلى توصيتها رقم ١٨١ لسنة ١٩٤٧، الخاصة بتقسيم فلسطين.

فقد جاء بقرارها الذي أصدرته في جلستها المنعقدة بجنيف في الخامس من ديسمبر ١٩٨٨، والذي قررت فيه استخدام كلمة فلسطين، عوضاً عن منظمة التحرير الفلسطينية في نظام الأمم المتحدة، بعد الإشارة إلى توصياتها رقم ١٨١ والتي تضمنت بين أمور أخرى، الدعوة إلى إقامة دولتين في فلسطين إحداهما عربية والأخرى يهودية، والتذكير بالمسؤولية الخاصة للأمم المتحدة في العمل تحقيق التسوية عادلة للقضية الفلسطينية.

١- اللاجئين:-

إن حقوق اللاجئين عامة، هي حقوق الإنسان الأساسية، كما وردت في الصكوك والاتفاقيات الدولية، وقرارات الأمم المتحدة، وحقوق اللاجئين الفلسطينيين بشكل خاص، هي حقوق الإنسان الأساسية والحقوق التي اعترفت لهم بها الأمم المتحدة، ويتضمن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٤٨ في الدورة الثالثة بالقرار ٢١٧ وفي المادة (١٣) فقرة (٢) "الحق في مغادرة أي بلد بما فيه بلدة والحق في العودة إليه"^(١).

ويعتبر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (١٩٤) في ١١ ديسمبر ١٩٤٨، من أهم القرارات التي تضمنت فيما تضمنت حق العودة وأكدته الجمعية العامة قرارات لاحقة من الدورات المتعاقبة.

وقد تضمن القرار في فقرة (١١) نصاً يقرر أن اللاجئين الراغبين في العودة إلى ديارهم

(١) محمد، احمد يوسف "المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية"، معهد البحوث والدراسات العربية، ص ٤٨.

والعيش في سلام مع جيرانهم يجب السماح لهم بذلك، في أسرع وقت ممكن، مع الضرورة دفع التعويضات عن الممتلكات الذين لا يختارون العودة عن فقد أو تلف الممتلكات التي يتعين على الحكومات أو السلطات المسؤولة أن تدفعها طبقاً لمبادئ القانون الدولي أو الإنصاف^(١).

وفي السنوات التالية لحرب يونيو ١٩٦٧، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة سلسلة القرارات التي تناولت حق عودة جماعات الفلسطينيين النازحين نتيجة لحرب ١٩٤٨، ومجموعات النازحين نتيجة لحرب ١٩٦٧، وهذه القرارات هي رقم ٢٤٥٢ في ديسمبر ١٩٦٨، في (٢٣)، ورقم ٢٥٣٥ في الدورة (٢٤) (١٩٦٩)، ورقم ٢٩٦٣ في الدورة (٢٧) في ١٣ ديسمبر ١٩٧٢.

أما قرار مجلس الأمن ٢٤٢ في ٢٤ نوفمبر ١٩٦٧ فهو يحاول وضع إطار للسلام العادل والدائم في الشرف الأوسط ويحدد لهذا الإطار عدة مبادئ من بينها ضرورة التوصل لتسوية عادلة لمشكلة اللاجئين، ولم ينص القرار على عناصر معينة لمثل هذه التسوية العادلة، وبرغم ذلك فإن هذه التسوية العادلة التي لم تحدد لها نصوص لم توضع موضع التطبيق.

٢- القدس:-

لقد أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، باعتبارها الجهاز الذي يصدر القرار رقم ١٨١ بشأن تقسيم فلسطين بواسطته، عدة قرارات في هذا الشأن، ولعل من أهم هذه القرارات القرارين التاليين الصادرين في ١١ ديسمبر ١٩٤٨ و ٩ يناير ١٩٤٨،

١- القرار ٣/١٩٤ الصادر في ١١ ديسمبر ١٩٤٨، والذي حثت فيه الجمعية إسرائيل على ضرورة احترام الوضع الخاص بالقدس طبقاً للبنود قرار التقسيم، كما أعلنت الجمعية في القرار ذاته عن تشكيل لجنة دولية لمتابعة الموقف وتقديم تقرير للجمعية بشأن ما تراه هذه اللجنة من اقتراحات، على أن تخول اللجنة المذكورة صلاحية تعيين الهيئات الفرعية المعاونة، واستخدام الخبراء والفنيين إذا ما دعتها الحاجة إلى ذلك.

٢- أما القرار الثاني الذي صدر عن الجمعية بهذا الخصوص، فهو القرار رقم ٤/٣٠٣ الصادر في ٩ يناير ١٩٤٩، وقد أكدت الجمعية العامة في هذا القرار على موقفها السابق بشأن وضع مدينة القدس، وكررت مطالبها بضرورة إخضاع المدينة لنظام دولي، دائم لإدارتها وبما يكفل توفير الحماية الواجبة للأماكن المقدسة، وحرية الدخول إلى المدينة والخروج منها.

(١) قرار الجمعية العامة: ا.ح. U.N.General Assembly Resolutionspp25 U N Doc A/8/021sept 12Dec 1948

كما وجهت الجمعية العامة الدعوة على مجلس الوصاية، للقيام في إعداد النظام الأساسي للقدس، وإقراره، والشروع فوراً في تطبيقه، وذلك مع مراعاة المبادئ الأساسية للنظام الدولي للقدس، الذي وردت الإشارة إليه في قرار الجمعية العامة رقم ٢/١٨١.

لقد قام مجلس الوصاية، بتاريخ ٢١ أبريل ١٩٤٨، بإعداد مشروع نظام خاص لمدينة القدس، وتمت الموافقة عليه نهائياً في ١٤ أبريل ١٩٥٠، وقد أشارت المادة الأولى في هذا المشروع، على أن هذا النظام يعرف بالنظام الدولي الخامس بمدينة القدس، ويجعل منها هيئة منفصلة تحت إدارة الأمم المتحدة، كذلك تضمن النظام أحكام متعددة بشأن حدود المدينة، ومسؤولية الأمم المتحدة عن كفالة الأمن فيها، وتعين مالم لها من قبل مجلس الوصاية، ونزع السلاح داخل المدينة، وعدم السماح بممارسة المنظمات شبه العسكرية لأية نشاطات هناك، وعلى أن يرفع علم الأمم المتحدة وعلى جميع المباني الرسمية في المدينة، مالم ينص تشريعها، أي التشريع الخاص بمدينة القدس على غير ذلك^(١).

كذلك قرار الجمعية العامة في ٤ يوليو ١٩٦٧، الذي دعت فيه إسرائيل، إلى ضرورة إلغاء التدابير التي سبق لها أن اتخذتها بهدف تغيير وضع المدينة، وإضفاء الطابع اليهودي عليها، والتعهد بالكف عن تكرار ذلك مستقبلاً.

كذلك أثر إصدار الكنيست الإسرائيلي في ٣٠/يوليو ١٩٨٠ للقانون الذي اعتبرت القدس وفقاً له عاصمة أبدية لإسرائيل، عقدت الجمعية العامة اجتماعاً عاجلاً أصدرت فيه القرار رقم ٢ في الأول من أغسطس ١٩٨٠ طالبت فيه إسرائيل بضرورة الانسحاب جميع الأراضي العربية المحتلة بعد حرب يونيو ١٩٦٧، بما في ذلك القدس العربية^(٢).

لذلك فقد تميز موقف الأمم المتحدة إزاء قضية القدس، وبالثبات والرفض الكاملين للسياسات الإسرائيلية اتجاه المدينة، وقد تعاملت (من خلال رفض قراراتها) مع القطاع الشرقي للمدينة الذي خضع للاحتلال الإسرائيلي في يونيو ١٩٦٧، باعتبارها أرضاً محتلة، لا يحق لإسرائيل أن تباشر إزاءها أي سلطات تتجاوز تلك المقررة لها وفقاً لقانون الاحتلال الحربي، كذلك فالقرارات التي كانت تصدر كلها بالإجماع، أو بأغلبية كبيرة، الأمر الذي يكشف عن الموقف المتميز لهذه المنظمة بالنسبة للقدس وفي عام ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر اعتمد مجلس الأمن بالإجماع، بعد مفاوضات كثيرة القرار ٢٤٢، الذي يرسى المبادئ لتسوية سلمية في الشرق الأوسط، ونص القرار على أن إقامة سلام عادل ودائم يجب أن يتضمن تطبيق مبادئ: انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها في النزاع الأخير (١٩٦٧)، وإنهاء جميع ادعاءات

(١) عامر صلاح الدين "القدس والقانون الدولي" ندوة القدس مفتاح السلام تونس"، ١٤ يناير ١٩٩٢، ص ٢٥.
(٢) محمد، أحمد يوسف أحمد وآخرون "المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية"، مرجع سابق ذكره، ص ٧٩.

أو حالات الحرب واحترام السيادة، والوحدة الإقليمية، والاستقلال السياسي لكل دولة في المنطقة وحققها في العيش بسلام داخل حدود آمنة ومعترف بها، وغير معرضة للتهديد أو استخدام القوة والاعتراف بذلك، وأكد القرار الحاجة إلى تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين^(١).

ولقد رد مجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام، على التدابير التي اتخذتها سلطات الاحتلال ضد الانتفاضة (الأولى) عن القلق العميق، ومنذ الأيام الأولى للانتفاضة بدءاً بقرار مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وجه اهتمام خاص لمسألة كفالة سلامة وحماية الفلسطينيين في الأرض المحتلة وفقاً لاتفاقية جنيف (الرابعة) بحماية المدنيين وقت الحرب^(٢).

وفي دورة عام ١٩٩٣ للجمعية العامة، استبدل القرار الذي كان لعدة سنوات يدعو إلى عقد مؤتمر سلام دولي برعاية الأمم المتحدة، بقرار عنوانه "تسوية قضية فلسطين" بالوسائل السلمية، أعربت فيه الجمعية العامة عن تأييدها لإعلان المبادئ، بينما أعادت تأكيد عدد من المبادئ التي ينبغي أن يسترشد بها في الوصول إلى تسوية نهائية.

وإعلان المبادئ المؤرخ في ١٣/سبتمبر ١٩٩٣، على أن موضوع المستوطنات سيجرأ بحثه إلى المفاوضات المتعلقة بالوضع الدائم.

وبالنسبة للقدس قررت الجمعية العامة مرة أخرى، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، أن قرار إسرائيل فرض قوانينها وولايتها وإرادتها على مدينة القدس الشريف، قرار غير قانوني، ومن ثم فهو قرار لاغٍ وباطل.

وبالنسبة لحقوق الإنسان، قررت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الأول مرة تعيين مقرر خاص يعني بانتهاك حقوق الإنسان، في الأراضي العربية المحتلة بما فيها فلسطين، وفي أيلول/ديسمبر ١٩٩٣، عين السيد رينييه، الرئيس السابق للاتحاد السويسري، مقررًا خاص، ودعي لزيارة الأراضي المحتلة في كانون الثاني/يناير ١٩٩٤.

وفي نهاية عام ١٩٩٣، رصدت اللجنة (لجنة التوفيق التابعة للأمم المتحدة، ومؤلفة من ثلاث أعضاء، تتولى مهام وسيط الأمم المتحدة حسب ما تراه ضرورياً)، الحالة فيما يتعلق بحقوق الفلسطينيين، وعرضت استنتاجاتها على الجمعية العامة ومجلس الأمن، وقد ساعد برنامجها من الحلقات الدراسية والندوات وغير ذلك من الأنشطة على زيادة الوعي بقضية فلسطين، على الصعيد الدولي، وركز الجهود على الحاجة إلى تحقيق تسوية سلمية على أساس ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

(١) هيئة الأمم المتحدة "الأمم المتحدة وفلسطين". ١٩٩٥ ص ١٠.

(٢) هيئة الأمم المتحدة، نفس المرجع السابق، ص ١٧.

لكن ما يلاحظ اليوم هو شلل في دور الأمم المتحدة ووقوفها عند عتبات التسوية السياسية الثنائية، ثم استخدامها-كلما لزم الأمر-لدعم الخط الأمريكي والإسرائيلي، فتحول دور الأمم المتحدة من صيانة الشرعية والأمن في فلسطين، إلى أداة لأدوار منتقاة وفق المصالح الإسرائيلية حتى أصبح اللجوء إليها إما معدوماً بسبب اليأس من فعاليتها أو القنوط من قدرتها على التجاوب^(١).

والحق أن شلل دور الأمم المتحدة في القضية، أشد خطورة من محاولات تحييدها، لأن التحييد يؤدي إلى إخراجها من الحساب، بل إن الأمم المتحدة تستخدم أحياناً لإسباغ الشرعية والتستر على جرائم إسرائيلية وتعجز عن أن تصف الأفعال الوصف القانوني الصحيح (يمثل موقف الأمم المتحدة من مذابح جنين في نيسان/أبريل ٢٠٠٣، فضيحة في سجل الأمم المتحدة)^(٢).

كذلك عجز الأمم المتحدة عن التصدي للقانون الأمريكي الصادر في ٢٠٠٢/١١/١٨، بالاعتراف بأن القدس عاصمة أبدية لإسرائيل، كما عجزت عن الدفاع عن قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ في ١٩٨٠/٨/٢٠ في هذا الصدد، الذي يحافظ على مركز القدس منذ عام ١٩٨٠، وكرس هذا الوضع في مواجهة سياسية التهويد الصهيونية^(٣).

وفي نظر محكمة العدل الدولية، أن الأمم المتحدة وخاصةً مجلس الأمن، والجمعية العامة، قد قصرت تقصيراً كبيراً في حلها للقضية الفلسطينية، وأنهت باللوم في ذلك على استعمال حق النقض الفيتو، من الدول دائمة المعنوية في مجلس الأمن، وطلبت المحكمة من الأمم المتحدة أن تنشط في الموضوع، وبتخاذ إجراءات لضمان احترام القانون الدولي، والقانون الدولي الإنساني كما حددتها المحكمة.

(١) شعبان أحمد بهاء الدين وآخرون "ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية" مرجع سابق ذكره، ص ٣٧٣.

(٢) يمكن الإطلاع على تقرير الأمين العام في هذا الشأن على موقع الأمم المتحدة على الإنترنت (www.un.org)

(٣) انظر قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ في كتاب عبدالله الأشمل، (القدس لمن) سلسلة إخراج دار المعارف، القاهرة، ٢٠٠٣.

المطلب الثاني: موقف اللجنة الرباعية الدولية من الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

لقد تشكلت اللجنة الرباعية الدولية للسلام في الشرق الأوسط، التي تشكلت منذ عام ٢٠٠٢، في ظل طرح خارطة الطريق، كمسار منقذ لعملية السلام، بديلاً من مسارات أوصلو السابقة، وتكونت من (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة).

حيث يقوم دور الرباعية بالمساعدة في تطبيق الخطة وتسييرها، بدءاً من المرحلة الأولى، بما في ذلك مباحثات مباشرة بين الطرفين، كما يتطلب الأمر، وتقع الخطة جدولاً زمنياً واقعياً للتنفيذ، ولكونها خطة تركز على الأداء، فإن إحراز تقدم يتطلب ويعتمد على بذل جهود بنية حسنة من قبل الطرفين، وامتثالها لكل من الالتزامات والواجبات.

وستؤدي تسوية يتم التفاوض بشأنها بين الطرفين إلى انبثاق دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية، وتتمتع بمقومات الدولة، تعيش جنباً جنباً بسلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين.

وتعتمد الرباعية مع عقد اجتماعات منتظمة، على مستوى رفيع لتقييم أداء الطرفين في ما يتعلق بتطبيق الخطة، ويتوقع من الطرفين أن يقوما، في كل مرحلة، بالالتزامات بشكل متواز، إلا إذا حدد الآخر على غير ذلك.

وسوف تقوم هذه الدراسة بتتبع موقف كل طرف من الأطراف في اللجنة الرباعية الدولية على حدة، وموقفه من الحل النهائي للقضية الفلسطينية، وموقفه من فوز حركة المقاومة الإسلامية (حماس).

موقف الولايات المتحدة الأمريكية من الحل النهائي للقضية الفلسطينية:-

لعبت الولايات المتحدة الأمريكية دوراً بالغ الأهمية، إن لم يكن الدور الأكثر مهماً في التأثير على مسار القضية الفلسطينية، والسبب في ذلك يعود إلى ثقل الولايات المتحدة الأمريكية، في النظام الدولي من ناحية، وطبيعة العلاقات الأمريكية الإسرائيلية من ناحية أخرى.

لقد تميزت المرحلة من عام ١٩١٧ (صدور بلفور) ومن نهاية الأربعينيات لعدم وجود سياسة أمريكية مستقلة تجاه منطقة الشرق الأوسط، التي اعتبرتها الولايات المتحدة منطقة نفوذ بريطانية، لكن ذلك لم يمنع الولايات المتحدة من أن تتخذ مواقف محددة من القضية الفلسطينية، كانت جميعها منحازة لصالح المشروع الصهيوني وعلى حساب حقوق الشعب الفلسطيني:

أما المرحلة الثانية التي احتدت من بداية الخمسينيات وحتى منتصف الستينات، كانت رؤية الولايات المتحدة لانعكاسات الحركة القومية العربية، على المصالح الأمريكية في العالم العربي، هي المحدد الرئيسي لموقف الولايات المتحدة الأمريكية من القضية الفلسطينية.

أما المرحلة من منتصف الستينات وحتى منتصف الثمانينات، فقد شهدت هذه المرحلة قيام الولايات المتحدة بمنع إسرائيل الضوء الأخضر لشن عدوان ١٩٦٧، ومكنتها من الاحتفاظ بالأراضي العربية المحتلة، بتقديم دعم سياسي وعسكري غير محدد لها، كما شهدت انفراد الولايات المتحدة بعملية التسوية التي بدأت عقب حرب أكتوبر ١٩٩٣، وقد حكمت مواقف الولايات المتحدة خلال هذه الفترة اعتبارات تتعلق بالموازن الإستراتيجية العالمية وبالعلاقات الأمريكية السوفيتية.

أما المرحلة الممتدة من بداية التسعينات حتى عام ١٩٩٣، هي مرحلة لم تنتضح فيها معالم السياسة الأمريكية تجاه القضية الفلسطينية، بشكل نهائي، فقد بدأت تجني ثمار تحالفها الاستراتيجي مع إسرائيل والذي يثبت دعائمه خلال المرحلة السابقة.

لقد عبرت الولايات المتحدة الأمريكية، عن موقفها المؤيد لتدويل القدس، منذ عام ١٩٤٧، خلال دعمها لقرار التقسيم، منذ عام ١٩٦٧ وحتى ١٩٦٩، أعلن مندوب الولايات المتحدة في المؤسسات الدولية أن مكانة القدس ستحدد في مفاوضات بين الأطراف لحل شامل للصراع العربي- الإسرائيلي، وإلى عام ١٩٧٨ استمرت أمريكا بالقول أن القدس الشرقي هي أرض محتلة، وذلك وفقاً لتصريح مندوب الولايات المتحدة في مجلس الأمن، عام ١٩٦٩، حيث قال أن القدس الشرقية هي أرض محتلة ويسري عليها قانون جنيف الرابع^(١).

وفي الأول من آذار عام ١٩٨٠ أيدت أمريكا قرار مجلس الأمن رقم ٤٦٥ الذي ينتقد سياسة الاستيطان الإسرائيلية في الضفة الغربية من ضمنها القدس، وفي الأول من أيلول ١٩٨٢ طرح الرئيس ريفان خطته التي أكدت بأن تكون القدس موحدة يتحدد مكانها في المفاوضات النهائية، وفي عام ١٩٩٠ صرح الرئيس جورج بوش الأب أن الأحياء اليهودية في القدس مثل وضع المستوطنات في الضفة الغربية، وفي الورقة البحثية التي تقدم بها الدكتور أحمد صدقي الرجائي، خلال المؤتمر السنوي لمركز البحوث السياسية في القاهرة عام ١٩٩٧ ذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية اتخذت قراراً بتاريخ ١٩٩٠/٣/٢٢ باعتبار القدس عاصمة أبدية لإسرائيل.

إن الولايات المتحدة تعارض تقرير المصير للفلسطينيين، والمقصود أن الولايات المتحدة قد سارت على سياسة نمو الفلسطينيين تنطوي على إنكار الهوية الوطنية الفلسطينية، وتعارض الحق بتمثيلهم من قبل زعامة وطنية شرعية، كما تعارض حقهم في إقامة دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة في أي جزء من أجزاء فلسطين، فالولايات المتحدة تقبل نظرياً بحق الفلسطينيين في

(١) عبدالله أحمد فارس "الانتفاضة الفلسطينية" رسالة دكتوراة، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات

العودة إلى بلادهم (قرار الأمم المتحدة، رقم ١٩٤، الصادر في ١١ كانون الأول/١٩٤٨) ولكنها لا تهتم على الإطلاق بتنفيذه وهي في الواقع تساعد إسرائيل على إنكارها هذا الحق^(١). أما بالنسبة للانتخابات الفلسطينية الثانية، فقد تراوح المجتمع الدولي، بين موقف متشدد تعبر عنه الولايات المتحدة، وموقف أقل تشدداً تعبر عنه أوروبا وموقف حرب تعبر عنه روسيا.

فالموقف الأمريكي ما يزال متشدد على أن (حماس) منظمة إرهابية، وأنه لن يتم التعامل معها، إلا إذا غيرت مواقفها، فقد أكد لنا الناطق باسم الخارجية الأمريكية شون ماكروماك، وأن مجلس الوزراء الفلسطيني القادم يجب ألا يشمل طرفاً لا يلتزم بحق إسرائيل في العيش بسلام ولا يبنذ العنف والإرهاب^(٢).

فقد اعتبر الرئيس الأمريكي، أن قيام دولة فلسطينية لن يتحقق إذا رفضت حكومة برئاسة (حماس) التخلي عما أسماه طموحها لتدمير دولة إسرائيل، وقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية فرض مواقفها على مجلس الأمن واللجنة الرباعية، حيث طالب بيان، أصدره مجلس الأمن وتلاه السفير الأمريكي في الأمم المتحدة جون بولتون الأعضاء الذين سيشاركون في الحكومة الفلسطينية المقبلة بالتخلي عن السلام والاعتراف بإسرائيل، وشدد البيان على ضرورة احترام الاتفاقات والمبادئ، ومنها الخطة الأمريكية خارطة الطريق، والحل التفاوضي للنزاع الفلسطيني الإسرائيلي^(٣).

٢- موقف الاتحاد الأوروبي من الحل النهائي للقضية الفلسطينية:-

إن إدراك الاتحاد الأوروبي لأهمية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وارتباطه بالأمن والاستقرار الأوروبي، ينعكس على درجة من التوافق، حول أهمية لعب دور فعال في عملية السلام في الشرق الأوسط، يرتبط بذلك أن الاتحاد الأوروبي، يتمتع بنوع من العلاقات الأكثر قرباً للحياد والفهم المتبادل مع الدول العربية، كما يتميز برصيد معقول من الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، والمواقف المعلنة الداعمة للحقوق العربية، مما يؤهلها للعب دور الوسيط المحايد.

وقد برز اهتمام الاتحاد الأوروبي بإيجاد حل للصراع في المنطقة منذ بدايات نشأة الاتحاد نفسه، ففي عام ١٩٧٠ في أول اجتماع لوزراء خارجية الدول الست، أعضاء الجماعة

(١) سليمان ميخائيل وآخرون "فلسطين والسياسة الأمريكية من ويلسون إلى كلينتون" الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦، ص ٣٢٧.

(٢) صحيفة عرب ٤٨، ٢٦/١/٢٠٠٦.

(٣) صحيفة عرب ٤٨، إسرائيل، ٢/٢/٢٠٠٦.

الأوروبية في ميونخ، كانت الأوضاع في الشرق الأوسط، على رأس قائمة موضوعات التعاون السياسي الأوروبي.

كما أكد بيان مؤتمر فينيسيا ١٢-١٣/يونيو عام ١٩٨٠، على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات، كما طالب البيان كل الأطراف بضرورة التخلي عن القوة أو التهديد باستخدامها، من أجل خلق مناخ من الثقة لتهيئة الظروف أمام التسوية الشاملة للصراع^(١).

واستمرت السياسة الأوروبية تجاه عملية السلام تتمحور حول مقررات مؤتمر فينيسيا، حتى نهاية التسعينات حين نيلورت سياسة أكثر وضوحاً تجاه حق تقرير الفلسطينيين في دولة مستقرة، حيث أعلنت دول الإتحاد الأوروبي، في مؤتمر برلين ٢٤-٢٥/مارس عام ١٩٩٩، إن الإتحاد الأوروبي، يؤكد حق الفلسطينيين المستمد وغير المشروط في تقرير المصير، مما يضمنه ذلك من خيار إقامة دولة، ويتطلع الإتحاد إلى سرعة الحصول على هذا الحق^(٢).

وفي موضع لاحق من بيان مؤتمر برلين أعلن عن استعداد الإتحاد الأوروبي النظر في الاعتراف بالدولة الفلسطينية، في الوقت المناسب.

وقد تبلور الدور الأوروبي في عملية السلام في محوري (تنسيق المواقف) الأطراف في المفاوضات متعددة الأطراف، وهي تلك المفاوضات التي لا تتسم بحساسية سياسية عالية، كما أحيل للشريك الأوروبي الدور الأساسي في توفير التحويل اللازم لتنفيذ الاتفاقات التي يتم التوصل إليها في إطار عملية التسوية، بينما تنفرد الولايات المتحدة الأمريكية، بدور الوسيط في الصراع.

كذلك فإن الدور الأوروبي، يقابل بحساسية على الجانب الإسرائيلي، حيث دأبت إسرائيل على اتهام الإتحاد الأوروبي بأن نظرية للصراع أحادية الجانب، وتعكس وجهة النظر العربية. يترتب على ذلك أن الدور الأوروبي يتأرجح صعوداً أو هبوطاً بحسب تغيرات توجهات الحكومات الإسرائيلية ومواقفها من التسوية، فقد ظهر العجز الأوروبي واضحاً أبان فترة تولي بنيامين نتانياهو رئاسة الوزراء في إسرائيل، وموقفه من عملية السلام عموماً والدور الأوروبي على وجه الخصوص، فقد رفض نتانياهو مقررات مؤتمر برلين ١٩٩٩، التي اعترفت فيها الإتحاد الأوروبي ضمناً بحق الفلسطينيين في دولة مستقلة، كما ندد نتانياهو بالموقف الأوروبي،

(١) جاد عماد، "الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، الواقع واحتمالات المستقبل" الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٣٤.

(٢) Peters Joel: Eurpe And the Arab-Israeli peace process, The Declaration of the European council of Berlin and Beyond un, Bound to cooperate-Europe the middle East, op. Cit. P157.

قائلاً أنه "عار على أوروبا التي شهدت مقتل ثلث الشعب اليهودي أن تأخذ مواقف من شأنها تعريض إسرائيل للخطر والإضرار بمصالحها"^(١).

كذلك مؤتمر الوزراء الرابع في مارسيليا ١٥-١٧ نوفمبر ٢٠٠٠، كرر إلى الإشارة، إلى مرجعية التسوية في المنطقة كما جاءت في المؤتمر السابق (١٩٩٩) ونادى بضرورة استئناف المفاوضات على المسارين السوري واللبناني، كما كرر وزراء دول الإتحاد الأوروبي موقفهم الموحد القائم على إعلان برلين الصادر في ٢٥ مارس ١٩٩٩، والخاص بحق الشعب الفلسطيني في إقامة دولة ديمقراطية ذات سيادة، ويفضل إعلانها عن طريق التفاوض.

أما بخصوص فوز (حماس) والانتخابات الفلسطينية، فقد عبر الإتحاد الأوروبي عن استعداده للعمل مع أي حكومة فلسطينية تعمل من خلال الوسائل السلمية، وهو عبرت عنه "بينينا فيريرو فالديس" منسقة العلاقات الخارجية الأوروبية في كلمتها أمام لجنة برلمانية أوروبية في ٢٦/١/٢٠٠٦.

كما أكد خافيير سولانا على أن الإتحاد الأوروبي سيكون مستعد للعمل مع حماس، ردت الحركة (حماس) بالإيجاب على مطالب الأسرة الدولية، التي جاءت في بيان اللجنة الرباعية، ولكنه أضاف يجب أن نعطي فرصة تشكيل الحكومة التي تستغرق من شهرين إلى ثلاث أشهر، ثم يكون على مواقفها^(٢).

٣- موقف روسيا من الحل النهائي للقضية الفلسطينية:-

بعودة سريعة إلى تعامل الإتحاد السوفييتي مع العرب والقضية الفلسطينية، نجد أن البداية الواضحة والواسعة للدور السوفييتي في المنطقة، بعد وفات ستالين.

فطيلة فترة حكم الأخير بقي الإتحاد السوفييتي رهناً لسياسة العزلة الدفاعية، وضرورة البناء الداخلي إلى جانب الترويج لتطبيق الاشتراكية في بلد واحد، كما ساهمت القناعات السوفييتية في تخلف المنطقة العربية في عدم تشكيل هذه المنطقة مطمعاً للإتحاد السوفييتي بعيداً عن مناطق نفوذها^(٣).

لكن هذه العوامل لم تلغي الدور السوفييتي بشكل كامل، في تلك المرحلة، فرغم معاداته للصهيونية، قام بدعم قيام إسرائيل عام ١٩٤٧، وأيد تقسيم فلسطين، وكان من أوائل الذين اعترفوا بإسرائيل، كما أن الإتحاد السوفييتي دعم إسرائيل في حرب ١٩٤٨، وأحدها بالسلاح

(١) جاد عماد "الإتحاد الأوروبي والشرق الأوسط" مرجع سابق ذكره، ص ٣٥.

(٢) صحيفة الأيام الفلسطينية، ٢٠٠٦/٢/٢.

(٣) الموسوعة الفلسطينية، مرجع سابق ذكره، ص ٣٩.

في فترة التهدة وبقيت السياسة السوفييتية لصالح إسرائيل، إلى أن تبدل الموقف عام ١٩٥٤، عندما استخدم الإتحاد السوفييتي الفيتو ضد قرار لصالح إسرائيل^(١).

لكن التحول الأبرز كان عام ١٩٥٦، فقد تدهورت العلاقات السوفييتية الإسرائيلية، نتيجة التقارب الأمريكي الإسرائيلي، وبدا وضحا للسوفييتي أن إسرائيل تمثل حارساً على المصالح الأمريكية في المنطقة العربية، وبناء عليه أخذ الإتحاد السوفييتي في بدء الدعم الكامل للعرب. وبعد انتهاء حرب ١٩٥٦، اتضح الأمر أكثر وتزايد الدعم السوفييتي للعرب، وتوج ذلك باعتراض الإتحاد السوفييتي على لسان خروشوف أثناء زيارته مصر عام ١٩٥٦، بالحقوق الثابتة والمشروعة للشعب الفلسطيني، لكن هذا في إطار اعتبار قضية الشعب الفلسطيني قضية اللاجئين^(٢).

لكن في ظل التفرد الأمريكي في التدخل لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بقيت المواقف الروسية تسير في خط واحد عبرت من خلاله عن ضرورة قيام دولة فلسطينية. أما بالنسبة لمواقف روسيا الحالية، من القضية الفلسطينية، فهي باستثناء التصريحات والتحركات والدبلوماسية جزء من المواقف الأمريكية، ففي نهاية المطاف الإتحاد الأوروبي جزء من اللجنة الرباعية، التي تعمل وفقاً لخارطة الطريق الأمريكية الصنع، فتصور روسيا للدولة الفلسطينية القادمة، هي الدولة الناتجة عن المفاوضات وفقاً لمبدأ الأرض مقابل السلام. ما يلاحظ على الموقف الروسي اتجاه الحل النهائي للقضية الفلسطينية، أنها أكثر مرونة من الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، خاصة في ظل الهيمنة الأمريكية على قرارات اللجنة الرباعية، بحكم نفوذها الواسع في المنطقة.

فقد شهد العام ٢٠٠٥ سياسات روسية في المنطقة، أثارت اهتمام المراقبين والمحللين لمعرفة مدى قوة هذا التوجه الجديد، ودوافعه وإمكانية استمراريته، ويمكن إجمال الدلائل والإشارات التي توحى بظهور مواقف وسياسات روسية جديدة في زيادة بوتين إلى الأراضي الفلسطينية، والدعوة لعقد مؤتمر دولي في موسكو، كذلك ما انفردت به موسكو من دعوة قادة حماس بعد فوزهم في انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني.

أثارت الانتخابات التشريعية انتباه العالم ووجهت أعين المراقبين والمحللين لها، بعد أن أفرزت أغلبية حمساوية، داخل المجلس التشريعي، لم تكن لتتركها موسكو لتتمر دون استغلال،

(١) عبد القادر محمد فهمي "روسيا الاتحادية والمنطقة العربية، دراسة مقارنة للسلوك السياسي الخارجي السوفييتي الروسي حيال المنطقة العربية" مجلة شؤون عربية، عدد ١٠٥، آذار، ص ١٨٤-١٨٥.

(٢) الموسوعة الفلسطينية، القسم الثاني، المجلد السادس، دراسات القضية الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٠، ص ٣٧.

فيعد أن أعطي الشعب الفلسطيني ثقته لكتلة التغيير والإصلاح، التابعة لحركة (حماس)، واجهت الحركة تحدياً مهماً وهو كيفية التعامل مع الخارج، فإدراجها على قائمة الحركات الإرهابية في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية، جعل من تحركها على المستوى الدولي أمراً صعباً.

لكن هذا لم يعف روسيا الاتهامات الموجهة لها على أنها تتعامل مع حركة إرهابية، الأمر الذي دفع موسكو، لمواجهة هذه الاتهامات، من خلال تبيان شرعية (حماس) بصفقتها ممثلاً منتخباً عن الشعب الفلسطيني، وأرجعت موسكو رأيها بضرورة التعامل مع حماس لسببين رئيسيين:-

١- إن وصول (حماس) إلى الحكم في السلطة الفلسطينية، إنما نتاج للعملية الديمقراطية التي شهد العالم على نزاهتها وشفافيتها، والتي جاءت أيضاً بعد مطالب دولية متكررة بضرورة إجراءها، وإن رفضت التعامل مع مخرجات العملية الانتخابية هو التفاف على الديمقراطية وتدخل في خيارات الشعوب.

٢- لقوا انفراد حركة (حماس) من بين فصائل المقاومة الفلسطينية بالالتزام شبكة الكامل بالهدنة والتهدئة، مما يعطي دلالات واضحة على أن حركة (حماس) لديها القابلية للتعامل بأساليب غير عسكرية مع إسرائيل، الأمر الذي دفع بوتين على القول أن حركة (حماس) لا يمكن وصفها [أنها منظمة إرهابية منذ الآن^(١)].

فالموقف الروسي كان أكثر المواقف الدولية المؤثرة اعتدالاً، حيث أكد الرئيس بوتين أن روسيا لم تعتبر يوماً أن حماس منظمة إرهابية، بل ذهب إلى أبعد من ذلك أن قام خلال المؤتمر الصحفي مع رئيس وزراء إسبانيا بتوجيه دعوة إلى قادة (حماس) لزيارة روسيا، كما أكدت روسيا على لسان وزير دفاعها، وفي مؤتمر صحفي عقد يوم السبت ٢٠٠٦/٢/١١، أن على إسرائيل التعود على فوز (حماس) في الانتخابات، والذي بات حقيقة واقعية^(٢).

٤- موقف الأمم المتحدة من الحل النهائي للقضية الفلسطينية:-

لقد سبق أن ذكرت موقف الأمم المتحدة في المقلب السابق، كمطلب مستقل، ولكن الآن يدخل موقفها مرة أخرى، حسب موقعها في اللجنة الرباعية، لذلك سوف تقوم بالتطرق إلى موقفها مباشرة.

(١) ديلواني طارق، "روسيا تبحث عن دور في الشرق الأوسط عبر حماس" مجلة العصر، ٢٠٠٦/٢/١٢.

(٢) صحيفة معاريف الإسرائيلية، ٢٠٠٦/٢/١١.

إن كانت الشرعية الدولية، يقصد بها طريقة تطبيق أجهزة الأمم المتحدة للقانون الدولي، فقد مارست الأمم المتحدة تطبيق القوانين الدولية المتعلقة بالقضية الفلسطينية، بالتحيز التام لإسرائيل، وبعد تفرد الولايات المتحدة الأمريكية بالسيطرة الكاملة على المؤسسة الدولية فقد اتخذت الأمم المتحدة تحت مظلة الشرعية الدولية، أساليب بعضها كان طرفاً واضحاً للقانون الدولي، ومن هنا كان لا بد من الاتفاق على أن القانون الدولي شيء وتطبيق هذا القانون قد يكون شيئاً مختلفاً تماماً، وهذا ما كان واضحاً في موضوع القضية الفلسطينية عموماً، وقضية اللاجئين وحق العودة بشكل خاص.

والاجتهاد الدولي الكبير في أحكام محكمة العدل الدولية، باتت تعتبر الحق في تقرير المصير، من القواعد الأمرة في القانون الدولي، بحيث لا يجوز عرقلة هذا الحق أو الامتناع عن تأكيده أو القيام بأي تصرف يحول دون إقراره.

وبذلك أصبح حق الفلسطينيين بالعودة ليس فقط من الحقوق الغير قابلة للتصرف، إنما من الحقوق الأول المشروطة كشرط مسبق لحق تقرير المصير، وهذا يعني أن أية سلطة فلسطينية سواء كانت معينة أو منتخبة، لا يحق لها بهذا الحق، ويعني أيضاً أن أي دولة أخرى، أو أي فريق ثالث، لا يجوز له التصرف بهذا الحق، بقدر ما هو حق جمعي للشعب الفلسطيني، وبقدر ما هو ضروري لتقرير المصير، لأن التصرف ممكن أن يحرم حوالي ثلثي الشعب الفلسطيني، من ممارسة تقرير المصير، فضلاً عن حرمانه من العودة بشكل رئيسي^(١).

لذلك لا يزال الفوز الكاسح لحركة حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية، يلقي بتداعياته على المواقف الغربية، ولاسيما الأمريكية والأوروبية، والإسرائيلية.

فاللجنة الرباعية الدولية التي تضم كلاً من الولايات المتحدة، وروسيا، والإتحاد الأوروبي، ومنظمة الأمم المتحدة، اجتمعت بشكل طارئ في العاصمة البريطانية لندن، وأصدرت بياناً دعت فيه حركة (حماس)، إلى إلقاء سلاحها والاعتراف بدولة إسرائيل، خلال مهلة حددتها بين شهرين إلى ثلاث أشهر، تحت طائلة وقف المساعدات المالية للفلسطينيين.

حركة حماس ردت على موقف اللجنة الرباعية، ومواقف الدول الأوروبية الأخرى، على لسان القيادي فيها إسماعيل هنية، الذي دعا إلى عدم تغليف الدعم الدولي للشعب الفلسطيني بشروط مجحفة.

(١) شفيق المصري: إسناد القانون الدولي في الجامعتين الأمريكية واللبنانية، والجامعة اللبنانية- الأمريكية خلال إلقاء محاضرة في نادي جمعية خريجي الجامعة الأمريكية، بدعوة من اللقاء الثقافي الفلسطيني الذي يرأسه الدكتور أنيس الصايغ يوم الثلاثاء ١٢/١١/٢٠٠٣. للمزيد انظر موقع www.google.com

المبحث الرابع

المطلب الثالث: الموقف العربي اتجاه قضايا الحل النهائي للقضية الفلسطينية.

لاشك في أن الشعب العربي في شتى آفاق الوطن العربي الكبير، ينتظر تعزيز التحرك بتوظيف الطاقات العربية، ووضع جميع إمكاناتها لتحرير الأرض العربية المحتلة، ودعم بقتال الشعب الفلسطيني، إلى جانب تطوي العمل العربي ودفعه إلى الأمام ليكون أكثر فاعلية، ليس في قضية السلام وحدها، بالرغم أهمية كل ما يحيط بها من عقبات أو صعوبات، وإنما أيضاً في مختلف القضايا التي تهم الدول العربية، في علاقتها البينية في مختلف المجالات، وبخاصة في مجال دفع وتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، بوصفه ركيزة الأمن القومي بمفهومه الشامل، ومصدر قوة التحرك العربي متعدد الجوانب والبيادين.

وسوف تقوم هذه الدراسة بتحليل موقف الدول العربية، اتجاه الحل النهائي للقضية الفلسطينية، ولاشك أن عدد الدول العربية كثيرة بالتالي يصعب دراستها وتحليل موقفها كل على حدة، لذلك سوف تقوم هذه الدراسة بالاقتران على دراسة موقف جامعة الدول العربية، وموقف دول الجوار بالنسبة لفلسطين وهي الأردن ومصر وسوريا ولبنان.

١. موقف جامعة الدول العربية:

وقفت الدول العربية ميثاق الجامعة في ٢٢ آذار (مارس) ١٩٤٥، وقد كانت قضية فلسطين قد فرضت نفسها، على الأعمال التحضيرية لإنشاء الجامعة العربية، وكانت الدورة الثانية للمجلس في (تشرين الأول/ أكتوبر/ ١٩٤٥) للبحث في القضية الفلسطينية وأسلوب العمل عربياً وعالمياً.

لذلك منذ قيام جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، وحتى الآن، ما تزال هذه القضية تمثل الشغل الشاغل لهذه المنظمة العربية القومية (جامعة الدول العربية) على اختلاف مؤسساتها وأجهزتها^(١).

وعلى أثر قيام دولة إسرائيل في ٥/أيار/ مايو ١٩٤٨، بعد انسحاب بريطانيا من فلسطين، بادرت جامعة الدول العربية، إلى التدخل لمواجهة هذا الوضع الجديد، على أنه إزاء إخفاق العرب في التصدي للدولة الصهيونية، لم تتردد الجامعة في اتخاذ مجموعة من القرارات لمقاطعة هذه الدولة اقتصادياً، وكذلك مقاطعة كل الدول التي تتعاون معها في أي مجال من المجالات.

(١) لمزيد من التفاصيل أنظر الرشيدي أحمد، الجامعة العربية والقضية الفلسطينية، مجلة شؤون عربية، العددان ١٩-٢٠، ١٩٨٣، ص ١٧٩-١٩٥.

كما شكّلت القضية الفلسطينية بأبعادها المختلفة الأساس الذي تستند إليه لتبرير الدعوة لانعقاد معظم مؤتمرات القمة العربية، بدءاً من أوائل الستينات وحتى قمة القاهرة الاستثنائية في تشرين الأول/ أكتوبر من العام ٢٠٠٠، إضافة إلى القمة العادية التي تلت هذه القمة العربية الاستثنائية.

إن جامعة الدول العربية قد أولت اهتماماً خاصاً بقضية القدس، بالنظر إلى أهميتها الدينية والتاريخية للعرب جميعاً، على اختلاف دياناتهم، وكان من بين القرارات المهمة التي صدرت عن مؤتمر الجزائر في عام ١٩٧٣، القرار الذي نص فيه على وجوب العمل العربي قديماً، من أجل تحرير مدينة القدس العربية، وعدم القبول بأي وضع من شأنه المساس بالسيادة العربية الكاملة على هذه المدينة المقدسة^(١).

كذلك كان لجامعة الدول العربية دور مهم، في المحافظة على الهوية الفلسطينية المستقلة، والتصدي دولياً وحتى عربياً لأي محاولة ترمي إلى النيل من هذه الهوية العربية أو ضمها، وكانت هذه الجهود عديدة منها الاعتراف عربياً بالوضع الخاص لفلسطين، كذلك التأكيد على وحدة التراب الفلسطيني.

٢. موقف دول الجوار من الحل النهائي للقضية الفلسطينية:

كما ذكرت سابقاً سوف تقتصر هذه الدراسة على دول الجوار بالنسبة لفلسطين، وموقفها من الحل النهائي، لأن هذه الدول هي التي تتأثر بشكل مباشر، وأول الدول التي يقع عليها تأثير الوضع في فلسطين، كذلك هذه الدول لها دور طويل ومساند للقضية الفلسطينية، منذ اللحظة الأولى وحتى الآن، وبالتالي سوف نبدأ بموقف المملكة الأردنية الهاشمية:

أ. موقف المملكة الأردنية الهاشمية من الحل النهائي للقضية الفلسطينية

بعد فترة وجيزة من توقيع اتفاقية الهدنة بين شرق الأردن وإسرائيل، في عام ١٩٤٩، قام الملك عبدالله بضم الضفة الغربية، فتأسس بذلك المملكة الأردنية، وعلى هذا منحت الأردن جنسيتها للفلسطينيين الذين هم تحت ولايتها، وهي القطر العربي الوحيد الذي يفعل ذلك، لكن فئة قليلة من هؤلاء تمتعت بالحقوق السياسية، فحق التصويت ربط بملكية الأرض فيعتبر الأردن الراعي الأول لعملية السلام في فلسطين.

(١) بركات نظام محمود، مؤتمرات القمة العربية وقضية فلسطين، مجلة شؤون عربية، العدد ٤٨، ١٩٨٦، ص ١٢٨-١٤٣.

لقد كانت بداية الموقف الأردني من عملية السلام وقضايا الحل النهائي للقضية الفلسطينية في كلمة ألقاها سمو الأمير الحسن بن طلال ولي عهد المملكة الأردنية الهاشمية ورئيس منتدى الفكر العربي^(١):

١. أن القدس لها مكانتها التاريخية والروحية الثابتة عندنا، ولا يجوز التنازل عن الأمة فيها، إن هذا الموقف المبدئي الثابت نحو القدس، يحث علينا الابتكار والتفكير، حتى نصل إلى ضمان حقوقنا الدينية، والحقوق الجغرافية للفلسطينيين، حتى تكون عاصمة الدولة الفلسطينية فيها.
٢. القدس جزء لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٩٧، والالتزام بما اتفق الفلسطينيون والإسرائيليون عليه في اتفاق أوسلو.
٣. الحقوق الوطنية الفلسطينية غير قابلة للتصرف، والحقوق المادية للاجئين النازحين الفلسطينيين منذ عامي ١٩٤٨ و١٩٦٧.

لقد حرص الأردن على بذل كل جهد ممكن، من أجل إطلاق عملية السلام من جديد، وعلى التشاور والتنسيق مع الأشقاء العرب من أجل أخراج المبادرة العربية والتي تم تبنيها بالإجماع، حيث أكدت هذه المبادرة، على ضرورة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، وعلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وعاصمتها القدس الشرقية، وإيجاد حل متفق عليه لقضية اللاجئين على أساس القرار ١٩٤، وتلبية الاحتياجات الإسرائيلية فيما يتعلق بموضوع الأمن.

وبالتالي فالأردن يؤكد على ضرورة قبول خارطة الطريق بعد إعلانها كحزمة واحدة فلا يجوز لأي طرف من الأطراف أن يقبل بعض بنودها ويرفض البعض الآخر، كما تفعل إسرائيل الآن، فهي تقبل بالخارطة من حيث المبدأ، لكنها تعترض على الجدول الزمني، وتجميد المستوطنات وآلية المراقبة، وهذا ليس قبولاً بالخارطة، وإنما هو نسعى لها من الأساس.

لقد كانت المرحلة ما بين (١٩٧٤-١٩٨٨) تركيز الإستراتيجية السياسية الأردنية مع المحافظة على بقاء الدور الأردني فاعلاً اتجاه القضية الفلسطينية، وكان هدف الإستراتيجية السياسية في تلك المرحلة منع حل القضية الفلسطينية على حساب الأردن، وقد تمسك الأردن بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبحرية كاملة، وضمن تسوية شاملة تضمن الأمن والسلام لجميع الأطراف^(٢).

(١) الغويل إبراهيم وآخرون، التصوير العربي للسلام، الطبعة الأولى، بحوث مناقشات الندوة الفكرية التي عقدها منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، ١٩٩٧.

(٢) المدفعي، مديحة، الأردن وحزب السلام، الطبعة الأولى، مكتبة برهومة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٣، ص ٨٠.

أما المرحلة من عام (١٩٨٨-١٩٩٦) وهي مرحلة الإستراتيجية السياسية السلمية، التي تتبناها الأردن، وسعى إلى إزالة العقبات السياسية والقانونية أمام التوجه السلمي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ففي هذه المرحلة أصبح الحل السلمي هدفاً وطنياً ومرتكزاً إستراتيجياً سياسياً للقيادة السياسية الأردنية^(١).

يذكر أنه بعد قبول بع الدول العربية قرار (٢٤٢) تغير الهدف السياسي العربي من استعادة كل الأراضي الفلسطينية إلى استعادة الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، وأصبحت الإستراتيجية السياسية السلمية هي الإستراتيجية القائدة للإستراتيجيات الأخرى، بما فيها الإستراتيجية العسكرية والتي تتبناها الأردن لتحقيق أهدافه الوطنية والقومية.

وقد جاء خطاب الملك عبد الله الثاني في مجلة الديمقراطية، في ٢٧ تشرين الثاني ٢٠٠٦، أن حل القضية الفلسطينية، وفقاً لقرار الشرعية الدولية، ومبادرة السلام العربية، وصولاً إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة على الأرض الفلسطينية، تعيش جنباً إلى جنب مع إسرائيل، هو الحل المنطقي والمقبول عربياً ودولياً، وقال أن إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية سيسهم في حل المشكلات العالقة في المنطقة^(٢).

ب. موقف مصر من الحل النهائي للقضية الفلسطينية:

لقد تجسد موقف مصر الرسمي من القضية الفلسطينية، منذ بداية الأربعينات وحتى نكبة عام ١٩٤٨، في رفض مصر القاطع لتقسيم فلسطين، أو إقامة دولة يهودية على حدود مصر الشرقية، وانتقاد سياسة فتح باب أمام الهجرة اليهودية، وسياسة إحلال المستوطنين محل السكان العرب الأصليين، كما أكدت السياسة المصرية خلال هذه الفترة على حق فلسطين في تقرير المصير، وأكدت عدم اعترافها بحق اليهود في إقامة وطن قومي خاص بهم في فلسطين^(٣).

ومع تأسيس جامعة الدول العربية واتخاذ القاهرة حقراً لها، أصبح التزام حصر اتجاه القضية الفلسطينية التزاماً رسمياً يصعب التحلل منه، وانتقل الدعم المصري من الخطب والشعارات إلى الدعم المادي الملموس، وساعد على تنشيط الدور السياسي المصرفي هذه الفترة، رغبة الملك في تحقيق زعامة عربية في الخارج، وتحقيق هبة في الداخل، وكان اشتراك مصر عسكرياً في حرب ١٩٤٨ أكبر دليل على اهتمام مصر رسمياً بالقضية الفلسطينية^(٤).

(١) الخلايلة أحمد عبد الرحمن، الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية، الطبعة الأولى، المطابع العسكرية، عمان، الأردن، ١٩٩٨، ص ٢٠٥.

(٢) مجلة الديمقراطية، شركة واعد للإعلام والطباعة والنشر، فلسطين، ٢٠٠٦، ص ٢٠.

(٣) خليل عادل عبد الغفار، الإعلام والرأي العام دراسة حول تطبيق العلاقات المصرية الإسرائيلية، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٣، ص ١٢٨.

(٤) عبد العاطي، السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، دراسة في التصور المصري للحكم الذاتي الفلسطيني ١٩٧٩-١٩٨٢، جهة النشر وسنة النشر غير معروف، ص ٣٠.

كذلك وقعت مصر على اتفاقية كامب ديفيد عام ١٩٧٨، كإطار للسلام في الشرق الوسط، والتي عملت منذ البداية على ستر العيوب، وليس حل المسائل الحيوية المتعلقة بالقضية الفلسطينية مثل المسائل الخاصة بالسيادة على القدس وتقرير المصير الفلسطيني، ومن ثم جاءت الاتفاقية مجرد صيغة إجرائية وبعض المبادئ التوجيهية الصرفية المتعلقة بالخطوات الأولى من المفاوضات (١).

لذلك عام ١٩٧٠ أصدرت الجمعية العامة نتيجة لمبادرة مصرية، أول قرار لها ينص على حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير، وأثارت مصر مشكلة اللاجئين، وحقوق الأناس في الأرض المحتلة، ونجحت في التوصل إلى تنفيذ اقتراحها الخاص بتشكيل لجان للتحقيق في الأوضاع في الأراضي المحتلة.

وفي ٢٨/سبتمبر ١٩٧٢ كان الرئيس السادات أول من اقترح فكرة إقامة حكومة فلسطين مؤقتة رداً على ادعاءات جولد مائير رئيسة وزراء إسرائيل آنذاك بعدم وجود شعب فلسطين.

لقد شهدت الفترة من عام ١٩٨٢-١٩٩٠ مواقف مصرية حاسمة في مواجهة محاولات إسرائيل القضاء على منظمة التحرير الفلسطينية من خلال العدوان على لبنان عام ١٩٨٢ و ثم بذلت مصر جهوداً متواصلة، لدعم التوجه الفلسطيني نحو العمل السياسي، ووقف العمليات الخارجية، وصولاً إلى إعلان الدولة الفلسطينية المؤقتة، وبدئ الحوار الأمريكي- الفلسطيني.

أما الفترة من عام ١٩٩٠-٢٠٠٠ شهدت أكبر دفعة سياسية للقضية الفلسطينية، فخلالها عقد مؤتمر مدريد للسلام الذي شاركت فيه مصر، وانبثقت عن مسارات المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف، وفي هذه الفترة أيضاً، تم التوصل إلى اتفاق أوسلو بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والذي دعمته مصر، واستفادت المفاوضات التالية له، لتطبيق مبادئه.

حيث أن في ٢٧/مايو/١٩٩٧، عقدت قمة شرم الشيخ بين الرئيس المصري حسني مبارك، وبنيامين نتانيا هو رئيس وزراء إسرائيل آنذاك، بهدف تحريك عملية السلام وبحث السبل الكفيلة لإزالة العقبات التي تعترض استئناف المفاوضات بين إسرائيل والفلسطينيين.

أما الفترة من عام ٢٠٠٠-الآن، فهي أصعب فصول القضية الفلسطينية، وأكثرها تعقيداً، خاصة بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وتفجر انتفاضة الأقصى عقب زيارة شارون للمسجد الأقصى، وما تلى ذلك من تطورات ميدانية وسياسية ودولية خطيرة.

(١) عبد العاطي، السياسة المصرية اتجاه القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص ١١٩.

في مارس ٢٠٠١، طرحت مصر والأردن مبادرة سلام لوقف العنف واستئناف المفاوضات، التي تقوم على أساس تنفيذ التسويات والتفاهات الأمنية، التي تم الاتفاق عليها بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، على أن يلتزم الاتحاد الأوروبي والسكرتير العام للأمم المتحدة ومصر والأردن، بمتابعة ومراقبة عمليات التنفيذ، مع ضرورة وقف الاستيطان، وتوفير الحماية للأماكن المقدسة.

وفي ٦/يونيو ٢٠٠٢ اقترح الرئيس مبارك أن يتم إعلان إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة في عام ٢٠٠٣، على أن تعقب ذلك مفاوضات الوضع النهائي على مدى عامين، حول القضايا الشائكة، مثل القدس والمستوطنات واللجئين والحدود والمياه، مع مراعاة وضع قرار الأمم المتحدة رقم ١٣٩٧، موضع التنفيذ، والذي يدعو للمرة الأولى إلى ضرورة قيام دولة فلسطينية بجانب إسرائيل.

وفي ١٨/أكتوبر/٢٠٠٢، شاركت مصر بقوة في الجهود التي أدت إلى إقرار خطة خارطة الطريق، التي تتبناها اللجنة الرباعية، التي تتضمن رؤية شاملة لحل القضية الفلسطينية، تقود إلى إقامة الدولة الفلسطينية بحلول عام ٢٠٠٥.

وفي ديسمبر ٢٠٠٣، أيدت مصر وثيقة جنيف بين الإسرائيليين والفلسطينيين، باعتبارها نموذج سلام متوازن، من شأنه إنهاء الصراع بين الجانبين، وضمان استقرار المنطقة، كما أنها لا تتعارض مع خارطة الطريق التي أمكن التوصل إليها من خلال اللجنة الرباعية، التي تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وروسيا والأمم المتحدة، بالإضافة إلى أن الوثيقة مقدمتها القدس واللجئين والحدود والقدس.

وفي ١٨/مارس ٢٠٠٧ أكد الرئيس مبارك في حديث لصحيفة روز اليونسف أن الوضع الراهن لجمود السلام غير قابل للاستمرار، فالإجراءات أحادية الجانب ثبت عدم جدواها، والترتيبات الانتقالية مثل إقامة دولي فلسطينية بحدود مؤقتة، وفق المرحلة الثانية لخريطة الطريق، لن تجدي دورها، وبالتالي المطلوب الآن هو أفق سياسي يفتح معالم نهاية الطريق أمام الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، موضحاً أن هذا لا يعني فتح الطريق للعودة للمفاوضات حول قضايا الوضع النهائي(الحدود، القدس، اللجئين،.....).

٣. سوريا والحل النهائي للقضية الفلسطينية:

لاشك بأن سوريا تمثل مكانة، في هذه المنطقة الإستراتيجية، ليس فقط من أجل خوض المعركة الأخيرة من أجل تحرير الأراضي العربية، وإنما من أجل التوصل إلى تسوية حقيقية لمسألة فلسطين، بحيث ينبغي أن لا يبقى منها أدنى أثر في حال تم إبرام اتفاق شامل في الشرق الأوسط.

لاشك في أن عملية السلام تمثل جوهر الصراع في الشرق الأوسط، حيث أن هذه العملية قد مثلت التحدي الرئيسي الذي واجه سوريا على مدار السنوات السابقة، وخصوصاً منذ انطلاق انتفاضة الأقصى عام ٢٠٠٠، ووصول أريئيل شارون إلى رئاسة الوزراء في إسرائيل. المعروف عنه من نزعة عدوانية وتاريخ دموي ضد اللبنانيين والفلسطينيين.

وقد ساندت دمشق الانتفاضة الفلسطينية، منذ يومها الأول، موضحة أولوية القضية الفلسطينية، وأنه لا حل على المسارين السوري أو اللبناني، دون التوصل لتسوية عادلة على المسار الفلسطيني، تعيد الحقوق لأصحابها، وتضمن حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم^(١).

واعتبرت دمشق موقفها هذا رداً واضحاً على أي محاولة إسرائيلية، للالتفاف على الانتفاضة وإجهاضها عبر سياسة اللعب على مسارات التسوية السلمية، وقد أكد الرئيس السوري نفس الموقف خلال اجتماعات مؤتمر القمة العربي، في عمان، عندما أوضح في كلمته أمام الزعماء العرب المجتمعين أن ما تملكه سوريا من أوراق ورصيد إنما هو لمصلحة القضية الفلسطينية وأن دمشق لم ولن تنردد في حماية ظهر الشعب الفلسطيني عندما حاول الإسرائيليون الالتفاف حوله من الخلف، من خلال لعبة المسارات.

وتؤمن سوريا بأهمية دور الانتفاضة الفلسطينية، كعمل ضغط رئيسي ويوصي على الحكومة الإسرائيلية بدفعها للقبول بالسلام القائم مع أساس مبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، خاصة قراري جملة الأمن ٣٣٨، ٢٤٢، وأن السلام العادل والشامل، هو الذي يعيد الحقوق لأصحابها، هو الحل الوحيد لمشكلة الشرق الأوسط، وانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية وغزة حتى خطوط ٤ يونيو ١٩٦٧.

(١) نافع، أحمد، أوراق عربية فلسطين وهوم أخرى، مرجع سابق، ص ٣٠٢.

المبحث الخامس: مستقبل حركة حماس في ظل المواقف والظروف الدولية.

كان دخول حركة المقاومة الإسلامية (حماس) النظام السياسي الفلسطيني، وما تبعه من امتداد نفوذها إلى قمة صناعة السياسة، واتخاذ القرار على صعيد السلطة الفلسطينية، انطلاقه لعهد جديد في الحياة السياسية الفلسطينية، حيث شكل فوز حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي، في انتخابات ديمقراطية حرة ونزيهة، منعطفاً تاريخياً حمل دلالات عدة، الأمر الذي أحدث صدمة كبيرة ليست فقط لقوى النظام السياسي الفلسطيني، سلطة ومعارضة ومنظمات مجتمع مدني، ولكن أيضاً لقوى المحيط الإقليمي، والدولي المعنية بالنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي.

وبهذا الفوز لحركة المقاومة الإسلامية حماس تبلورت دلالات قوية على حجم التحولات التي سوف تشهدها الساحة الفلسطينية في المرحلة المقبلة، في ظل حكومة تشكلها الحركة، فهل ستعلن الحركة التزامها بأحكام اتفاقية أوسلو، وتعترف بحق إسرائيل في الوجود، وتهل على توسيع وتقوية تيارات الوسط السياسي الإسرائيلي، بإلغاء أي إشارات في ميثاقها إلى فلسطين التاريخية.

ففي المقابل هناك أصوات غربية وأمريكية، ترى في فوز حماس فرصة ذهبية حقيقية، للضغط عليها وعلى العرب والفلسطينيين وتحت عنوان تأهيل حماس، تطالب هذه الأصوات بالتعامل مع حماس، واقعيّاً من خلال وضع حماس على حافة الهاوية، التي تمتلك معها إلا القبول بإسرائيل، والتخلي عن مشروع المقاومة المسلحة.

وبالتأكيد أن الموقف الأمريكي والعربي، يمثل أحد أبرز التحديات التي يتوجب على حكومة حماس التعامل معها واقعيّاً فالأسس التي قامت عليها السلطة الفلسطينية (أوسلو وما بعدها) تتناقض مع مشروع حماس السياسي المعلن، والسؤال المطروح هو كيف تفكر حماس في مواجهة هذا الموقف المتأزم الحاد؟؟؟

في هذا السياق هناك تطور كبير على موقف حماس، فهي وأن كانت مصرة على عدم تقديم تنازل مجاني لإسرائيل، إلا أنها تحاول التحلي بقدر من المرونة، السياسية من خلال التأكيد على إمكانية الاعتراف المشروط بإسرائيل، أو الحديث عن هدنة طويلة الأمد، لكن مع الاعتراف الفوري بإسرائيل، وهو ما يتناقض مع الموقف الأوروبي والأمريكي والإسرائيلي الموحد بهذا الخصوص.

فحركة حماس كانت تؤمن قديماً بأن المقاومة هي الخيار الوحيد، لكنها تؤمن الآن بالمزاوجة بين العمل السياسي والعمل المفاوضي، وهذا بحد ذاته تغير في موقف وسياسة

حماس ذلك أنها أصبحت أكثر انفتاحاً في موضوع العلاقات الوطنية، وفي موضوع الشراكة السياسية.

لذلك فحركة حماس تؤمن بالإسلام الوسطي، وتؤمن بالأفكار الواعية والمعتدلة، لكن ما يجري الآن هو خطاب سياسي ربما فيه بعض المفردات التي تظهر مواقف جديدة لحماس، تجاه بعض المسائل وأن على حماس أن تأخذ بعين الاعتبار أن الشعب الفلسطيني عندما منحها الثقة، فإنه ينتظر منها أن تكون على مستوى البرنامج الانتخابي الذي تقدمت به للناخب الفلسطيني، والذي يجعل عنوان التغيير والإصلاح نحو الأفضل.

لذلك فإن قبول حركة حماس بالعملية السياسية واستحقاقاتها، والتصريحات الصادرة عن عدد من قادتها في الداخل، والهدنة التي لا تزال تطبقها، كلها مؤشرات في اتجاه القبول بالعملية السلمية، وبالاتفاقيات التي وقعها الفلسطينيون، وما يدل على ذلك هو اتفاق مكة، وقبول حركة حماس بهذا الاتفاق.

وهكذا فإن حركة حماس التي كانت تعتبر تنظيمياً حديدياً، يتحدث كله (الخارج والداخل) بلغة واحدة، ولا يعاني مما تعانيه حركة فتح من ترهل وشيخوخة، أصبحت الآن تبرزوا على خلاف ما كانت عليه في السابق، فهي وهذه حقيقة غدت تعاني من الاستقطابات التنظيمية، ومن التكتلات العقائدية، وأصبح هناك من يصفهم المتشددون بالمفرطين ومن يصفهم المعتدلون بالمتطرفين والمنتزمتين غير القادرين على قراءة لا المعادلة الإقليمية، ولا المعادلة الدولية.

لذلك منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، بدأت تظهر في حركة (حماس) ثلاث تيارات، هي التيار الأكثر تشدداً الذي يعتبر أن البرنامج الذي تشكلت وفقاً له الحكومة يتضمن تنازلات غير ضرورية، وهذا التيار يتمثل أساساً من وزير الخارجية السابق الدكتور محمود الزهار، ووزير الداخلية السابق سعيد حسام، وذلك في حين أن إسماعيل هنية مع من حوله يمثلون التيار الأكثر اعتدالاً، وأن خالد مشعل يقع في النقطة المتوسطة بين هذين التيارين.

لذلك من المتوقع التباعد بين استقطابات حركة (حماس) من الداخل ستزداد اتساعاً، في حال انتقال مجموعة رئيس الوزراء من دائرة التردد، إلى دائرة الحسم بالنسبة للعملية السلمية، المتوقعة في حال إطلاقها، وقد تصل الأمور إلى حد الافتراق التنظيمي إذا بدأت حكومة الوحدة الوطنية بدفع الاستحقاقات المطلوبة وفقاً لخارطة الطريق والمبادرة العربية.

المبحث السادس: تأثير التحولات السياسية لحركة (حماس) على الحل النهائي للقضية الفلسطينية:

تأثير التحولات السياسية لحركة (حماس) على الحل النهائي للقضية الفلسطينية. لعبت التحولات السياسية، التي شهدتها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، دور كبي في التأثير على قضايا الحل النهائي، للقضية الفلسطينية، حيث أن مشاركة حركة (حماس) في السلطة أدت إلى تغيير صورة الحل النهائي.

فقد كان للتحولات السياسية تأثير على قضايا ومؤثرات الحل النهائي، من هذه التأثيرات توفير الأمن والأمان للفلسطينيين وحرية التنقل، فالذي حصل أن الحركة عندما أرادت أن تشارك في الانتخابات التشريعية الثانية في ٢٥/يناير عام ٢٠٠٥، سارعت بعض دول المجتمع الدولي والدول المانحة إلى رفض مشاركة حركة (حماس)، وبعد أن شاركت (حماس) وتسلمت السلطة، بدأت معاناة الشعب الفلسطيني، من فرض شروط ثلاث على حكومة (حماس)، وفرض الحصار، وقطع المساعدات الدولية وزادت إسرائيل من القيود والتشديدات المفروضة على الشعب الفلسطيني وعلى التنقل.

كذلك من التأثيرات حدود فلسطين، حيث أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) كانت تنادي في ميثاقها وقبل المشاركة في الانتخابات، بتحرير كامل فلسطين من البحر على النهر، ولكنها بعد أن شاركت ودخلت العملية السياسية، تغيرت صورة فلسطين وأخذت تنادي بالانسحاب الإسرائيلي إلى حدود السابع من حزيران عام ١٩٦٧، وقيام دولة على أي إجراء تتسحب منه إسرائيل.

كذلك إلغاء إسرائيل كل الاتفاقيات التي وقعتها مع السلطة الفلسطينية، وإلغاء كل المبادرات التي قامت بها إسرائيل من انسحابات من مناطق السلطة الفلسطينية، وتسليم مدن وبدأ نقل للسيطرة الفلسطينية على المدن الفلسطينية بشكل مرحلي، وقامت باجتياح واسع لكل مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة، بمعنى إلقاء جميع الاتفاقيات التي تم توقيعها والمراحل التي وصلت إليها العملية التفاوضية.

كذلك كانت لمشاركة حركة (حماس) تأثير على الأمن في الشارع الفلسطيني، حيث أن مشاركة حركة (حماس) جعلت هناك فجوة بين صفوف الشارع الفلسطيني، وحصل هناك انقسام في الشارع بين مؤيد لحركة (حماس) وحكومة (حماس)، وبين مؤيد لحركة (فتح) وحكومة حركة (فتح)، وبالتالي حصل هناك ما يسمى بالامتثال الداخلي في الشارع الفلسطيني.

ومن التأثيرات التأثير على مسالة وجود إسرائيل، حيث أن حركة المقاومة الإسلامية (حماس) كانت قبل المشاركة السياسية، ترفض وجود إسرائيل، وترفض أي إجراء للاتصالات

معها أو مع أي طرف بشأن إسرائيل، لكن بعد المشاركة السياسية لحركة (حماس)، تم طرح فكرة الهدنة طويلة الأمد، بين حركة (حماس) وبين إسرائيل، كذلك قبول حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بأسلوب التفاوض بوجود وسيط وطرف ثالث، وكذلك تصريحات أحد قيادات حركة (حماس) - كما ورد في السابق- بأن إسرائيل أمر واقعي لا مفر منه والتعايش حقه.

فمشاركة حركة (حماس) في السلطة والانتخابات كان لها تأثير على صعوبة الحل النهائي للقضية الفلسطينية في نظر الشارع الفلسطيني، لأنه برنامج حركة المقاومة الإسلامية حماس قبل المشاركة والانتخابات كان يقوم على المقاومة، وكان يقوم على مبادئ وأهداف بشأن قضايا الحل النهائي، بعد الانتخابات ومشاركتها السياسية، فقد أصبحت سياستها وخطاباتها قادتها تدل على الأسلوب السلمي للوصول للحل النهائي.

الخاتمة

تمكنت حركة حماس الإسلامية (حماس) خلال العقدين الماضيين من تحقيق انتصارات كبيرة داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، على حساب القوى والحركات التاريخية التي فقدت بريقها بفعل عوامل ذاتية داخل هذه الحركات، وداخلية وخارجية، حيث تبنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) منهجاً متوازناً، يضع المسألة السياسية في موازاة مسألة المقاومة، الأمر الذي مكنها خلال فترة وجيزة من استقطاب الشارع الفلسطيني في الداخل والخارج.

كذلك جعلها تتمتع بمصداقية كبيرة في الأوساط الشعبية الفلسطينية والعربية والإسلامية، وفي وقت كانت فيه تخسر بقية القوى الأخرى مصداقيتها وفعاليتها، ويأتي هذا النجاح الكبير لحركة حماس كنتيجة مباشرة لفشل سياسة السلطة الفلسطينية في تحقيق التنمية والحرية والأمن للشعب الفلسطيني، فضلاً عن انتشار الفساد والمحسوبية في صفوف السلطة الفلسطينية.

كما أن فشل إستراتيجية السلطة الوطنية في التعامل مع الكيان الإسرائيلي، والولايات المتحدة الأمريكية في العملية التفاوضية، التي أدت إلى فقدان الشعب الفلسطيني بجملة من حقوقه التاريخية والسياسية، منذ توقيع اتفاق أوسلو ١٩٩٣، وحتى خارطة الطريق كل هذه الأسباب أدت بصورة حتمية إلى توليد قناعة لدى الشارع الفلسطيني بعدم جدوى الطريق التفاوضي.

كذلك إستراتيجية السلطة في تحصيل مكاسب حقيقية للشعب الفلسطيني، حيث أثبتت حركة حماس أن المقاومة هي الطريق الأسلم في تحقيق المكاسب، والتي أثمرت خروج إسرائيل من قطاع غزة، بفعل ضربات هذه المقاومة وليس بفعل العمليات التفاوضية.

كما أن تصلب وتعنت إسرائيل في الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات المبرمة مع السلطة الإسرائيلية، وعدم جدية اللجنة الرباعية (الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي) وخصوصاً الولايات المتحدة، في الالتزام بمبدأ السلام العادل، وإقامة الدولة الفلسطينية، والالتزام بحل قضايا الحل النهائي، والانحياز الكامل للرؤيا الإسرائيلية، أدى ذلك إلى إفشال سياسات السلطة الفلسطينية، وإظهارها بمظهر العاجز والمفرط بالحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.

ولعل هذه الأسباب جميعاً ساهمت بوصول حركة المقاومة الإسلامية حماس إلى الفوز بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي، والوصول إلى السلطة، وتسلم زمام الأمور، والسلطة والحكم، الأمر الذي عبر فيه الشارع الفلسطيني عن رغبته واتجاه نمو المقاومة وعدم التفريط بالكرامة الفلسطينية، وأي حق من حقوقه التاريخية والسياسية.

ومن المرجح أن التحولات السياسية التي تشهدها حركة المقاومة الإسلامية حماس سوف تساهم في التأثير على قضايا الحل النهائي للقضية الفلسطينية (القدس، اللاجئين، الحدود، إقامة دولة فلسطينية مستقلة) حيث أن مشاركة حماس في السلطة أدت إلى تغيير صورة الحل النهائي للقضية الفلسطينية في نظر الشارع الفلسطيني والمجتمع الدولي، وذلك من خلال أن برنامج وميثاق حركة حماس كان يقوم مع إن الوصول إلى الحل النهائي عن طريق المقاومة، لكن برنامج حركة (حماس) الانتخابي وسياسة حركة حماس وهي في السلطة، وخطابات قادتها، تدل على التحول في توجه حركة حماس من المقاومة إلى الأسلوب السلمي للوصول إلى الحل النهائي.

ولعل اصطفاة المجتمع الدولي وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خلف المواقف الإسرائيلية، بقطع العلاقات وعدم التعاون مع حكومة تقودها حركة (حماس)، باعتبارها حركة إرهابية، ووضع الشروط الثلاثة التي تتعارض مع مبدأ وميثاق حركة حماس من أجل التعامل معها، سوف تساهم في تصاعد نفوذ خيار العودة إلى ما قبل الدخول في اللعبة السياسية.

ولعل نفس السيناريو الذي حدث مع منظمة التحرير، سوف يتكرر مع حركة حماس، حيث حال عدم وجود أي دعم دولي أو عربي أو إسلامي، بالإضافة إلى عمليات العزل والتصفية التي تنتهجها إسرائيل في التعامل مع حكومة تقودها حماس المنتخبة ديمقراطياً من الشعب الفلسطيني، سوف تشهد السنوات القادمة صعوداً متناهماً في العودة إلى خيار المقاومة.

ورفض حركة حماس التخلي عن سلاح المقاومة، بالرغم من تسلمها السلطة، هو أكبر دليل على عدم ثقة حركة حماس في جدية قبول المجتمع الدولي في التعامل مع حركات الإسلام السياسي-المعتدل، وقد بدأت إرهابيات صعود حركات مقاومة إسلامية أكثر تشدداً في فلسطين مثل ألوية صلاح الدين، ووسط حال من انسداد الأفق السياسي في التعامل مع القضية الفلسطينية.

وخلص القول أن هناك تحولاً واقعياً داخل خطاب حركة المقاومة الإسلامية حماس من الانتقال من مرحلة الثورة، إلى مرحلة الحكم والسلطة، وإن الاعتقاد بزوال عصر الأيدولوجيات، لدى حركة المقاومة الإسلامية حماس، والتي هي إحدى التعبيرات الأيدولوجية للعقيدة الإسلامية وشرائعها في بث روح المقاومة غير صحيح، وإن الضغوطات الدولية، وزوال الاحتلال، هي من الأسباب الدافعة لتلك الحركة حماس في تحول خطابها السياسي من الاستمرار في المقاومة إلى مشاركتها السياسية.

وان سعي أطراف النزاع (الفلسطيني-الإسرائيلي) بالدخول في مفاوضات جادة يكون بفعل ضربات المقاومة العسكرية وان حركة حماس تثق بجدية التزام العدو الصهيوني ورغبته في الدخول بتسوية عادلة ترضي كافة أطراف أنزاع، وان حركة حماس تمتلك القدرة على التكيف وتحول خطابها السياسي مع احتفاظها بحقها في خيار العودة إلى المقاومة المسلحة.

وبناءً على ما تقدم تخلص الدراسة إلى عدة استنتاجات وتوصيات تتمثل بما يلي:

أولاً: النتائج:

١- لقد كان الوضع الداخلي، والأسلوب السياسي التي اتبعته بعض الحركات والفصائل الفلسطينية من الأسباب التي ساهمت في زيادة شعبية حركة المقاومة الإسلامية (حماس) في الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي فحركة (حماس) تبنت منهجاً متوازناً يضع المسألة السياسية في موازاة مسألة المقاومة.

٢- إن المصادقية التي تمتعت بها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، في الوقت الذي كانت بعض الحركات تفقد جزء كبير من مصداقيتها، كل ذلك مكن حركة حماس من الانتصار والفوز في انتخابات المجلس التشريعي، ونيل ثقة الشارع الفلسطيني.

٣- لقد كان أسلوب التفاوض، وفشل إستراتيجية السلطة الوطنية في التعامل مع الجانب الإسرائيلي والعملية التفاوضية، أدت إلى فقدان الشارع الفلسطيني مجموعة من حقوقه التاريخية من أوصلو حتى خارطة الطريق، وبالتالي تولدت قناعة لدى الشارع الفلسطيني بعدم جدوى الطريق التفاوضية وتبني أسلوب المقاومة.

٤- لقد تبنت حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، أسلوب المقاومة، من أجل تحقيق المكاسب للشارع الفلسطيني، وكان ثمرة هذا الأسلوب خروج إسرائيل من المستعمرات في قطاع غزة والانسحاب من غزة. وكان هذا سبب من الأسباب التي دعت حركة حماس للمشاركة السياسية.

٥- إن تعنت إسرائيل في الالتزام بالاتفاقيات التي وقعتها مع السلطة، وعدم جدية اللجنة الرباعية في تحقيق السلام العادل في الأراضي الفلسطينية، والانحياز الكامل من الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه إسرائيل، أدى ذلك إلى إفشال سياسة السلطة الفلسطينية، وإظهارها بمظهر العاجز والمفرط للحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني.

٦- إن التحولات السياسية، التي تشهدها حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، سوف تساهم في التأثير على قضايا الحل النهائي للقضية الفلسطينية، حيث أن مشاركة (حماس) في السلطة أدت إلى تغيير صورة الحل النهائي، في نظر الشارع الفلسطيني لأن برنامج (حماس) قبل الانتخابات كان يقوم على المقاومة، لكن بعد الانتخابات أصبحت سياستها وخطاباتها قادتتها تدل على اتباع الأسلوب السلمي، للوصول إلى الحل النهائي، كطرح مسألة الهدنة طويلة الأمد، والرضا بأسلوب التفاوض بوساطة طرف ثالث.

٧- لقد كان موقف المجتمع الدولي، شبه متحيز بشكل كامل اتجاه إسرائيل حيث أن سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على الرأي الدولي، والإتحاد الأوروبي، ووضع الشروط الثلاث أمام حركة (حماس)، من الأسباب التي تدعو حركة حماس إلى العودة إلى خيار المقاومة والإصرار على منهجها القديم، وعدم التخلي عنه.

٨- أن هناك تحولاً واقعياً في خطاب حركة حماس، من الانتقال من مرحلة المقاومة إلى مرحلة الحكم والسلطة، وإن الاعتقاد بزوال عصر الأيديولوجية لدى حركة (حماس) والذي هي إحدى التعبيرات الأيديولوجية للعقيدة الإسلامية وشرائعها في بث روح المقاومة غير صحيح، وإن الضغوطات الخارجية وزوال الاحتلال، هي من الأسباب الدافعة بحركة (حماس)، في تحول خطابها السياسي، من الاستمرار في المقاومة إلى مشاركتها السياسية:-

٩- إن حركة (حماس) لا تثق بحرية الالتزام الطرف الإسرائيلي، ورغبته في الدخول في تسوية عادلة، ترضي كافة أطراف النزاع، وأن حركة حماس تمتلك القدرة على التكيف، وتحول خطابها السياسي مع احتفاظها بحقها في خيار العودة إلى المقاومة المسلحة.

ثانياً: التوصيات:

١. إن أسلوب المقاومة مهما حقق مكاسب، إلا أن أسلوب التفاوض أكثر سلماً ونفعاً للشعب وللدولة، تفادياً لوقوع خسائر بشرية وخسائر مادية، والطريق الأسلم للوصول إلى الحل النهائي.
٢. مراعاة واحترام المجتمع الدولي لخيار الشعب الفلسطيني وعدم فرض عقوبات وقطع المساعدات عن الشعب الفلسطيني من أجل الضغط على حركة حماس من أجل تقديم تنازلات وتلبي مطالب المجتمع الدولي.
٣. على حركة المقاومة الإسلامية (حماس) أن تختار إما أسلوب المقاومة أو أسلوب السياسة والتفاوض والتخلي عن المقاومة، لا التعامل مع أسلوبين متناقضين لا يمكن أن يستمر طويلاً.

ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)



المقدمة

الباب الأول: التعريف بالحركة

الباب الثاني: الأهداف

الباب الثالث: الإستراتيجية

الباب الرابع: موقف الحركة من بعض الأمور

الخاتمة

بسم الله الرحمن الرحيم (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَوْ آمَنَ أَهْلُ الْكِتَابِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ مِنْهُمُ الْمُؤْمِنُونَ وَأَكْثَرُهُمُ الْفَاسِقُونَ لَنْ يَضُرُّوكُمْ إِلَّا أَذًى وَإِنْ يُقَاتِلُوكُمْ يُؤَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصِرُونَ، ضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الذَّلِيلَةُ أَيْنَ مَا تَفْقَهُوا إِلَّا بِحَبْلٍ مِنَ اللَّهِ وَحَبْلٍ مِنَ النَّاسِ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَضُرِبَتْ عَلَيْهِمُ الْمَسْكَنَةُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ الْأَنْبِيَاءَ بِغَيْرِ حَقٍّ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ) (آل عمران: ١١٠ - ١١٢).

ستقوم إسرائيل وستظل قائمة إلى أن يبطلها الإسلام كما أبطل ما قبلها. (الإمام الشهيد حسن البنا، رحمه الله).
إن العالم الإسلامي يحترق، وعلى كل منا أن يصب ولو قليلاً من الماء ليطفئ ما يستطيع أن يطفئه دون أن ينتظر غيره. (الشيخ أمجد الزهاوي، رحمه الله).

المقدمة

الحمد لله نستعينه ونستغفره ونستهديه ونتوكل عليه، ونصلِّي ونسَلِّم على رسول الله، وعلى آله وصحبه وسلم ومن والاه، ودعا بدعوته واستن بسنته، صلاةً وتسليماً دائماً ما دامت السماوات والأرض وبعد:

أيها الناس:

من وسط الخطوب، وفي خضم المعاناة، ومن نبضات القلوب المؤمنة والسواعد المتوضئة، وإدراكاً للواجب، واستجابةً لأمر الله، كانت الدعوة وكان التلاقي والتجمع، وكانت العروبة على منهج الله، وكانت الإرادة المصممة على تأدية دورها في الحياة، متخطية كل العقبات، متجاوزة مصاعب الطريق، وكان الإعداد المتواصل، والاستعداد لبذل النفس والنفيس في سبيل الله.

وكان أن تشكلت النواة وأخذت تشق طريقها في هذا البحر المتلاطم من الأماني والآمال، ومن الأشواق والتمنيات، والمخاطر والعقبات، والآلام والتحديات في الداخل والخارج.

ولمّا نضجت الفكرة، ونمت البذرة وضربت النبتة بجذورها في أرض الواقع، بعيداً عن العاطفة المؤقتة، والتسرع المذموم انطلقت حركة المقاومة الإسلامية لتأدية دورها ماضية في سبيل ربها، تتشابهك سواعدها مع سواعد كل المجاهدين من أجل تحرير فلسطين، وتلتقي أرواح مجاهديها بأرواح كل المجاهدين الذين جادوا بأنفسهم على أرض فلسطين، منذ أن فتحها صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم وحتى يومنا هذا.

وهذا ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، يجلي صورتها ويكشف عن هويتها، ويبين موقفها، ويوضح تطلعاتها، ويتحدث عن آمالها، ويدعو إلى مناصرتها ودعمها، والاتحاق بصفوفها، فمعركتنا مع اليهود جد كبيرة وخطيرة، وتحتاج إلى جميع الجهود المخلصة، وهي خطوة لا بد من أن تتبعها خطوات، وكتيبة لا بد من أن تدعمها الكتائب تلو الكتائب من هذا العالم العربي والإسلامي المترامي الأطراف حتى يندحر الأعداء، ويتنزل نصر الله.

هكذا نلحمهم في الأفق قادمين (وَلَنَعْلَمَنَّ نَبَأَهُ بَعْدَ حِينٍ) (ص: ٨٨).

(كَتَبَ اللَّهُ لأَعْلِيَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللَّهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ) (المجادلة: ٢١).

(قُلْ هَذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ عَلَى بَصِيرَةٍ أَنَا وَمَنِ اتَّبَعَنِي وَسُبْحَانَ اللَّهِ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ) (يوسف: ١٠٨).

الباب الأول-التعريف بالحركة

المنطلقات الفكرية:

المادة الأولى:

حركة المقاومة الإسلامية: الإسلام منهجها، منه تستمد أفكارها ومفاهيمها وتصوراتها عن الكون والحياة والإنسان، وإليه تحتكم في كل تصرفاتها، ومنه تستلهم ترشيدها خطاها.

صلة حركة المقاومة الإسلامية بجماعة الإخوان المسلمين:

المادة الثانية:

حركة المقاومة الإسلامية جناح من أجنحة الإخوان المسلمين بـفلسطين. وحركة الإخوان المسلمين تنظيم عالمي، وهي كبرى الحركات الإسلامية في العصر الحديث، وتمتاز بالفهم العميق، والتصور الدقيق والشمولية التامة لكل المفاهيم الإسلامية في شتى مجالات الحياة، في التصور والاعتقاد، في السياسة والاقتصاد، في التربية والاجتماع، في القضاء والحكم، في الدعوة والتعليم، في الفن والإعلام، في الغيب والشهادة، وفي باقي مجالات الحياة.

البنية والتكوين:

المادة الثالثة:

تتكون البنية الأساسية لحركة المقاومة الإسلامية من مسلمين أعطوا ولاءهم لله، فعيدوه حق عبادته (وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ) (الذاريات: ٥٦) وعرفوا واجبه تجاه أنفسهم وأهليهم ووطنهم، فاتقوا الله في كل ذلك، ورفعوا راية الجهاد في وجه الطغاة لتخليص البلاد والعباد من دنسهم وأرجاسهم وشرورهم.
(بَلْ نَقُذِرُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ) (الأنبياء: ١٨).

المادة الرابعة:

ترحب حركة المقاومة الإسلامية بكل مسلم اعتقد عقيدتها، وأخذ بفكرتها، والتزم منهجها، وحفظ أسرارها، ورجب أن ينخرط في صفوفها لأداء الواجب، وأجره على الله.

البعد الزمني والمكاني لحركة المقاومة الإسلامية:

المادة الخامسة:

بُعد حركة المقاومة الإسلامية الزماني: باتخاذها الإسلام منهج حياة لها، يمتد إلى مولد الرسالة الإسلامية، والسلف الصالح، فإله غايتها والرسول قودتها والقرآن دستورها. وبعدها المكاني: حيثما وجد المسلمون الذين يتخذون الإسلام منهج حياة لهم، في أي بقعة من بقاع الأرض، فهي بذلك تضرب في أعماق الأرض وتمتد لتعانق السماء.

(أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أَكْلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ) (إبراهيم: ٢٤-٢٥).

التميز والاستقلالية:

المادة السادسة:

حركة المقاومة الإسلامية حركة فلسطينية متميزة، تعطي ولاءها لله، وتتخذ من الإسلام منهج حياة، وتعمل على رفع راية الله على كل شبر من فلسطين، ففي ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات جميعاً في أمن وأمان على أنفسهم وأموالهم وحقوقهم، وفي غياب

الإسلام ينشأ الصراع، ويستشري الظلم وينتشر الفساد وتقوم المنازعات والحروب.

ولله در الشاعر المسلم محمد إقبال، حيث يقول:
إذا الإيمان ضاع فلا أمان ولا دنيا لمن لم يحي ديننا
ومن رضي الحياة بغير دين فقد جعل الفناء لها قرينا

عالمية حركة المقاومة الإسلامية:

المادة السابعة:

بحكم انتشار المسلمين الذين ينفجون منهج حركة المقاومة الإسلامية في كل بقاع العالم، ويعملون على مناصرتها، وتبني مواقفها، وتعزيز جهادها، فهي حركة عالمية، وهي مؤهلة لذلك لوضوح فكرتها، ونبيل غايتها، وسمو أهدافها.

وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إليها، ويقدر قدرها، ويعترف بدورها، ومن غمطها حقها، وضرب صفحاً عن مناصرتها أو عميت بصيرته فاجتهد في طمس دورها، فهو كمن يجادل القدر، ومن أغمض عينيه عن رؤية الحقائق بقصد أو بغير قصد، فسيفيق وقد تجاوزته الأحداث وأعيته الحجج في تبرير موقفه، والسابقة لمن سبق.

وظلم ذوي القربى أشد مضاضة على النفس من وقع الحسام المهند
(وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ الْكِتَابِ وَمُهَيْمِنًا عَلَيْهِ فَاحْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ عَمَّا جَاءَكَ مِنَ الْحَقِّ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِنْ لِيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُمْ فَاسْتَبِقُوا الْخَيْرَاتِ إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا فَيُنَبِّئُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ فِيهِ تَخْتَلِفُونَ) (المائدة: ٤٨).

وحركة المقاومة الإسلامية حلقة من حلقات الجهاد في مواجهة الغزوة الصهيونية، تتصل وترتبط بانطلاقة الشهيد عز الدين القسام وإخوانه المجاهدين من الإخوان المسلمين عام ١٩٣٦، وتمضي لتتصل وترتبط بلقطة أخرى تضم جهاد الفلسطينيين وجهود جهاد الإخوان المسلمين في حرب ١٩٤٨، والعمليات الجهادية للإخوان المسلمين عام ١٩٦٨ وما بعده.

هذا وإن تباعدت الحلقات وحالت دون مواصلة الجهاد العقبان التي يضعها الدانرون في فلك الصهيونية في وجه المجاهدين، فإن حركة المقاومة الإسلامية تتطلع إلى تحقيق وعد الله مهما طال الزمن، والرسول صلى الله عليه وسلم يقول: "لا تقوم الساعة حتى يقاتل المسلمون اليهود فيقتلهم المسلمون حتى يختبئ اليهودي من وراء الحجر والشجر، فيقول الحجر والشجر: يا مسلم يا عبد الله، هذا يهودي خلفي تعال فاقتله، إلا الغرقد فإنه من شجر اليهود". (رواه البخاري ومسلم).

شعار حركة المقاومة الإسلامية:

المادة الثامنة:

الله غايتها، والرسول قدوتها، والقرآن دستورها، والجهاد سبيلها، والموت في سبيل الله أسمى أمانها.

الباب الثاني-الأهداف

البواعث والأهداف:

المادة التاسعة:

وجدت حركة المقاومة الإسلامية نفسها في زمن غاب فيه الإسلام عن واقع الحياة، ولذلك اختلت الموازين، واضطربت المفاهيم، وتبدلت القيم وتسلط الأشرار، وساد الظلم والظلام، وتتمر الجبناء، واغتصبت الأوطان، وشرد الناس، وهاموا على وجوههم في كل بقعة من بقاع الأرض، وغابت دولة الحق وقامت دولة الباطل، ولم يبق شيء في مكانه الصحيح، وهكذا عندما يغيب الإسلام عن الساحة يتغير كل شيء، وتلك هي البواعث.

أما الأهداف: فهي منازلة الباطل وقهره ودحره، ليسود الحق، وتعود الأوطان، وينطلق من فوق مساجدها الأذان معلناً قيام دولة الإسلام، ليعود الناس والأشياء كل إلى مكانه الصحيح، والله المستعان.

(وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ) (البقرة: ٢٥١).

المادة العاشرة:

وحركة المقاومة الإسلامية، وهي تشق طريقها، سند لكل مستضعف، ونصير لكل مظلوم، بكل ما أوتيت من قوة، لا تدخر جهداً في إحقاق الحق وإبطال الباطل بالقول والفعل، في هذا المكان وفي كل مكان يمكنها أن تصل إليه وتؤثر فيه.

الباب الثالث- الإستراتيجية والوسائل

إستراتيجية حركة المقاومة الإسلامية:

فلسطين أرض وقف إسلامي:

المادة الحادية عشرة:

تعتقد حركة المقاومة الإسلامية أن أرض فلسطين أرض وقف إسلامي على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، لا يصح التفريط بها أو بجزء منها أو التنازل عنها أو عن جزء منها، ولا تملك ذلك دولة عربية أو كل الدول العربية، ولا يملك ذلك ملك أو رئيس، أو كل الملوك والرؤساء، ولا تملك ذلك منظمة أو كل المنظمات سواء كانت فلسطينية أو عربية، لأن فلسطين أرض وقف إسلامي على الأجيال الإسلامية إلى يوم القيامة.

هذا حكمها في الشريعة الإسلامية، ومثلها في ذلك مثل كل أرض فتحها المسلمون عنوة، حيث وقفها المسلمون زمن الفتح على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة. وكان ذلك أن قادة الجيوش الإسلامية، بعد أن تم لهم فتح الشام والعراق قد أرسلوا لخليفة المسلمين عمر بن الخطاب يستشيرونه بشأن الأرض المفتوحة، هل يقسمونها على الجند، أم يبقونها لأصحابها، أم ماذا؟ وبعد مشاورات ومداومات بين خليفة المسلمين عمر بن الخطاب وصحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، استقر قرارهم أن تبقى الأرض بأيدي أصحابها ينتفعون بها وبخيراتها، أما رقبة الأرض، أما نفس الأرض فوقف على أجيال المسلمين إلى يوم القيامة، وامتلاك أصحابها امتلاك منفعة فقط، وهذا الوقف باقٍ ما بقيت السماوات والأرض، وأي تصرف مخالف لشريعة الإسلام هذه بالنسبة لفلسطين، فهو تصرف باطل مردود على أصحابه.

(إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ) (الواقعة: ٩٥ - ٩٦).

الوطن والوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية بفلسطين:

المادة الثانية عشرة:

الوطنية من وجهة نظر حركة المقاومة الإسلامية جزء من العقيدة الدينية، وليس أبلغ في الوطنية ولا أعمق من أنه، إذا وطئ العدو أرض المسلمين فقد صار جهاده والتصدي له فرض عين على كل مسلم ومسلمة، تخرج المرأة لقتاله بغير إذن زوجها، والعبد بغير إذن سيده.

ولا يوجد مثل ذلك في أي نظام من النظم الأخرى، وتلك حقيقة لا مرأى فيها. وإذا كانت الوطنية المختلفة ترتبط بأسباب مادية وبشرية وإقليمية، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية لها كل ذلك، ولها فوق ذلك وهو الأهم: أسباب ربانية تعطيها روحاً وحياء، حيث تتصل بمصدر الروح وواهب الحياة، رافعة في سماء الوطن الراية الإلهية لتربط الأرض بالسماء برباط وثيق. إذا جاء موسى وألقى العصا فقد بطل السحر والساحر
(قَدْ تَبَيَّنَ الرُّشْدُ مِنَ الْغَيِّ فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ لَا انفصامَ لَهَا وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ) (البقرة: ٢٥٦).

الحلول السلمية، والمبادرات، والمؤتمرات الدولية:

المادة الثالثة عشرة:

تتعارض المبادرات، وما يسمى بالحلول السلمية والمؤتمرات الدولية لحل القضية الفلسطينية مع عقيدة حركة المقاومة الإسلامية، فالتفريط في أي جزء من فلسطين تفريط في جزء من الدين، فوطنية حركة المقاومة الإسلامية جزء من دينها، على ذلك تربي أفرادها، ولرفع راية الله فوق وطنهم يجاهدون.

(وَاللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰ أَمْرِهِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ) (يوسف: ٢١).

وتثار من حين لآخر الدعوة لعقد مؤتمر دولي للنظر في حل القضية، فيقبل من يقبل ويرفض من يرفض لسبب أو لآخر، مطالباً بتحقيق شرط أو شروط، ليوافق على عقد المؤتمر والمشاركة فيه. وحركة المقاومة الإسلامية لمعرفتها بالأطراف التي يتكون منها المؤتمر، وماضي وحاضر مواقفها من قضايا المسلمين، لا ترى أن تلك المؤتمرات يمكن أن تحقق المطالب أو تعيد الحقوق، أو تنصف المظلوم، وما تلك المؤتمرات إلا نوع من أنواع تحكيم أهل الكفر في أرض المسلمين، ومتى أنصف أهل الكفر أهل الإيمان؟

(وَلَنْ تَرْضَىٰ عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَىٰ اللَّهِ هُوَ الْهُدَىٰ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ بَعْدَ الَّذِي جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَكَ مِنَ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ) (البقرة: ١٢٠).

ولا حل للقضية الفلسطينية إلا بالجهاد، أما المبادرات والطروحات والمؤتمرات الدولية، فمضيعة للوقت، وعبث من العبث والشعب الفلسطيني أكرم من أن يعبث بمستقبله، وحقه ومصيره. وفي الحديث الشريف "أهل الشام سوط في أرضه ينتقم بهم ممن يشاء من عباده وحرام على منافقيهم أن يظهروا على مؤمنهم ولا يموتوا إلا همًا وغمًا". (رواه: الطبراني مرفوعًا وأحمد موقوفًا، ولعله الصواب، ورواها ثقات، والله أعلم).

الدوائر الثلاث:

المادة الرابعة عشرة:

قضية تحرير فلسطين تتعلق بدوائر ثلاث، الدائرة الفلسطينية، والدائرة العربية، والدائرة الإسلامية، وكل دائرة من هذه الدوائر الثلاث لها دورها في الصراع مع الصهيونية، وعليها واجبات، وإنه لمن الخطأ الفادح، والجهل الفاضح، إهمال أي دائرة من هذه الدوائر، فلسطين أرض إسلامية، بها أولى القبليتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى رسول الله صلى الله عليه وسلم

(سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) (الإسراء: ١).

ولمّا كان الأمر كذلك، فتحريرها فرض عين على كل مسلم حيثما كان، وعلى هذا الأساس يجب أن ينظر إلى القضية، ويجب أن يدرك ذلك كل مسلم.

ويوم تعالج القضية على هذا الأساس الذي تعبا فيه إمكانات الدوائر الثلاث، فإن الأوضاع الحالية ستتغير، ويقترب يوم التحرير.

(لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهْبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ) (الحشر: ١٣).

الجهاد لتحرير فلسطين فرض عين:

المادة الخامسة عشرة:

يوم يعتصب الأعداء بعض أرض المسلمين، فالجهاد فرض عين على كل مسلم. وفي مواجهة اغتصاب اليهود لفلسطين لا بد من رفع راية الجهاد، وذلك يتطلب نشر الوعي الإسلامي في أوساط الجماهير محليًا وعربيًا وإسلاميًا، ولا بد من بث روح الجهاد في الأمة ومنازلة الأعداء والالتحاق بصفوف المجاهدين.

ولا بد من أن يشترك في عملية التوعية العلماء ورجال التربية والتعليم، ورجال الإعلام ووسائل النشر، وجماهير المتقنين، وعلى الأخص شباب الحركات الإسلامية وشيوخها، ولا بد من إدخال تغييرات جوهرية على مناهج التعليم، تخلصها من آثار الغزو الفكري، الذي لحق بها على أيدي المستشرقين والمبشرين، حيث أخذ ذلك الغزو يذم المنطقة بعد أن دحر صلاح الدين الأيوبي جيوش الصليبيين، فقد أدرك الصليبيون، أنه لا يمكن قهر المسلمين، إلا بأن يمهد لذلك بغزو فكري، يبلبل فكرهم، ويشوه تراثهم، ويطعن في مثلهم؛ وبعد ذلك يكون الغزو بالجنود، وكان ذلك تمهيدًا للغزو الاستعماري حيث أعلن النبي عند دخول القدس قائلاً "الآن انتهت الحروب الصليبية". ووقف الجنرال غورو على قبر صلاح الدين قائلاً "ها قد عدنا يا صلاح الدين". وقد ساعد الاستعمار على تعزيز الغزو الفكري، وتعميق جذوره، ولا يزال، وكان ذلك كله ممهدًا لضياح فلسطين.

ولا بد من ربط قضية فلسطين في أذهان الأجيال المسلمة على أنها قضية دينية، ويجب معالجتها على هذا الأساس، فهي تضم مقدسات إسلامية حيث المسجد الأقصى الذي ارتبط بالمسجد الحرام رباطاً لا انفصام له ما دامت السماوات والأرض، بإسراء رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعرجه منه. "رباط يوم في سبيل الله خير من الدنيا وما عليها، وموضع سوط أحدكم من الجنة، خير من الدنيا وما عليها، والروحة بروحها العبد في سبيل الله، والغدوة خير من الدنيا وما عليها". (رواه: البخاري ومسلم والترمذي وابن ماجه). "والذي نفس محمد بيده لو ددت أن أغزو في سبيل الله فأقتل ثم أغزو فأقتل ثم أغزو فأقتل ثم أغزو فأقتل". (رواه: البخاري ومسلم).

تربية الأجيال:

المادة السادسة عشرة:

لا بد من تربية الأجيال الإسلامية في منطقتنا تربية إسلامية تعتمد أداء الفرائض الدينية، ودراسة كتاب الله دراسة واعية، ودراسة السنة

النوعية، والاطلاع على التاريخ والتراث الإسلامي من مصادره الموثقة، وبتوجيهات المتخصصين وأهل العلم، واعتماد المناهج التي تكون لدى المسلم تصوراً سليماً في الفكر والاعتقاد مع ضرورة الدراسة الواعية عن العدو وإمكاناته المادية والبشرية، والتعرف على مواطن ضعفه وقوته، ومعرفة القوى التي تناصره، وتقف إلى جانبه، مع ضرورة التعرف على الأحداث الجارية، ومواكبة المستجدات، ودراسة التحليلات والتعليقات عليها، مع ضرورة التخطيط والمستقبل، ودراسة كل ظاهرة من الظواهر، بحيث يعيش المسلم المجاهد عصره على علم بغايته وهدفه وطريقه وما يدور حوله.

(يَا بُنَيَّ إِنَّهَا إِنْ تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ فَتَكُنْ فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي السَّمَاوَاتِ أَوْ فِي الْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٌ يَا بُنَيَّ أَقِمِ الصَّلَاةَ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرْحًا إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ) (لقمان: ١٦-١٨).

دور المرأة المسلمة:

المادة السابعة عشرة:

للمرأة المسلمة في معركة التحرير دور لا يقل عن دور الرجل فهي مصنع الرجال، ودورها في توجيه الأجيال وتربيتها دور كبير، وقد أدرك الأعداء دورها وينظرون إليها على أنه إن أمكنهم توجيهها وتنشئتها تنشأة التي يريدون بعيداً عن الإسلام فقد ربحوا المعركة، ولذلك تجدهم يعطون محاولاتهم جهداً متواصلاً من خلال الإعلام والأفلام، ومناهج التربية والتعليم بوساطة صناعتهم المندمجين في منظمات صهيونية تتخذ أسماء وأشكالاً متعددة كالماسونية، ونوادي الروتاري، وفرق التجسس وغير ذلك، وكلها أوكار للهدم والهدامين، وتتوفر لتلك المنظمات الصهيونية إمكانات مادية هائلة، تمكنها من لعب دورها وسط المجتمعات، بغية تحقيق المنظمات عملها في غيبة الإسلام عن الساحة، وغربته بين أهله. وعلى الإسلاميين أن يؤدوا دورهم في مواجهة مخططات أولئك الهدامين، ويوم يملك الإسلام توجيه الحياة يقضي على تلك المنظمات المعادية للإنسانية والإسلام.

المادة الثامنة عشرة:

والمرأة في البيت المجاهد والأسرة المجاهدة أمًا كانت أو أختًا لها الدور الأهم في رعاية البيت وتنشئة الأطفال على المفاهيم والقيم الأخلاقية المستمدة من الإسلام، وتربية أبنائها على تأدية الفرائض الدينية استعداداً للدور الجهادي الذي ينتظرهم، ومن هنا لا بد من العناية بالمدارس والمناهج التي تربي عليها البنات المسلمة، لتكون أمًا صالحة وعية لدورها في معركة التحرير.

ولا بد لها من أن تكون على قدر كافٍ من الوعي والإدراك في تدبير الأمور المنزلية، فالالاقتصاد والبعد عن الإسراف في نفقات الأسرة من متطلبات القدرة على مواصلة السير في الظروف الصعبة المحيطة، وليكن نصب عينيهما أن النقود المتوافرة عبارة عن دم يجب ألا يجري إلا في العروق لاستمرار الحياة في الصغار والكبار على حد سواء.

(إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ وَالصَّانِمِينَ وَالصَّانِمَاتِ وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ وَالذَّاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيرًا وَالذَّاكِرَاتِ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا) (الأحزاب: ٣٥).

دور الفن الإسلامي في معركة التحرير:

المادة التاسعة عشرة:

لفن ضوابط ومقاييس، بها يمكن أن يُعرف هل هو فن إسلامي أم جاهلي؟ وقضايا التحرير الإسلامية بحاجة إلى الفن الإسلامي الذي يسمو بالروح ولا يغلب جانباً في الإنسان على جانب آخر، ولكن يسمو بجميع الجوانب في توازن وانسجام. والإنسان تكوين عجيب غريب من قبضة الطين ونفخة الروح، والفن الإسلامي يخاطب الإنسان على هذا الأساس، والفن الجاهلي يخاطب الجسد ويغلب جانب الطين.

فالكتاب، والمقالة، والنشرة، والموعظة، والرسالة، والزجل، والقصيدة الشعرية، والأنشودة، والمسرحية وغير ذلك، إذا توافرت فيه خصائص الفن الإسلامي، فهو من لوازم التعبئة الفكرية، والغذاء المتجدد لمواصلة المسيرة، والترويح عن النفس، فالطريق طويل والعناء كثير، والنفوس تمل، والفن الإسلامي يجدد النشاط، ويبعث الحركة، ويثير في النفس المعاني الرفيعة والتدبير السليم.

لا يصلح النفس إن كانت مدبرة إلا التنقل من حالٍ إلى حال
كل ذلك جد لا هزل معه فالأمة المجاهدة لا تعرف الهزل

التكافل الاجتماعي:

المادة العشرون:

المجتمع المسلم مجتمع متكافل والرسول صلى الله عليه وسلم يقول "نعم القوم الأشعريون كانوا إذا جهدوا في حضر أو سفر جمعوا ما عندهم ثم قسموه بينهم بالسوية".

وهذه الروح الإسلامية هي التي يجب أن تسود في كل مجتمع مسلم، والمجتمع الذي يتصدى لعدو شرس نازي في تصرفاته لا يفرق بين رجل وامرأة أو كبير وصغير، هو أولى أن يتحلى بروح الإسلام هذه. وعدونا يعتمد أسلوب العقاب الجماعي، سلب الناس أوطانهم وممتلكاتهم، ولاحقهم في مهاجرهم وأماكن تجمعهم، فاعتمد تكسير العظام، وإطلاق النار على النساء والأطفال والشيوخ بسبب وبدون سبب، وفتح المعتقلات ليزج فيها بالآلاف المؤلفة في ظروف لا إنسانية، هذا فضلاً عن هدم المنازل وتبتييم الأطفال، وإصدار الأحكام الظالمة على الآلاف الشباب ليقضوا زهرة شبابهم في غياهب السجون.

وقد شملت نازية اليهود النساء والأطفال، فالترويع للجميع، يحاربون الناس في أرزاقهم ويبتزون أموالهم ويدوسون كرامتهم، وهم بأعمالهم الفظيعة يعاملون الناس كأعنف ما يكون مجرمو الحرب، والإبعاد عن الوطن نوع من أنواع القتل. وفي مواجهة هذه التصرفات، لا بد من أن يسود التكافل الاجتماعي بين الناس، ولا بد من مواجهة العدو كجسد واحد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

المادة الحادية والعشرون:

ومن التكافل الاجتماعي تقديم المساعدة لكل محتاج، سواء كانت مادية أو معنوية، أو المشاركة في إنجاز بعض الأعمال. على عناصر حركة المقاومة الإسلامية أن ينظروا إلى مصالح الجماهير نظرتهم إلى مصالحهم الخاصة، وعليهم ألا يدخروا جهداً في سبيل تحقيقها والمحافظة عليها، وعليهم أن يحولوا دون التلاعب بكل ما يؤثر في مستقبل الأجيال أو يعود على مجتمعهم بالخسارة، فالجماهير منهم ولهم، وقوتها قوة لهم، مستقبلها مستقبلهم. على عناصر حركة المقاومة الإسلامية أن يشاركوا الناس في أفراسهم وأتراسهم، وأن يتبنوا مطالب الجماهير وما يحقق مصالحها ومصالحهم. ويوم تسود هذه الروح: تتعمق الألفة، ويكون التعاون والتراحم، وتتوثق الوحدة، ويقوى الصف في مواجهة الأعداء.

القوى التي تدعم العدو:

المادة الثانية والعشرون:

خطط الأعداء منذ زمن بعيد، وأحكموا تخطيطهم كي يتوصلوا إلى ما وصلوا إليه، أخذين بالأسباب المؤثرة في مجريات الأمور، فعملوا على جمع ثروات مادية هائلة ومؤثرة، سخروها لتحقيق حلمهم، فبالأموال سيطروا على وسائل الإعلام العالمية: من وكالات أنباء، وصحافة، ودور نشر، وإذاعات، وغير ذلك. وبالأموال فجروا الثورات في مختلف بقاع العالم، لتحقيق مصالحهم وجني الثمار، فهم من وراء الثورة الفرنسية والثورة الشيوعية ومعظم ما سمعنا ونسمع عن ثورات هنا وهناك.

وبالأموال كوّنوا المنظمات السرية التي تنتشر في مختلف بقاع العالم، لهدم المجتمعات، وتحقيق مصالح الصهيونية، كالماسونية، ونوادي الروتاري، والليونز، وأبناء العهد وغير ذلك، وكلها منظمات تجسسية هدامة، وبالأموال تمكنوا من السيطرة على الدول الاستعمارية، ودعوها إلى استعمار كثير من الأقطار، لكي يستنزفوا ثروات تلك الأقطار وينشروا فيها فسادهم.

وعن الحروب المحلية والعالمية حدث ولا حرج، فهم من خلف الحرب العالمية الأولى، حيث تم لهم القضاء على دولة الخلافة الإسلامية، وجنوا الأرباح المادية، وسيطروا على كثير من موارد الثروة، وحصلوا على وعد بلفور، وأنشأوا عصابة الأمم المتحدة ليحكموا العالم من خلال تلك المنظمة، وهم من خلف الحرب العالمية الثانية، حيث جنوا الأرباح الطائلة من تجارتهم في مواد الحرب، ومهدوا لإقامة دولتهم، وأوعزوا بتكوين هيئة الأمم المتحدة ومجلس الأمن، بدلاً من عصابة الأمم المتحدة، ولحكم العالم من خلال ذلك. وما من حرب تدور هنا أو هناك إلا وأصابعهم تلعب من خلفها

(كَلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) (المائدة: ٦٤).

فالقوى الاستعمارية في الغرب الرأسمالي والشرق الشيوعي، تدعم العدو بكل ما أوتيت من قوة، ماديًا، وبشريًا، وهي تتبادل الأدوار، ويوم يظهر الإسلام تتحد في مواجهته قوى الكفر، فملة الكفر واحدة. (بِأَيِّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْتُونَكُمْ خَبْرًا وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ وَمَا تُخْفِي صُدُورُهُمْ أَكْبَرُ قَدْ بَيَّنَّا لَكُمُ الْآيَاتِ إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ) (آل عمران: ١١٨). وليس عيباً أن تحتتم الآية بقوله تعالى (إِنْ كُنْتُمْ تَعْقِلُونَ).

الباب الرابع-مواقفنا من:

(أ) الحركات الإسلامية:

المادة الثالثة والعشرون:

تنظر حركة المقاومة الإسلامية إلى الحركات الإسلامية الأخرى نظرة احترام وتقدير، فهي إن اختلفت معها في جانب أو تصور، اتفقت معها في جوانب وتصورات، وتتنظر إلى تلك الحركات إن توافرت النوايا السليمة والإخلاص لله بأنها تندرج في باب الاجتهاد، ما دامت تصرفاتها في حدود الدائرة الإسلامية، ولكل مجتهد نصيب.

وحركة المقاومة الإسلامية تعتبر تلك الحركات رصيذاً لها، وتسأل الهداية والرشاد للجميع، ولا يفوتها أن تبقى رافعة لراية الوحدة، وتسعى جاهدة إلى تحقيقها على الكتاب والسنة.

(وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَةَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ) (آل عمران: ١٠٢).

المادة الرابعة والعشرون:

لا تجيز حركة المقاومة الإسلامية الطعن أو التشهير بالأفراد أو الجماعات، فالمؤمن ليس بطعان ولا لعان، مع ضرورة التفريق بين ذلك وبين المواقف والتصرفات. فلحركة المقاومة الإسلامية الحق في بيان الخطأ والتفنير منه، والعمل على بيان الحق وتبنيه في القضية المطروحة بموضوعية، فالحكمة ضالة المؤمن يأخذها أتى وجدها.

(لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا، إِنْ تُبَدُّوا خَيْرًا أَوْ تُخَفُّوهُ أَوْ تُعْفُوا عَنْ سُوءٍ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ عَفُوًّا قَدِيرًا) (النساء: ١٤٨-١٤٩).

(ب) الحركات الوطنية على الساحة الفلسطينية:

المادة الخامسة والعشرون:

تبادلها الاحترام، وتقدر ظروفها، والعوامل المحيطة بها، والمؤثرة فيها، وتشد على يدها ما دامت لا تعطي ولاءها للشرق الشيوعي أو الغرب الصليبي، وتؤكد لكل من هو مندمج بها أو متعاطف معها بأن حركة المقاومة الإسلامية حركة جهادية أخلاقية واعية في تصورها للحياة، وتحركها مع الآخرين، تمقت الانتهازية ولا تنمى إلا الخير للناس أفراداً وجماعات، لا تسعى إلى مكاسب مادية، أو شهرة ذاتية وما يتوافر لها (وأعدوا لهم ما استنظت من قوة) (الأنفال: ٦٠) لأداء الواجب، والفوز برضوان الله، لا مطمع لها غير ذلك. وتطمئن كل الاتجاهات الوطنية العاملة على الساحة الفلسطينية، من أجل تحرير فلسطين، بأنها لها سند وعون، ولن تكون إلا كذلك، قولاً وعملاً حاضرًا ومستقبلاً، تجمع ولا تفرق، تصون ولا تبدد، توحد ولا تجزئ، تنم كل كلمة طيبة، وجهد مخلص، ومساح حميدة، تغلق الباب في وجه الخلافات الجانبية، ولا تصغي للشائعات والأقوال المغرضة، مع إدراكها لحق الدفاع عن النفس.

وكل ما يتعارض أو يتناقض مع هذه التوجهات فهو مكذوب من الأعداء أو السائرين في ركابهم، بهدف البلبلة وشق الصفوف والتلهي بأمر جانبيه.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ) (الحجرات: ٦).

المادة السادسة والعشرون:

حركة المقاومة الإسلامية وهي تنظر إلى الحركات الوطنية الفلسطينية -التي لا تعطي ولاءها للشرق أو للغرب- هذه النظرة الإيجابية، فإن ذلك لا يمنعها من مناقشة المستجدات على الساحة المحلية والدولية، حول القضية الفلسطينية، مناقشة موضوعية تكشف عن مدى انسجامها أو اختلافها مع المصلحة الوطنية على ضوء الرؤية الإسلامية.

(ج) منظمة التحرير الفلسطينية:

المادة السابعة والعشرون:

منظمة التحرير الفلسطينية من أقرب المقربين إلى حركة المقاومة الإسلامية، ففيها الأب أو الأخ أو القريب أو الصديق، وهل يجفو المسلم أباه أو أخاه أو قريبه أو صديقه. فوطننا واحد ومصابنا واحد ومصيرنا واحد وعدونا مشترك.

وتأثراً بالظروف التي أحاطت بتكوين المنظمة، وما يسود العالم العربي من بلبلة فكرية، نتيجة للغزو الفكري الذي وقع تحت تأثيره العالم العربي منذ اندحار الصليبيين، وعززه الاستشراق والتبشير والاستعمار، ولا يزال، تبنت المنظمة فكرة الدولة العلمانية وهكذا نحسبها. والفكرة العلمانية مناقضة لفكرة الدينونة مناقضة تامة، وعلى الأفكار تُبنى المواقف والتصرفات، وتتخذ القرارات.

ومن هنا، مع تقديرنا لمنظمة التحرير الفلسطينية -وما يمكن أن تتطور إليه- وعدم التقليل من دورها في الصراع العربي الإسرائيلي، لا يمكننا أن نستبدل إسلامية فلسطين الحالية والمستقبلية لتتبنى الفكرة العلمانية، فإسلامية فلسطين جزء من ديننا، ومن فرط في دينه فقد خس.

(وَمَنْ يَرْغَبْ عَنْ مِلَّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلَّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ) (البقرة: ١٣٠).

ويوم تتبنى منظمة التحرير الفلسطينية الإسلام كمنهج حياة، فنحن جنودها ووقودها نارها التي تحرق الأعداء. فالى أن يتم ذلك -ونسأل الله أن يكون قريباً- فموقف حركة المقاومة الإسلامية من منظمة التحرير الفلسطينية هو موقف الابن من أبيه والأخ من أخيه والقريب من قريبه، يتألم لألمه إن أصابته شوكة، ويشد أزره في مواجهة الأعداء، ويتمنى له الهداية والرشاد. أخاك أخاك إن من لا أخل له كساع إلى الهيجا بغير سلاح وإن ابن عم المرء فاعلم جناحه وهل ينهض البازي بغير جناح

(د) الدول والحكومات العربية والإسلامية:

المادة الثامنة والعشرون:

الغزوة الصليبية غزوة شرسة، لا تتورع عن سلوك كل الطرق، مستخدمة جميع الوسائل الخسيسة والخبيثة لتحقيق أغراضها، وتعتمد اعتماداً كبيراً في تغلغلها وعمليات تجسسها على المنظمات السرية التي انبثقت عنها كالماسونية، ونوادي الروتاري والليونز، وغيرها من مجموعات التجسس، وكل تلك المنظمات السرية منها والعلنية تعمل لصالح الصهيونية وبتوجيه منها، وتهدف إلى تقويض المجتمعات وتدمير القيم وتخريب الذمم، وتدهور الأخلاق، والقضاء على الإسلام، وهي من خلف تجارة المخدرات والمسكرات على اختلاف أنواعها ليسهل عليها السيطرة والتوسع.

والدول العربية والمحيطية بإسرائيل مطالبة بفتح حدودها أمام المجاهدين من أبناء الشعوب العربية والإسلامية، ليأخذوا دورهم ويضموا جهودهم إلى جهود إخوانهم من الإخوان المسلمين بفلسطين.

أما الدول العربية والإسلامية الأخرى، فمطالبة بتسهيل تحركات المجاهدين منها وإليها، وهذا أقل القليل. ولا يفوتنا أن نذكر كل مسلم بأن اليهود عندما احتلوا القدس الشريف عام ١٩٦٧ ووقفوا على عتبات المسجد الأقصى المبارك هتفوا قائلين: محمد مات خلف بنات. فإسرائيل بيهوديتها ويهودها تتحدى الإسلام والمسلمين، فلا نامت أعين الجبناء.

(هـ) التجمعات الوطنية والدينية والمؤسسات والمتقنون والعالم العربي والإسلامي:

المادة التاسعة والعشرون:

تأمل حركة المقاومة الإسلامية أن تقف تلك التجمعات إلى جانبها، على مختلف الأصعدة، تؤيدها، وتتبنى مواقفها، وتدعم نشاطاتها وتحركاتها، وتعمل على كسب التأييد لها لتجعل من الشعوب الإسلامية سنداً وظهيراً لها وبعداً إستراتيجياً على كل المستويات البشرية والمادية والإعلامية، الزمانية والمكانية، من خلال عقد المؤتمرات، ونشر الكتيبات الهادفة، وتوعية الجماهير حول القضية الفلسطينية وما يواجهها وبدير لها، وتعبئة الشعوب الإسلامية فكرياً وتربوياً وثقافياً، لتأخذ دورها في معركة التحرير الفاصلة، كما أخذت دورها في هزيمة الصليبيين وفي دحر التتار وإنقاذ الحضارة الإنسانية، وما ذلك على الله بعزيز. (كُتِبَ اللهُ لَأُعْلِنَنَّ أَنَا وَرُسُلِي إِنَّ اللهَ قَوِيٌّ عَزِيزٌ) (المجادلة: ٢١)

المادة الثلاثون:

الأدباء والمتقنون ورجال الإعلام والخطباء ورجال التربية والتعليم وباقي القطاعات على اختلافها في العالم العربي والإسلامي، كل أولئك مدعوون إلى القيام بدورهم، وتأييدهم، ونظراً لشراسة الغزوة الصهيونية، وتغلغلها في كثير من البلاد وسيطرتها المادية والإعلامية، وما يترتب على ذلك في معظم دول العالم. فالجهاد لا يقتصر على حمل السلاح ومنازلة الأعداء. فالكلمة الطيبة، والمقالة الجيدة، والكتاب المفيد، والتأييد والناصر، كل ذلك إن خلصت النوايا لتكون راية الله هي العليا، فهو جهاد في سبيل الله "من جهز غازياً في سبيل الله فقد غزا، ومن خلف غازياً في أهله بخير فقد غزا". (رواه: البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي).

(و) أهل الديانات الأخرى:

حركة المقاومة الإسلامية حركة إنسانية:

المادة الحادية والثلاثون:

حركة المقاومة الإسلامية حركة إنسانية، ترعى الحقوق الإنسانية، وتلتزم بسماحة الإسلام في النظر إلى أتباع الديانات الأخرى، لا تعادي منهم إلا من ناصبها العداء، أو وقف في طريقها ليعيق تحركها أو يبدد جهودها. وفي ظل الإسلام يمكن أن يتعايش أتباع الديانات الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية، في أمن وأمان. ولا يتوافر الأمن والأمان إلا في ظل الإسلام، والتاريخ القريب والبعيد خير شاهد على ذلك.

وعلى أتباع الديانات الأخرى أن يكفوا عن منازعة الإسلام في السيادة على هذه المنطقة، لأنهم يوم يسودون فلا يكون إلا التقتيل والتعذيب والتشريد، فهم يضيقون ذرعاً ببعضهم البعض فضلاً عن أتباع الديانات الأخرى، والماضي والحاضر مليئان بما يؤكد ذلك.

(لَا يُقَاتِلُونَكُمْ جَمِيعًا إِلَّا فِي قُرَى مُحَصَّنَةٍ أَوْ مِنْ وَرَاءِ جُدُرٍ بَأْسُهُمْ بَيْنَهُمْ شَدِيدٌ تَحْسَبُهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْقِلُونَ) (الحشر: ١٤).

والإسلام يعطي كل ذي حق حقه، ويمنع الاعتداء على حقوق الآخرين، والممارسات الصهيونية النازية ضد شعبنا لا تطيل عمر غزوتهم، فدولة الظلم ساعة ودولة الحق إلى قيام الساعة.

(لَا يَنْهَاكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ) (الممتحنة: ٨).

(ز) محاولة الانفراد بالشعب الفلسطيني:

المادة الثانية والثلاثون:

تحاول الصهيونية العالمية والقوى الاستعمارية، بحركة ذكية وتخطيط مدروس، أن تخرج الدول العربية واحدة تلو الأخرى من دائرة الصراع مع الصهيونية، لتنفرد في نهاية الأمر بالشعب الفلسطيني. وقد أخرجت مصر من دائرة الصراع إلى حد كبير جداً باتفاقية كامب ديفد الخيانية، وهي تحاول أن تجر دولاً أخرى إلى اتفاقيات مماثلة، لتخرج من دائرة الصراع.

وحركة المقاومة الإسلامية تدعو الشعوب العربية والإسلامية إلى العمل الجاد الدؤوب لعدم تمرير ذلك المخطط الرهيب، وتوعية الجماهير إلى خطر الخروج من دائرة الصراع مع الصهيونية، فالיום فلسطين وغداً قطر آخر أو أقطار أخرى، والمخطط الصهيوني لا حدود له، وبعد فلسطين يطمعون في التوسع من النيل إلى الفرات، وعندما يتم لهم هضم المنطقة التي يصلون إليها، يتطلعون إلى توسع آخر وهكذا، ومخططهم في بروتوكولات حكماء صهيون وحاضرهم خير شاهد على ما نقول.

فالخروج من دائرة الصراع مع الصهيونية خيانة عظيمة، ولعنة على فاعليها. (وَمَنْ يُؤَلِّمِهِ يَوْمَئِذٍ دَبْرَهُ إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزًا إِلَى فِتْنَةٍ فَفَدَّ بَاءً بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ وَمَأْوَاهُ جَهَنَّمُ وَبُنُسُ الْمَصِيرِ) (الأنفال: ١٦).

ولا بد من تجميع كل القوى والطاقات لمواجهة هذه الغزوة النازية التتريّة الشرسة، وإلا كان ضياع الأوطان، وتشريد السكان، ونشر الفساد في الأرض، وتدمير كل القيم الدينية، وليلعلم كل إنسان أنه أمام الله مسؤول. (فَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ وَمَنْ يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ) (الزلزلة: ٧ - ٨).

وفي دائرة الصراع مع الصهيونية العالمية، تعتبر حركة المقاومة الإسلامية نفسها رأس حربة أو خطوة على الطريق، وهي تضم جهودها إلى جهود كل العاملين على الساحة الفلسطينية، ويبقى أن تتبع ذلك خطوات على مستوى العالم العربي والإسلامي، فهي المؤهلة للدور المقبل مع اليهود تجار الحروب.

(وَأَلْقَيْنَا بَيْنَهُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ كُلَّمَا أَوْقَدُوا نَارًا لِلْحَرْبِ أَطْفَأَهَا اللَّهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ) (المائدة: ٦٤).

المادة الثالثة والثلاثون:

وحركة المقاومة الإسلامية وهي تنطلق من هذه المفاهيم العامة المتناسقة والمتساوقة مع سنن الكون، كما تتدفق في نهر القدر في مواجهة الأعداء ومجاهدتهم، دفاعاً عن الإنسان المسلم والحضارة الإسلامية والمقدسات الإسلامية، وفي طليعتها المسجد الأقصى المبارك، لتتهيب بالشعوب العربية والإسلامية وحكوماتها وتجمعاتها الشعبية والرسمية أن تتقي الله في نظرتها لحركة المقاومة الإسلامية، وفي تعاملها

معها، وأن تكون لها كما أرادها الله سنًا وظهيرًا يمدّها بالعون والمدد، حتى يأتي أمر الله، وتلحق الصفوف بالصفوف، ويندمج المجاهدون بالمجاهدين، وتتطلق الجموع من كل مكان في العالم الإسلامي مليئة نداء الواجب، مرددة حي على الجهاد، نداء يشق عنان السماء، ويبقى مترددًا حتى يتم التحرير، ويندحر الغزاة ويتنزل نصر الله.

(وَلْيَنْصُرَنَّ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ) (الحج: ٤٠).

شهادة التاريخ عبر التاريخ في مواجهة المعتدين:

المادة الرابعة والثلاثون:

فلسطين صرة الكرة الأرضية، وملتقى القارات، ومحل طمع الطامعين، منذ فجر التاريخ والرسول صلى الله عليه وسلم يشير إلى ذلك في حديثه الشريف الذي يناشد به الصحابي الجليل معاذ بن جبل، حيث يقول "يا معاذ، إن الله سيفتح عليكم الشام من بعدي، من العريش إلى الفرات، رجالها، ونساؤها وإماؤها مرابطون إلى يوم القيامة، فمن اختار منكم ساحلاً من سواحل الشام أو بيت المقدس، فهو في جهاد إلى يوم القيامة".

وقد طمع الطامعون بفلسطين أكثر من مرة فدهموا بالجيوش، لتحقيق أطماعهم، فجاءتها جحافل الصليبيين يحملون عقيدتهم ويرفعون صليبهم، وتمكنوا من دحر المسلمين ردًا من الزمن، ولم يسترجعها المسلمون إلا عندما استظلوا برايتهم الدينية، وأجمعوا أمرهم، وكبروا ربهم وانطلقوا مجاهدين، بقيادة صلاح الدين الأيوبي قرابة عقدين من السنين، فكان الفتح المبين، واندرج الصليبيون وحررت فلسطين.

(قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا سَعْتٌ بَلْ يَرَوْنَ كَثُورًا مِمَّا كَسَبُوا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ إِلَى جَهَنَّمَ يَبْتَغُونَ الْبَعْدَ مِنَ الْمَوْتِ وَمَا يُبْذَرُونَ) (آل عمران: ١٢).

وهذه هي الطريقة الوحيدة للتحرير، ولا شك في صدق شهادة التاريخ. وتلك سنة من سنن الكون وناموس من نواميس الوجود، فلا يفل الحديد إلا الحديد، ولا يغلب عقيدتهم الباطلة المزورة إلا عقيدة الإسلام الحق، فالعقيدة لا تنازل إلا بالعقيدة، والغلبة في نهاية الأمر للحق، والحق غلاب.

(وَلَقَدْ سَبَقَتْ كَلِمَتُنَا لِعِبَادِنَا الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ، وَإِنَّ جُنَدَنَا لَهُمُ الْغَالِبُونَ) (الصافات: ١٧١ - ١٧٣).

المادة الخامسة والثلاثون:

تنظر حركة المقاومة الإسلامية إلى هزيمة الصليبيين على يد صلاح الدين الأيوبي واستخلاص فلسطين منهم، وكذلك هزيمة النصارى في عين جالوت، وكسر شوكتهم على يد قطز والظاهر بيبرس، وإنقاذ العالم العربي من الاجتياح النكري المدمر لكل معاني الحضارة الإنسانية، تنظر إلى ذلك نظرة جادة، تستلهم منها الدروس والعبر، فالغزوة الصهيونية الحالية سبقتها غزوات صليبية من الغرب، وأخرى تترية من الشرق، فكما واجه المسلمون تلك الغزوات وخططوا لمنازلتها وهزموا يمكنهم أن يواجهوا الغزوة الصهيونية ويهزموها، وليس ذلك على الله بعزيز، إن خلصت النوايا وصدق العزم، واستفاد المسلمون من تجارب الماضي، وتخلصوا من آثار الغزو الفكري، واتبعوا سنن أسلافهم.

الخاتمة

حركة المقاومة الإسلامية جنود:

المادة السادسة والثلاثون:

وحركة المقاومة الإسلامية وهي تشق طريقها لتؤكد المرة تلو المرة لكل أبناء شعبنا، والشعوب العربية والإسلامية، أنها لا تبغي شهرة ذاتية، أو مكسبًا ماديًا، أو مكانة اجتماعية، وأنها ليست موجهة ضد أحد من أبناء شعبنا لتكون له منافسًا أو تسعى لأخذ مكانته، ولا شيء من ذلك على الإطلاق، وهي لن تكون ضد أحد من أبناء المسلمين أو المسالمين لها من غير المسلمين في هذا المكان وفي كل مكان، ولن تكون إلا عونًا لكل التجمعات والتنظيمات العاملة ضد العدو الصهيوني والدائرين في فلكه.

وحركة المقاومة الإسلامية تعتمد الإسلام منهج حياة. وهو عقيدتها وبه تدين، ومن اعتمد الإسلام منهج حياة، سواء كان هنا أو هناك، تنظيمًا كان أو منظمة أو دولة أو أي تجمع آخر، فحركة المقاومة الإسلامية له جنود ليس إلا.

نسأل الله أن يهدينا وأن يهدي بنا وأن يفتح بيننا وبين قومنا بالحق.
(رَبَّنَا افْتَحْ بَيْنَنَا وَبَيْنَ قَوْمِنَا بِالْحَقِّ وَأَنْتَ خَيْرُ الْفَاتِحِينَ) (الأعراف: ٨٩).

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر

القرآن الكريم.

٢. ميثاق حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ١٩٨٨،

٣. الأشهب، نعيم (حماس من الرفض إلى السلطة)، الطبعة الأولى، دار التنوير للنشر والترجمة

والتوزيع، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٦ - ٢٠٠٧.

ثانياً: المراجع

(I) المراجع العربية:

أ. الكتب:

١. النواتي، صهيب سليمان أحمد (حماس من الداخل) الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر

والتوزيع، غزة، فلسطين، ٢٠٠٢،

٢. الحمد، جواد وإياد البرغوثي، دراسة في الفكر السياسي لحركة المقاومة الإسلامية (حماس)،

الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، ١٩٩٧،

٣. مركز دراسات الشرق الأوسط (الانتخابات الفلسطينية ٢٠٠٥) ظروفها وألياتها ونتائجها،

الطبعة الأولى مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠٠٥،

٤. الحروب. خالد (حماس الفكر والممارسة السياسية) الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات

الفلسطينية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦.

٥. القضية الفلسطينية بين ميثاقين الوطني الفلسطيني وميثاق حركة المقاومة الإسلامية

حماس، المؤلف غير معروف، الطبعة الأولى، مكتبة دار البيان، الكويت، ١٩٨٩.

٦. أحمد الديك (مجتمع الانتفاضة)، الطبعة الأولى، دار الآداب، بيروت، لبنان، ١٩٩٣.
٧. محمد مورد (حماس والجهاد جناحا المقاومة الإسلامية في فلسطين المحتلة) الجذور والعمليات، والأبعاد، الطبعة الأولى، المختار الإسلامي للنشر والتوزيع والتصوير، القاهرة، ١٩٩٣.
٨. تيسير جبارة (دور الحركات الإسلامية في الانتفاضة الفلسطينية المباركة)، الطبعة الأولى، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ١٩٩٢.
٩. حسن الترابي وآخرون (الإسلاميون والمسألة السياسية)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.
١٠. البرغوثي، إياد (الديمقراطية والتعددية في فكر وسلوك الإسلاميين في فلسطين)، مجلة شؤون الشرق الأوسط، واشنطن، العدد الأول، السنة الثانية ربيع الأول، ١٩٩٤.
١١. نوفل ممدوح (قضية اتفاق أسلو، الرواية الحقيقية الكاملة)، الطبعة الأولى، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٥.
١٢. مؤسسة الدراسات الفلسطينية (الدولة الفلسطينية "وجهات نظر إسرائيلية وغربية")، الطبعة الأولى، بيروت، لبنان، ١٩٩٠.
١٣. أبو جابر، إبراهيم وآخرون (قضية القدس ومستقبلنا في القرن الحادي والعشرين)، الطبعة الثالثة، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ٢٠٠٢.
١٤. سلامة غسان (الشروط، المضمون، الآثار)، سلسلة دراسات عربية، منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، ١٩٩٠.

١٥. النابلسي، شاكِر (قطار التسوية والبحث عن المحطة الأخيرة)، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٨،

١٦. نافع، أحمد (أوراق عربية فلسطينية... وهموم أخرى)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢.

١٧. الفالوجي، عماد عبد الحميد، درب الأشواك، حماس، الانتفاضة، السلطة، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر و التوزيع، رام الله، فلسطين، ٢٠٠٢.

١٨. سعد وائل أحمد، الحصار دراسة حول حصار الشعب الفلسطيني و محاولات إسقاط حكومة حماس، الطبعة الأولى، مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات، بيروت، لبنان، ٢٠٠٦.

١٩. الحروب، خالد، الإسلاميون في فلسطين، الطبعة الأولى، دار البشير للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، ١٩٩٤.

٢٠. الحايك عبد السلام، حركة حماس و عد بالتححرر أم استمرار اللزامة، الطبعة الأولى، آفاق للطباعة و النشر و التوزيع، ٢٠٠٣.

٢١. أبو العمرين، خالد نمر، حركة المقاومة الإسلامية حماس، الطبعة الأولى، مركز الحضارة العربية، مصر، ٢٠٠٢.

٢٢. كيالي. ماجد، التسوية و قضايا الحل النهائي، الطبعة الأولى، مركز الدراسات الإستراتيجية و البحوث و التوثيق، بيروت، لبنان، ١٩٩٨.

٢٣. الغويل. إبراهيم و آخرون، التصور العربي للسلام، الطبعة الأولى، بحوث و مناقشات الندوى الفكرية التي عقدها منتدى الفكر العربي، عمان، الأردن، ١٩٩٧.

٢٤. شعبان أحمد بهاء الدين و آخرون، ماذا بعد انهيار عملية التسوية السلمية؟؟، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤ .
٢٥. الحمد جواد. اتفاق الخليل نموذج لمنهج الليكود في الحل النهائي، الطبعة الأولى، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، الأردن، ١٩٩٧ .
٢٦. شليم آفي. ترجمة ناصر عفيفي، الحرب و السلام في الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، الكتاب الذهبي مؤسسة روز اليوسف، القاهرة، ٢٢٠١ .
٢٧. السعدي. غازي. الأحزاب و الحكم في إسرائيل، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر و الدراسات و الأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، ١٩٧٨ .
٢٨. ثابت، أحمد و آخرون (القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية)، الطبعة الأولى، مركز البحوث و الدراسات السياسية، جامعة القاهرة، مصر، ١٩٩٨ .
٢٩. محمد أحمد يوسف و آخرون (المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية)، الطبعة الأولى، معهد البحوث و الدراسات العربية، ١٩٩٣ .
٣٠. بلقزيز عبد الإله و آخرون (منظمة التحرير الفلسطينية والانتفاضة الحاصلة والمستقبل)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤ .
٣١. الشقاقي، خليل (مسيرة مترددة نحو الاعتدال، مواقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، القاهرة، مصر، ٢٠٠٢ .
٣٢. دجي، رمضان بابا (حق العودة للشعب الفلسطيني ومبادئ تطبيقه)، الطبعة الأولى، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، لبنان، ١٩٩٦ .

٣٣. خرسون، سميح (فلسطين والفلسطينيون)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ٢٠٠٣.

٣٤. جبر، مروة (جامعة الدول العربية وقضية فلسطين (١٩٤٥-١٩٦٥))، الطبعة الأولى، مركز الأبحاث، منظمة التحرير الفلسطينية، فلسطين، ١٩٨٩.

٣٥. الخريشة، خلف (الملك عبد الله بن الحسين والقضية الفلسطينية)، الطبعة الأولى، قدسية للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ١٩٩١.

٣٦. أبو جابر، كامل (الأحزاب والانتخابات الإسرائيلية (١٩٤٩-١٩٨٤) وانتخابات الكنيست الحادي عشر (١٩٨٤/٧/٢٣))، جهة النشر ومكان النشر غير معروف، ١٩٨٥.

٣٧. جاد، عماد وآخرون (الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط الواقع واحتمالات المستقبل)، الطبعة الأولى، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠١.

٣٨. الأمم المتحدة (الأمم المتحدة وقضية فلسطين)، ١٩٩٥.

٣٩. خليل، عادل عبد الغفار (الإعلام والرأي العام دراسة حول تطبيع العلاقات الحصرية الإسرائيلية)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٣.

٤٠. سليمان، ميخائيل وآخرون (فلسطين السياسة الأمريكية من ديلسون إلى كلينتون)، الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، ١٩٩٦.

٤١. الخلايلة، أحمد (الإستراتيجية الأردنية وارتباطها بالقضية الفلسطينية)، الطبعة الأولى، المطابع العسكرية، عمان، الأردن، ١٩٩٨.

٤٢. الأزعر، محمد خالد (الجماعة الأوروبية والقضية الفلسطينية)، الطبعة الأولى، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، الأردن، ١٩٩١.

(ب) المقالات المنشورة:

١. منير شفيق ، القضية الفلسطينية بين الحل العسكري والحل السياسي، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع٣٠، ١٩٩٧م، ص ص ٩٢-١١٣.
٢. رائد، نعيرات، القضية الفلسطينية بقيادة حماس التغيرات وآفاق المستقبل، دراسات شرق أوسطية، ع٣٤، ٢٠٠٦، ص ص ٧١-٩٠.
٣. أيمن طلال يوسف، النظام السياسي الفلسطيني ١٩٩٦-٢٠٠٦، من الأحادية إلى الاستقطاب الثنائي، المستقبل العربي، ع٣٤، ٢٠٠٦، ص ص ٣٩-٥٦.
٤. مها عبد الهادي، النظام السياسي الفلسطيني بعد الانتخابات التشريعية الثانية ٢٠٠٦، دراسات شرق أوسطية، ع٣٤-٣٥، ٢٠٠٦، ص ص ٩٣-١٢٠.
٥. هلينا كوبان، الخطوة التالية لحماس إيجاد الطريق إلى فلسطين، دراسات شرق أوسطية، ع٣٦-٣٧، ٢٠٠٦، ص ص ٦٣-٦٨.
٦. محمد خالد الأزعر، معنى فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية، شؤون عربية، ع١٢٥، ٢٠٠٦، ص ص ٤٤-٦٠.
٧. عبد الإله بلقزيز، حماس وفتح والرئاسة لعبة الأخطاء القاتلة، المستقبل العربي، ع٢٠٠٦، ٣٣٠، ص ص ٢٣-٣١.
٨. ياسين سويد، المقاطعة والتطبيع تجليات الإعاقة وإمكانات المقاومة، شؤون الأوسط، ع١٢١، ٢٠٠٦، ص ص ١٣٩-١٥١.
٩. طلال عوكل، حماس بعد الشيخ ياسين والرنتيسي في ضوء توقعات الانسحاب الإسرائيلي من قطاع غزة، الدراسات الفلسطينية، ع٥٨، ٢٠٠٤، ص ص ٥-٢٧.

١٠. عماد جاد، التداعيات المتوقعة للانتخابات الفلسطينية والإسرائيلية على القضية الفلسطينية، شؤون عربية، ع١٢٦٤، ٢٠٠٦، ص ص ١٢-٢٣.

١١. عزمي بشار، الانتخابات الفلسطينية حماس المقاومة السلطة، وجهة نظر، مجلة شؤون الأوسط، تقارير ووثائق، ع١٢١٤، ٢٠٠٦، ص

١٢. عبد الحميد الكيالي، ردود الفعل الإسرائيلية، حيال فوز حماس في الانتخابات التشريعية الفلسطينية ٢٠٠٦، دراسات شرق أوسطية، ع ٣٤-٣٥، ٢٠٠٦ ص ص ١٤٧-١٥٢.

(II) المراجع باللغة الإنجليزية:

1. Ali Jarbawi, Riding the storm Hamas bid to lead the Palestinian people, occasional papers series, no.4, USAR, USA, June, 1994.
2. Abu Amr, Ziad: Islamic fundamentalism in the west bank and Gaza, U.S, Indiana University press, 1994.
3. Uandrea Nasse "Muslim Palestine: the indeology of Hamas" Routledge, Landon, 1998.
4. Bernd schoch , "The Islamic movement achallenge for Palestinian state building", passia pub, Jerusalem, 1999.
5. Pashed, Ahmed "Hamas, Palestinian Politics with an Islamic hue, Uasr,w,Usa, ops2. Dec 1993.
6. Jar bawi, Ali "Hamas Biato lead the palestiniien people" Virginia, Uniled Associa tiam forstudies and reseach, 1994.
7. Matar Philip "The mufti of Jersalem Al gajj Amin Al-Hwsayni and the polestinian National movement Newyork, Columbia, University pass-1988.
8. Almond Gabriel (): comparative politics today: a world view: seventh Edition. New York: Addison – Wesley Longman.

الدوريات باللغة الإنجليزية:

1. Amin Samer: Political Islam. Covert action quarterly: Washington no.71, winter 2001. Editorial: A Palestinian pact. The Washington post. Saturday.
2. Khalid Hroub, A new Hamas through its new document, Journal of Palestine, N140, 2006, pp8-27.
3. Jamil Hilal Hamas rise as Charled in the polls, 1944-2005, journal of Palestine, N139, 2006, pp6-19.
4. Editorial: a very partial Palestinian peace. The New York time, H11, 2007 P18.
5. Editorial: the Hamas conundrum. The New York Times, March 26, 2007.
6. Nooks, Greg: the threat of Islamic fundamentalism in North Africa... Washington report to the Middle East affairs, Heritage foundation, September/October 1994.
7. Robin, Barry: Israel's new astrology, foreign Affair, July/August 2006. P12.
8. Rabinvanich, Abraham: Israel fears fight against Hamas, The Washington Times, March 20, 2007, P3.

Abstract

The Political Transformation of Hamas and its Impacts on the Final Solution of Palestinian Problem (1995-2007)

**Prepared by :
Ahmad Toabah**

**Supervised by
Dr. Muhammad Al Miqdad.**

This study aims to identify the political shifts over the Islamic resistance movement (Hamas) and its development since it won the legislative elections that took place on Jan 2005, and the shifts that took place when this movement shifted from resistance stage to power stage. The study aimed also to identify the effect of the shifts over the movement (Hamas) on the final solution of the Palestinian cause . For this purpose the study analyzed the intellectual and political discourse of the Islamic movement (Hanas) and its components , and the shifts that came over it and reasons that led to that shift, its participation in the elections up to holding power seat plus analyzing the final solution in respect of its components and the international and regional stances toward that solution .

The study depending as a starting point from a basic assumption stating that there correlative relationship between the political shifts that came over the movement (Hamas) and the growing success chances for final solution for the Palestinian cause. Out of this assumptions a lot of sub-assumptions came out , namely correlative relationship between the ability of the movement practiced by the movement (Hamas) and the effor by the conflicting parties to enter in serious negotiations to reach a final solution which appeared through this study whereas once the operations made by Hamas against Israel increase , the more it affects the negotiations track and trial by both parties to bring out a solution.

There is another assumption which states that the more internal and external pressures increased on Hamas movement , the more Hamas tends for a political participation , a fact that appeared through this study resulting from the pressures on Hamas externally and internally .

There is also another assumption relates to Hamas participation and its accession to power which contributes to make final solution successful. Particularly surfaced in Hamas discourses , its statements and some of the basic principles that Hamas used to stick to. Another assumption states that there is correlative relationship between the Israeli with drawl from Gaza the west bank (WB). And Hamas political participation which was evident in Hamas belief that Israel with drawl was due to superiority of the resistance and the increase of it popularity among the Palestinian population consequently its high time for Hamas movement to pick the fruits of those activities and popularity .

There is a correlative relationship between shift in stances and conditions of the international community to word the Palestinian cause and Hamas future . The study concluded that the impasses that Hamas government encountered by the international community played a big role on pressuring Hamas and forced her to offer some concessions .

This study adopted the method of analyzing the content and the comparative method , system analysis . It did as well analyze the political discourse of Hamas and trading the shifts it passed through plus the intellectual discourse mainstays and its political aspects and so concluded that there are shifts that. Affected the movement principles such as abstaining to participate politically and insisting , which became restricted only on liberating occupied lands up to 1967 borders as well as abstaining to negotiate with Israel , later accepted to negotiate condition ally in the presence of a thired party , and adected truce. The comparative method was adopted or used for the sake of comparing Hamas discourse before partieipation polically and its discoure after participation . The study concluded that there are change and shift over the discourse and on system

analysis on the strength that political life froms a political system which is part of a social system due to internal and external pressures and the need of nations for a true authority and achieving progress in peace process. And final solution the cause based on the foregoing the study came out with a lot of recommendations and conclusions that evaluate political shifts that took place for Hamas movement and how these shifts effected the final solution for the Palestinian cause of which whatever the resistance method may bring out gains , the negotiations formula would in the final run be the more beneficial for reaching the final solution . The study recommends as well not to impose mass punishment on the Palestinian people by pressuring Hamas with the view of mating it offer concessions because this movement acceded to power through free, integral and democratic elections.